

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية
مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص : مالية المؤسسة

الموضوع:

أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر لفترة : 2009-2013

تحت اشراف الاستاذ:

- كرمية توفيق

من اعداد الطالبين

- مسيلي السعيد

- بوزيني مراد

لجنة المناقشة

رئيس اللجنة :أ / حيدوشي عاشور

المناقش :أ / أوكيل رابح

السنة الجامعية : 2015 / 2016

شكر وتقدير

بادئ ذي بدء نشكر الله العليّ القدير القويّ المتين على توفيقه لنا في انجاز

هذا البحث ونعمده حمداً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

كما لا يسعنا ان نتقدم بالشكر والتقدير الى من قاسمنا هموم هذا العمل

ومنحنا من جهده ووقته الكثير ... الى من تفانى معنا بكل صدق وأمانة

ومسؤولية عالية أستاذنا الفاضل **كريمة توفيق**

كما نتقدم بالشكر والعرفان الى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد وكانوا

مرشدين وموجهين لنا دائماً .

كما نوجه شكرنا وامتناننا الى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية التجارية

وعلم و التسيير الذين رافقونا طوال هذا المشوار الدراسي

فلكم جميعاً كل الاعتراف والتقدير

فهرس المحتويات

كلمة شكر

قائمة الجداول والاشكال

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول : الخلفية النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

1.....	تمهيد
2.....	المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف
2.....	المطلب الأول : ماهية سعر الصرف
5	المطلب الثاني : سوق الصرف الأجنبي
8	المطلب الثالث : نظم الصرف الأجنبي
12	المبحث الثاني : النظريات المحددة لسعر الصرف
12	المطلب الأول : نظرية تعادل القوة الشرائية
14.....	المطلب الثاني : النظرية النقدية
16.....	المطلب الثالث : النظرية الإنتاجية
16.....	المطلب الرابع : نظريات تقلبات أسواق الأصول المالية
17.....	المطلب الخامس : نظرية الأرصدة
18.....	المطلب السادس : طرق تحديد سعر الصرف
19.....	المبحث الثالث : ماهية ميزان المدفوعات وهيكله
19.....	المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات
20.....	المطلب الثاني : أهمية ميزان المدفوعات
21.....	المطلب الثالث : مصادر إنجاز ميزان المدفوعات
21.....	المطلب الرابع : هيكل ميزان المدفوعات

22.....	المطلب الخامس: مكونات ميزان المدفوعات.....
25.....	المطلب السادس: عناصر ميزان المدفوعات.....
25.....	المطلب السابع: منهج وكيفية القيد في ميزان المدفوعات.....
28.....	المبحث الرابع : قياس الفائض و العجز في ميزان المدفوعات واختلاله وتوازنه.....
28.....	المطلب الأول: من وجهة نظر الاقتصاد الوطني.. ..
32.....	المطلب الثاني: من وجهة نظر سوق الصرف الأجنبي.....
33.....	المطلب الثالث: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات
35.....	المطلب الرابع: أسباب الاختلال و العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات.....
39.....	المطلب الخامس: السياسات التصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات.....
43.....	خاتمة الفصل

الفصل الثاني : أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات

44.....	تمهيد
45.....	المبحث الأول : معادلات ميزان المدفوعات.....
45.....	المطلب الأول: الميزان التجاري.....
46.....	المطلب الثاني: الميزان الكلي.....
46.....	المبحث الثاني : القيد الخارجي لميزان المدفوعات في أنظمة الصرف.....
46.....	المطلب الأول: القيد الخارجي في نظام الصرف.....
51.....	المطلب الثاني: نموذج القيد الخارجي لميزان المدفوعات في نظام الصرف الحر.....
52.....	المطلب الثالث: ميزان المدفوعات و نظام الرقابة على الصرف.....
54.....	المبحث الثالث : قياس تغيرات سعر الصرف انطلاقا من ميزان المدفوعات.....
54.....	المطلب الاول: مفهوم الأرقام القياسية لسعر الصرف.....

54.....	المطلب الثاني : أنواع الأرقام القياسية لأسعار الصرف.....
56.....	المطلب الثالث: استخدامات الأرقام القياسية لسعر الصرف.....
56.....	المبحث الرابع : أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات
57.....	المطلب الأول: تخفيض سعر الصرف و آثاره الاقتصادية.....
60.....	المطلب الثاني: دور سعر الصرف في علاج اختلال ميزان المدفوعات.....
64.....	المبحث الخامس : إعادة التوازن لميزان المدفوعات
64.....	المطلب الأول: إعادة التوازن في ظل قاعدة الذهب.....
65.....	المطلب الثاني: إعادة التوازن في ظل العملات الورقية.....
67.....	خاتمة الفصل.....

الفصل الثالث : تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري لفترة 2009 – 2013

68.....	تمهيد
69.....	المبحث الأول : تطور نظام الصرف في الجزائر
69.....	المطلب الأول :نظام الصرف الثابت للدينار الجزائري.....
70.....	المطلب الثاني :تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر.....
77.....	المطلب الثالث :نظام التعويم الموجه للدينار الجزائري.....
80.....	المبحث الثاني : ميزان المدفوعات وسعر الصرف خلال فترة 2009-2013
80.....	المطلب الاول : ميزان المدفوعات والدين الخارجي.....
91.....	المطلب الثاني: سوق ما بين المصارف ومعدل المصارف
96.....	خاتمة الفصل.....

الخاتمة.

المراجع

الملاحق

قائمة الجداول والاشكال:

1. الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
21	هيكل ميزان المدفوعات	01
59	انخفاض قيمة العملة	02
71	العملات المكونة المعتمدة في سنة 1973	03
84	حالة ميزان المدفوعات لفترة 2009-2013	04
90	قائمة الدين الخارجي و هيكله	05

2. الاشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	
46	تغير الصادرات و الواردات بدلالة سعر الصرف	01
47	تأثير السياسة الاقتصادية	02
48	تأثير السياسة الموازية	03
49	السياسة النقدية	04
50	العلاقة بين الأسعار و الصادرات	05
51	تأثير الصادرات على التوازن الخارجي	06
52	تغير الدخل بدلالة سعر الصرف	07
62	التخفيض على ميزان المدفوعات	08
66	علاقة سعر الصرف على ميزان المدفوعات	09
82	التجارة الخارجية	10
83	ارصدة ميزان المدفوعات	11
89	التوزيع الجغرافي للدين الخارجي في 2013/12/31	12
89	هيكل الدين الخارجي متوسط وطويل الاجل حسب العملة 2013/12/31	13

المقدمة

مقدمة:

تشهد بلدان العالم اليوم ارتباطا لم تشهده من قبل ذلك أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي يفرض مبادلات خارجية) اقتصادية سياسية ثقافية أفرزت تكوينها شبكة من العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بينها تجاوزت نشاطاتها و علاقتها المألوفة في نطاقها الداخلي وهذه العلاقات الاقتصادية الدولية نجدها تبلورت نتاج حركية الأشخاص و هو ما يطلق عليه لفظ الهجرة الدولية إضافة إلى ذلك انتقال رؤوس الأموال و السلع و الخدمات و تطور المواصلات بمختلف أنواعها الأمر الذي زاد من كثافة هذه العلاقات هو عدم تكافؤ بلدان العالم من حيث تباين وفرة الإمكانيات الإنتاجية والاقتصادية و البنية البشرية و يترتب عن مبادلات هذه الدول جراء تكاثف علاقات الاقتصادية تحصيل كل دولة لمقبوضات والقيام بمدفوعات في إطار علاقات الخارجية ويتعين أداء واجباتها والتزاماتها في تاريخ معين إزاء الدول التي تتعامل معها وأيضا معرفة كيفية استيفاء حقوقها و من هنا عليها أن تعد بيانا كافيا يسمى **ميزان المدفوعات** إن ميزان المدفوعات يعطي صورة واضحة للسلطات ليس نقاط الضعف فحسب بل على مدى تأثير معاملات الخارجية محليا على الدخل الوطني بمعامل النسبة ومستوى التشغيل ضف إلى ذلك فإن أرقامه ومعطياته تستخدمها المؤسسات المالية والنقدية الدولية التي تعمل على كيفية تحقيق أو تخليص الدول -التي تطلبها ماليا -من الاختلالات المزمنة في موازين مدفوعاتها و لعل الحديث عن ميزان المدفوعات يجزنا تبعا لذلك إلى التساؤل عن الوحدة التي يتم من خلالها إجراء هذه المعاملات وهو ما يقودنا على هذا المستوى إلى الحديث عن الفكرة التي تبلور في كيفية تسوية مختلف العلاقات بين الدول و منه يتبادر إلى ذهن كل واحد منا ما يعرف **بسر الصرف** حيث أن سعر الصرف ما هو إلا تلك الصورة التي تنعكس على الاقتصاد العام للدولة وهو عبارة عن عدد من الوحدات التي يستوجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس و قد شكلت نظرية سعر الصرف حجر الزاوية في مختلف معاملات الدولية و منه فقد شغلت حيزا لا يستهان به في تاريخ الفكر الاقتصادي عبر تطوره و حظيت باهتمام كبير من طرف الدارسين الاقتصادي ين نظرا للأهمية القصوى التي تلعبها في إطار العلاقات الدولية الاقتصادية الدولية وللآثار الكبيرة التي تحدثها جملة متغيرات النشاط الاقتصادي و بلادنا تولى على غرار باقي دول العالم اهتمامها البالغ في سياق دراسة هذه العلاقة أي انعكاسات سعر الصرف على المعاملات الاقتصادية مترجمة في صورة ميزان المدفوعات لتفسير كثرة الانزلاقات لقيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية إذ شهدت قيمة الدينار تدهورا ملحوظا لاسيما في فترة الثمانينيات إلى التسعينيات وقد كان من البديهي أن يكون لهذا التدهور انعكاساته على ميزان المدفوعات.

ومنه فإن حركة الصرف عمليا تؤثر تأثيرا مباشرا وجوهريا على حصيلة صادرات الجزائر وعلى قيمة المدفوعات عن الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية وهذا ما أدركته الجزائر وبقية بلدان العالم التي اتجهت بأنظارها إلى

تعديل قيم عملاتها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر لتحقيق نتائج إيجابية هامة من حركة الصادرات و الواردات وعلى ضوء حديثنا السابق ندرك أهمية دراسة أثر التقلبات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات خاصة مع المنحى الذي سلكته الجزائر والمتمثل في تبني برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي.

I إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق من تحليل يتحدد الإشكال الذي سيكون البحث محاولة للإجابة عليه:

ما تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات؟

إن معالجة فكرة أو موضوع تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات تفتح المجال لطرح الأسئلة التالية:

- 1- ما المقصود بسعر الصرف؟ وما هي أهم النظريات المحددة له؟
- 2- ما المقصود بميزان المدفوعات وما هي الحلول المقترحة لعلاج اختلالاته؟
- 3- ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات؟ وكذا ميزان مدفوعات الجزائر؟

II فرضيات الدراسة:

إن الأسئلة السابقة تقودنا إلى وضع الفرضيات التالية:

- 1- يلعب سعر الصرف دور المعالج الذي يهدف إلى إجراء تحسينات وكذا إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وعلاج مختلف اختلالاته.
- 2- سعر الصرف هو ذلك السعر الذي من خلاله يتم تحويل عملة دولة ما إلى عملات دول أخرى. ميزان المدفوعات يعتبر سجل حسابي سنوي يتولى تسجيل وتقييم مختلف العمليات الدولية ومنه فهو عبارة عن مرآة عاكسة لصورة البلد.
- 3- هدف الجزائر إلى تحسين وضعية المدفوعات الذي يتوقف بدرجة كبيرة على تحسين العمليات الجارية و العمليات الرأسمالية من خلال انتهاجها سياسة الرقابة على الصرف وتخفيض قيمة العملة.

III أسباب اختيار الموضوع:

لعل من أبرز الأسباب التي لا يمكن تجاهلها هو كون موضوع سعر الصرف وكذا أسباب انخفاض أو تخفيض قيمة العملة الوطنية مقارنة بالأجنبية من أهم المواضيع الاقتصادية زيادة إلى تخصصنا في هذا المجال ومنه فنحن مستهدفون هذه التساؤلات أكثر من غيرنا كل هذا حفزنا على اقتحام أصوار هذا الموضوع ضف إلى ذلك الأسباب التالية:

- الحرص على دراسة كل من سعر الصرف وميزان المدفوعات الوطني.
- معرفة مدى تأثير الأول على الثاني.
- إيجاد تفسير لعدم صمود العملة المحلية "الوطنية" أمام العملات الأجنبية.
- محاولتنا لإثراء نوعي وكمي للمكتبة الجامعية والتي تفتقر لمواضيع مشابهة لهذا الطرح.

IV أهمية دراسة الموضوع:

نستنبط أهمية دراسة كل من سعر الصرف و ميزان المدفوعات كون كليهما يعتبر أحد أهم العناصر في الاقتصاد والتجارة الدولية حيث أن سعر الصرف هو تلك المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري فقد نلاحظ تطورا في قيمة سعر الصرف فهذا يجزنا إلى استنتاج أن حصيلة الصادرات أكبر من الواردات كما أنه يوجه السلطات إلى السياسات اللازمة في إدارة الميزان الكلي.

V منهج البحث:

المنهج المتبع هو المنهج التحليلي إضافة إلى المنهج الوصفي المعتمد في الفصلين الأول والثاني كما كان استعمالنا للمنهج التحليلي من خلال عرض و تحليل بعض الجداول المتعلقة بالاقتصاد الوطني وميزان المدفوعات وأثر سعر الصرف عليه خلال الفترة المدروسة.

VI تقسيمات البحث:

تم تقسيم الموضوع الى ثلاثة فصول :

يعتبر الفصل الأول مدخل نظري الى سعر الصرف واهم النظريات المحددة لسعر الصرف والتعرف أيضا الى سوق الصرف وسياسة سعر الصرف بالإضافة الى اساسيات حول ميزان المدفوعات من خلال التعرف على مفهوم واختلال ميزان المدفوعات اما الفصل الثاني سنحاول إظهار العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات وذلك من خلال التعرف على اهم المناهج المتبعة لتسوية الاختلال .

الفصل الثالث يخصص لدراسة حالة الجزائر حيث سنحاول التعرف الى تطور نظام الصرف الجزائري من خلال نظرة تاريخية كما يتم التطرق الى تطورات ميزان المدفوعات الجزائري واثر تخفيض الدينار المنتهج من طرف الجزائر على ميزان المدفوعات بالإضافة الى محاولة التعرف على تأثير تقلبات العملات الدولية "الدولار اليورو " على ميزان المدفوعات الجزائري وماهي الإجراءات الواجب إتباعها للحد من أثر التقلبات السابقة .

وسبقنا بحثنا بمقدمة تضمنت الإشكالية وختمنا بحثنا بخاتمة تضمنت النتائج المتوصل اليها مع الاقتراحات .

الفصل الأول

الخلفية النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

تمهيد:

لكل بلد علاقات تجارية مع العلم الخارجي وهي تحتاج بدورها الى عملة لتسهيل عملية التبادل وذلك لاختلاف العملات فيما بين الدول وهذا يضعنا تحت مشكل تحديد العملة التي تتم بها عملية التبادل وكيف يتم قياس هذه العملة وبالتالي تبرز هنا أهمية دراسة سعر الصرف الأجنبي الذي يبين لنا الطريقة التي تبسط عملية التبادل وذلك من خلال تحويل العملات الى العملة المتفق عليها في عملية التبادل.

من الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة في أي بلد لما له من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الوطني بالإضافة الى التأثير على التجارة الخارجية من خلال التأثير على ميزان المدفوعات كما يعتبر هذا الأخير ذا أهمية كبيرة في ابراز علاقة الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الخارجي، وعليه تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف.

المبحث الثاني : النظريات المحددة لسعر الصرف.

المبحث الثالث : ماهية ميزان المدفوعات وهيكله.

المبحث الرابع : قياس الفائض و العجز في ميزان المدفوعات واختلاله وتوازنه.

المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف

لعل من أبرز المشكلات التي يمكن أن تكون عائقا في وجه المعاملات الاقتصادية الدولية سواء كانت داخلية أو خارجية تلك المتعلقة بالعملة التي يتم من خلالها تسويق هذه المعاملات ومن هذا التحليل اهتدى الفكر الاقتصادي إلى ما يعرف بسعر الصرف والذي هو عبارة عن مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن أن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ومن هنا تبرز أهمية دراسة سعر الصرف وكذا التطرق إلى أشكاله المختلفة و الأسواق التي يتحدد فيها إضافة إلى نظم الصرف الأجنبي المتعارف عليها.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف:

إن الحديث عن العلاقة بين وحدة من عملة إحدى الدول و وحدة واحدة من عملة دولة أو دول أخرى يقودنا إلى طرح فكرة سعر الصرف.

أولا : تعريف سعر الصرف:

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تستبدل بها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية أي عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى و يقصد بسعر الصرف هو التحول من قوة شرائية عالمية إلى قوة شرائية محلية أي استبدال العملات الأجنبية بالعملة الوطنية و يعرف على أنه عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الوطنية وهذا ما يسمى بالتسعيرة المؤكدة كما يعرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الأجنبية و هذا ما يسمى بالتسعيرة غير مؤكدة و هناك طريقتان لتسعير العملات و هما التسعير المباشر و التسعير غير مباشر أما التسعير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على عملة محلية و العكس في التسعير غير مباشر أي يتم عملية مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية.

و ينظر الكثير من الاقتصاديين إلى سعر الصرف على انه المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات الدولة و وارداتها سواء كانت منظورة أو غير منظورة إذ أن الدولة التي تتمتع بصادرات قوية تكون عملتها الوطنية قوية مقابل بقية العملات و العكس صحيح في حالة ضعف الصادرات و زيادة الواردات و لذلك يمكن القول بأن سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع مختلف دول العالم إذا ما ترك حرا دون قيود إدارية مباشرة أو غير مباشرة.

و هناك نوعين من أساليب الصرف هما : صرف يدوي و صرف محسوب.

1. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص103

2. فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الوراق للنشر ، 2004 ، ص203

فالصرف اليدوي عملية المبادلة تتم ما بين وحدات من النقد الوطني لقاء وحدات من النقد الأجنبي يدا بيد بين الصراف و المشتري أما الصرف المسحوب عملية المبادلة تتم على الأوراق المسحوبة على الخارج و تعطي الحق لحاملها في تحويلها إلى نقود أجنبية كالحوالات المصرفية بأنواعها المختلفة و الكمبيالات المسحوبة على الخارج و الأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة¹

ثانيا: أنواع سعر الصرف:

يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية و منه يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف نلخصها في ما يلي :

أ - سعر الصرف الاسمي :

و هو مقياس لقيمة عملة بلد ما التي يمكن مبادلتها بعملة بلد آخر يتم تبادل العملات حسب أسعار هذه الأخيرة بين بعضها البعض و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا للطلب والعرض عليها في السوق الصرف المعتمد في البلد و بالتالي فهو لا يبين حقيقة قيمة العملة إذ يعتبر معيار ميداني يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية لإهماله عنصر التضخم ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الاسمي الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

ب - سعر الصرف الحقيقي :

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية بالأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم في كلا البلدين وهو جوهر الاختلاف عن سعر الصرف الاسمي الذي يهمل عنصر التضخم ومختلف تقلبات الأسعار الأجنبية أو المحلية و يمكن التعبير عن السعر الصرف الحقيقي من خلال

$$\text{TCR} = \text{TCN} \cdot \text{Pd} / \text{PE}$$

TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN : سعر الصرف الاسمي

Pd : مؤشر الأسعار المحلية

PE : مؤشر الأسعار الأجنبية

1. فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص210

2. عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص104

و عليه فإن سعر الصرف الحقيقي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الدولتين طرفا هذه المعاملة حيث أنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للدولة كما تسمح بقياس تأثيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

ج- سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن السعر المحلي للعملة الأجنبية على أساس الأخذ أيضا بالحسبان مختلف التدابير الحكومية مثل التعريفات الجمركية أو الرسوم أو الحوافز... الخ، ومنه فإن سعر الصرف الفعلي يتألف من عنصرين هما سعر الصرف الاسمي و عنصر آخر غير مرتبط بالصرف (التعريفات الجمركية ، الإعانات المالية... الخ) كما يمكن القول أن سعر الصرف الفعلي يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ومنه فهو يعطى العلاقة بين عملة بلد ما مقارنة بباقي العملات وبمعنى أدق يدل على تحسن أو تطور عملة ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى .

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته بالنظر إلى إمكانية عدة عوامل هي:

- قائمة عملات البلدان المتعامل معها عادة ما تستخدم 20 إلى 25 عملة رئيسية.
- الأوزان المعتمدة في تكوين السلة.
- سنة الأساس التي تأخذ كمرجع.
- حركية سعر الصرف.

د -سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

هو مؤشر الأسعار النسبية مرجح بمؤشر سعر الصرف الحقيقي يقيس التغير في الأسعار النسبية لدولة معينة مقارنة بالخارج و يقيم مدى التغير في القدرة التنافسية للسلع المحلية مع نظيراتها في الخارج و يمكن تحديد سعر الصرف الفعلي الحقيقي انطلاقا من مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية الثنائية مرجحة بحصص كل عملة في ميزان التسويات الرسمية للبلد.

ثالثا :وظائف سعر الصرف:

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة نوجزها على النحو الآتي :

أ -وظيفة قياسية : حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والعالمية.

1. محمود حميدات ،مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1996 ، ص77

2. عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص105

3. عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، مجدلاوي للنشر ، 1999 ، ص109

ب -وظيفة تطويرية : وهذا عن طريق تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال تشجيع الصادرات و من جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعانة بالاستيراد التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية وبالتالي فإن سعر الصرف يؤثر على التركيب السليبي و الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

ج -وظيفة توزيعية : أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي و ذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية.

حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين الدول وبالتالي فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة (التغير في سعر الصرف) ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجود لدى البنك المركزي لدول أخرى.

المطلب الثالث: سوق الصرف الأجنبي:

في مقابل ما يقوم به المقيمون من تصدير السلع و استيراد رؤوس الأموال يناسب الصرف الأجنبي إلى الداخل عرض الصرف الأجنبي حيث يستخدمونه في الحصول على السلع و الخدمات التي يرغبون فيها من الخارج الطلب على الصرف الأجنبي

هذا التلاقي بين الطلب على الصرف الأجنبي و العرض عليه يعطينا ما يعرف اصطلاحا باسم سوق الصرف الأجنبي.

أولاً- تعريف سوق الصرف الأجنبي:

هو الوسيلة التي يتم فيها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية 1

و المعروف أن سوق الصرف الأجنبي لا يملك حيزا مكانيا محددًا بل هو ذلك الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد و الشركات و البنوك بشراء و بيع العملات الأجنبية و يتكون سوق الصرف الأجنبي من كل المواقع أو المدن التي تتبادل فيها العملة مقابل العملات الأخرى حيث ترتبط هذه المراكز المختلفة بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مترابطة فيما بينها بشبكة الأقمار الصناعية.

ومن بين المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي ما يلي 2 :

البنك المركزي : و يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة ومن جهة ثانية لتنفيذ أوامر الحكومة.

البنوك التجارية و المؤسسات المالية : حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر الزبائن و لحسابها الخاص

1. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير ، الدار المصرية اللبنانية ، 1994 ، ص 25

2. عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 108

سماسة الصرف : وهم وسطاء نشطون يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعمليات الصعبة .

ثانيا - وظائف السوق الصرف الأجنبي:

يقوم سوق الصرف الأجنبي بعدة وظائف يمكن ذكرها كما يلي:

● **تحويل الأموال بين الدول :** و هي الوظيفة الأساسية لسوق الصرف الأجنبي وتتم عن طريق وسيلة اتصال معينة(التليفون الدولي وهي تحويل العملة القوة الشرائية من قطر إلى قطر آخر.

● **الوظيفة الائتمانية :** يقوم البنك المركزي بمنح التزام أو ائتمان عند انتقال السلع من البائع إلى المشتري حيث يعطي 90 يوم للمستورد لسداد دينه (قيمة الواردات) وفي الغالب يقوم المصدر بإعادة خصم التزامات المستوردين المؤجلة لدى البنوك التجارية.

● **مساعدات و تسهيلات للاستثمار :** تقوم أسواق الصرف بمساعدة المستثمرين على تجنب مخاطر الصرف و القيام بعمليات المراجحة و المضاربة... الخ.

ثالثا - أنواع سوق الصرف الأجنبي وهي كالآتي:

أ- **سوق الصرف نقدا الآني أو العاجل** وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الحاضرة.

ب- **أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية :** و هي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة وهي التي فيها من الآن الاتفاق ببيع أو شراء عملة أجنبية طبقا لسعر الصرف الآجل على أن يؤجل إتمام التسليم والتسلم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها.

و يختلف سعر الصرف الآجل عن سعر الصرف الآني حيث عادة ما يكون الفارق بينهما معدلات الفائدة المعمول بها بالنسبة للعمليات المعينة و منه:

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف العاجل + علاوة (في حالة ارتفاع سعر الصرف)

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف العاجل - علاوة (في حالة انخفاض سعر الصرف)

وهو سوق مقايضة العملات وهو امتداد للسوق الآجل و هو صرف (SWAP) : سوق مقايضة العملات العملات مع وعد بإنجاز التبادل في زمن يحدد مسبقا و على عكس أصحاب المعاملات الآجلة فإن مستخدم المقايضة لا يتحمل مخاطر الصرف.

رابعاً- **العمليات التي تتم في أسواق الصرف :** ونميز هنا بين العمليات التالية:

أ - **العمليات التي تتم في أسواق الصرف العاجلة:**

- **التحكيم أو المراجحة :** وهي تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح للاستفادة من الفارق

السعري في سعر العملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة

السعر و بيعها في السوق مرتفعة السعر.

- **عمليات المقاصة** : تتم عمليات المقاصة في غرفة للمقاصة و تلعب غرفة المقاصة دور البائع بالنسبة للمشتري و دور المشتري بالنسبة للبائع ومنه يتطلب من غرفة المقاصة متابعة انتقال العقد من يد إلى يد بالشراء و البيع¹

ب- العمليات التي تتم في أسواق الصرف الآجلة :

- **المضاربة** : في حالة توقع المتعاملين في سوق الصرف الآجلة أن سعر الصرف لإحدى العملات سيرتفع في المستقبل فإنهم في هذه الحالة سيتجهون إلى شراء أكبر كمية من هذه العملة و يبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع و العكس في حالة الانخفاض حيث يقوم ببيعها أما فيما يخص الريح الذي يتوقع المضارب على قيمة العملة فإنه يتوقف على مقدار صحة توقعاته بالمقارنة مع التوقعات العامة للسوق² .

- **التحكم في سعر الفائدة** : تتم عمليات التحكم و المراوحة في حالة اختلاف أسعار الفائدة على ودائع البنوك الآجلة بين أسواق النقد المختلفة.

- **التغطية** : قد تتعرض قيمة الصادرات أو الواردات لأخطار ناجمة عن تذبذب أسعار الصرف العاجلة باعتبار أن عملية التسديد في أغلب الأحيان بعد فترة من الزمن . الشيء الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد عند ارتفاع سعر الصرف و يقلل من حصيلة المصدر عند انخفاض سعر الصرف بذلك يجب التغطية ضد مخاطر الصرف الناجمة عن العمليات التجارية و المالية من خلال إبرام اتفاق يتضمن شراء و بيع كمية معينة من العملة الأجنبية في تاريخ لاحق و تعتبر هذه العملية مكلفة أحيانا إذا ما بقي سعر الصرف العاجل على حاله و لم يعرف الانخفاض طول مدة العقد الآجل.

ج- **العمليات التي تتم في الأسواق العاجلة و الآجلة معا** : هناك عمليات تتم في سوق الصرف العاجل و الآجل معا يمكن حصرها كما يلي³ :

- **عمليات المبادلة** : تجمع عمليات مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملية ما و بيعها آجلا في نفس الوقت أو العكس و بمعنى آخر تتضمن هذه العملية تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء و الآخر عقد بيع و قيمة كل من العقدين واحدة إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفين و يفصل بينهما فترة زمنية يسمى الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع بسعر المبادلة أو هامش السعر الآجل و سعر المبادلة ليس سعر الصرف و إنما هو فرق سعر الصرف أي الفرق بين السعر الفوري و السعر الآجل للعملة.

- **خيارات العملة** : خيارات العملة هو عقد قانوني يعطي حامله الحق في شراء أو بيع عملات سعر محدد خلال فترة زمنية محددة عادة ما تحدد بثلاثة أشهر و عقود الخيار في عمليات آجلة و عمليات مستقبلية إلا أن

1. مدحت الصادق ، مرجع سابق ، ص149

2. سامي عفيفي حاتم ، ارجع سبق ذكره ، ص40

3. مدحت الصادق ، مرجع سابق ، ص154 - 165

أهم ما تميز به هو أن الطرف المشتري في العقد له الحق في الاختيار بين إتمام العملية أي التنفيذ و استلام العملات بالسعر المتفق عليه أو التخلي عن العملة مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها المشتري للبائع عند التعاقد وتنقسم عقود الخيار إلى نوعين أساسين:

خيار الشراء و يقصد به خيار المشتري في شراء مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة أو تاريخ استحقاق محدد.

خيار البيع و يقصد به خيار البائع في بيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد أو خلال فترة زمنية معينة .

المبحث الثالث: نظم الصرف الأجنبي:

انتهينا من التحليل السابق إلى أن سعر الصرف باعتباره عدد الوحدات الأجنبية التي تبادل بوحدة واحدة من العملة الوطنية و إذا كانت هذه الأخيرة هي القاعدة العامة إلا أنه في الحقيقة لا تعطي الإجابة على الكثير من الأسئلة الهامة والتي في مقدمتها : هل يكون سعر الصرف ثابتا أو متغيرا ؟ ومنه يصعب التعرض لموضوع مثل سعر الصرف دون التعرف على نظم الصرف الأجنبي و نصيب كل منها في التطبيق في النظام النقدي الدولي ، و تتمثل أنظمة الصرف فيما يلي:

أولاً- نظام سعر الصرف الثابت:

يعني هذا النظام و كما تدل التسمية أن سعر الصرف يكون ثابتا يتم تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل للعملة على أساس معين أو قاعدة معينة سواء كان هذا الأساس ذهباً أو عملة رئيسية تستند بدورها إلى الذهب أو إلى سلة من عملات رئيسية أو مادة أولية .1 و منه تلتزم الدول بموجب هذا النظام بتحديد قيمة العملة المحلية بصفة مباشرة نسبة للذهب و يترتب على الأخذ بقاعدة الذهب ثبات سعر الصرف و عدم تغيره و ذلك إذا توفرت الشروط التالية 2 :

- تحديد معدل ثابت من العملة الوطنية إزاء الذهب أي يتم تحديد مقابل العملة الوطنية وبشكل ثابت
- ضمان تحويل العملة المحلية إلى الذهب و بالعكس و توفير القابلية و الحرية على ذلك و بدون شروط أو قيود تحد من هذه الحرية أو قابلية التحويل.
- حرية تصدير أو استيراد الذهب من و إلى الخارج بدون محددات تعيق عملية التصدير هذه أي لا يتم منع دخول أو خروج الذهب من و إلى الدول.

أ- تقييم نظام الصرف الثابت : 3

-المزايا : تحقق هذه القاعدة للدول التي تطبقها بعض المزايا كأن تجعل عملتها قابلة للتحويل و تستقر هذه العملة في تعادلها وكذلك لما تؤدي إليه متوازن ميزان المدفوعات توازنا تلقائياً إضافة إلى:

1. محمد أحمد جاهين ، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح ، دار النهضة ، 2001 ، ص8

2. فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر ، 2004 ، ص212

3 - محمد أحمد جاهين ، مرجع سابق ، ص21

- يوفر هذا النظام إطارا راسخا للمبادلات الدولية مما يشجع هذه المبادلات و من شأن استقرار المعاملات الاقتصادية أن يؤدي إلى التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية و إن كان هذا الرسوخ و الاستقرار نسبيا إذ من الممكن أن يتزعزع في حالات التخفيض و الرفع من قيمة العملة.
- و تكفل قاعدة الذهب لمن يطبقها أيضا التحكم في كمية النقود التي يسمح بإصدارها في المجتمع و هذه الميزة غير موجودة في ظل نظام حرية الصرف و النقود الورقية.

- العيوب : و في المقابل فقد أخذ على هذا النظام ما يلي:

- تسعى الدولة في ظل هذا النظام إلى المحافظة على توازنها الخارجي على حساب التوازن الداخلي و على ذلك يمكن أن يحدث التعارض بين التوازن الخارجي و بين ما يجب أن يطبق من سياسات اقتصادية
- يؤدي نظام الصرف الثابت إلى نشاط المضاربة .
- يصعب في ظل هذا النظام إجراء تخفيض لقيمة العملة إذ تخشى السلطات المختصة المساءلة السياسية عند القيام بالتخفيض كذلك إذا كانت الدولة تتبع نظام التعادل المطبق في إطار ص.ن.د لم تكن لتستطيع أن تقوم بتخفيض قيمة عملتها بدون موافقة الصندوق إلا في حدود معينة.

ثانيا- نظام سعر الصرف الحر أو المرن:

إن هذا النظام يتيح لسعر الصرف الأجنبي أن يتحدد بالطلب و العرض في السوق و يمثله نظام العملات الورقية التي لا تستند إلى قاعدة الذهب و تتوقف حدود التغيير في سعر الصرف على هذه التغيرات في العرض و الطلب على العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية التي يتم تحويل العملة إليها حيث يتخذ منحى الطلب على الصرف الأجنبي اتجاهها عكسيا مع سعر الصرف الأجنبي¹ .

و إذا كان الأصل في تطبيق هذه القاعدة هو ترك مصير سعر الصرف لقوى السوق دون تدخل من جانب السلطات النقدية و المالية ن إلا أن الواقع العلمي يثبت غير ذلك فمن غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي و رهنا لتقلبات قوى العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي و من هنا فإن الواقع العلمي يؤكد أن السلطات النقدية و المالية تتخذ ما تراه مناسبا .² و في هذا المقام يفرق الاقتصادي بين نوعين من التعويم هما³ :

- التعويم النظيف:

و يطلق عليه أيضا التعويم الحر أي ترك الحرية المطلقة في تحديد سعر الصرف و تغييره وفقا للعرض و الطلب و أن الدولة لا تتدخل بأي شكل في ذلك وهذا النوع من أنواع التعويم لا يتحقق ولا يستعمل في الواقع إلا في الأجل القصير و في الوقت ذاته تقوم الدولة بإنشاء ما يعرف باسم أموال موازنة الصرف عن طريق تخصيص أرصدة

1. فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص216

2. سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص56

3. محمد أحمد جاهين ، مرجع سابق ، ص25

مناسبة من الذهب و الاحتياطات النقدية و التي يتسنى بمقتضاها التدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريه بقصد حماية قيمة العملة الوطنية الخارجية من التأثيرات المؤقتة.

– التعويم غير النظيف:

و يطلق عليه أحيانا التعويم القدر أو التعويم المدار الموجه حيث تمارس هذا النظام العديد من الدول خاصة منذ عام 1973 و طبقا لهذا النظام فإن عملة الدولة لا ترتبط رسميا بأية عملة أخرى و يترك سعر الصرف يتحرك بحرية و لكن تكون السلطات جاهزة للتدخل في وقت اللزوم و تستند السلطات في اختيار الوقت المناسب للتدخل و كذلك في اختيار السعر المناسب الذي تتدخل عند تجاوزه إلى بعض المعايير النقدية و بالتالي نجد أن هذا النظام يشترك مع نظام التعويم النظيف في أن همن حيث المبدأ سعر الصرف يتحدد في سوق الصرف على أساس تلاقي العرض و الطلب على النقد الأجنبي لكنه يختلف معه في أن السلطات العامة (البنوك المركزية) تستطيع التدخل في حالة ما رأت أن سعر الصرف قد عن المستوى المرغوب.

أ- تقييم نظام الصرف المرن:

للحكم على أي نظام لابد من التطرق إلى مزاياه و عيوبه و من ثم يمكن الحكم عليه:

المزايا:

- عندما يحدث التوازن في سوق الصرف تلقائيا فإنه بذلك لا يحتاج إلى تدخل البنوك المركزية لإحداث و حفظ التوازن و بالتالي عدم الحاجة إلى احتياطي الذهب و النقد الأجنبي.
- يؤدي سعر الصرف المرن إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات .
- تستطيع الدولة في هذا النظام أن تتبع ما يناسبها من سياسات اقتصادية مستقلة .
- يسمح هذا النظام بامتصاص الضغوط المضاربة إذ يلطف من العلاقة بين المضاربة من ناحية و تغيرات الاحتياطات و أسعار الفائدة من ناحية أخرى و مثال ذلك أنه كلما ارتفع الطلب على العملة ارتفع تبعاً لذلك سعرها و منه قل شراؤها بغرض المضاربة.
- يتصف هذا النظام بالسهولة لقيامه بالتنظيم الآلي تبعاً لقوى العرض و الطلب .

العيوب:

- من شأن التقلب في سعر الصرف الإضرار بالتجارة الخارجية و ذلك لأن المبادلات الدولية لا تتم مرة واحدة يتم التعاقد مرة و استلام المقابل النقدي مرة أخرى مع طول مدة التعامل و منه التعرض إلى أضرار انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف.
- لا يقضي على التبعية المتبادلة بين الاقتصادي آت نظراً لتقرب التطورات في البلدان الأخرى .
- عدم الاستقرار في سعر الصرف يؤدي إلى عدم الاستقرار في أسعار السلع و الخدمات و منه صعوبة التخطيط .
- عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم العالمي .
- تؤدي التقلبات في أسعار الصرف إلى تشجيع حركات المضاربة التي تؤدي إلى رفع و خفض العملة.

و في النهاية يمكن القول بأن هذا النظام لم يضيف أية ميزة للنظام النقدي الدولي لم يساعده في الخروج من أزماته و مشكلاته بل أدى إلى زيادة تفاقم بعضها.

ثالثاً- نظام الرقابة على الصرف¹

نظام الرقابة على الصرف هو ذلك النظام الذي تتحدد فيه سعر الصرف بطريقة إدارية و تحكيمه من جانب الدولة وبالتالي تقوم معايير خاصة بالدولة على أساس اعتبارات داخلية مقام القاعدة التي يستند عليها تحديد سعر الصرف في ظل ثبات سعر الصرف و تحل الدولة محل قوى العرض و الطلب التي تحدد سعر الصرف في ظل نظام حرية سعر الصرف و على ذلك يمكن القول بأن الرقابة على الصرف هي فن بمقتضاها تحتكر الدولة شراء النقد الأجنبي و بيعه بحيث تقوم بدور محتكر الشراء و البيع مع النسبة للعملة الأجنبية و ذلك حتى تستطيع تجميع الكميات المتاحة منه و هي قليلة و التحكم في بيعها و توزيعها حسب الأولويات بحيث تبقى الكميات المطلوبة في حدود الكميات المعروضة.

أ-أهداف تطبيق الرقابة على الصرف : من بينها²

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية و هذا عن طريق تقييد الطلب على الصرف الأجنبي.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية سواء عن طريق رفض الترخيص بالصرف أو فرض سعر مرتفع للعملة الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض.
- التحكم في حجم و طبيعة الواردات.
- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسات الاقتصادية لدولة.
- تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب و العملات الأجنبية القابلة للتحويل .
- إعطاء معاملة تفضيلية للواردات من مختلف السلع.

ب-تقييم نظام الرقابة على الصرف:

- في الحقيقة إن هذه الأهداف الأخيرة ما هي إلا مزايا هذا النظام أما فيما يخص العيوب فنلخصها كما يلي:
- يتطلب نظام الرقابة على الصرف أجهزة على درجة من الدقة.
 - إمكانية استغلال بعض الثغرات في القوانين التي تنظم الرقابة على الصرف كتهريب الأموال مثلاً .
 - يفتقد هذا النظام إلى المرونة اللازمة لتغيير سعر الصرف في الوقت المناسب و الملائم .
 - تقلص حجم التجارة الدولية و تضيق حرية المعاملات الاقتصادية

1. محمد أحمد جاهين ، مرجع سابق ، ص34

2. سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص 70

المبحث الثاني: النظريات المحددة لسعر الصرف:

تحاول الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير كيفية تحديد سعر الصرف للعملة و كذا اختلافات أسعار الصرف بين الدول و أهم هذه النظريات:

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية:

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى " غوستاف كاسل " و تنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في الأسواق المحلية مقارنة بالأسواق الخارجية أي تبعا للعلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في دولة أخرى 1 .

أولاً- نظرية القوة الشرائية المطلقة:

تنطلق هذه النظرية من فكرة توحيد الأسعار بحيث كل وحدة نقدية واحدة لدولة معينة تسمح بشراء نفس الكمية في دولة أجنبية و قد بنى " كاسل " هذه النظرية على أساس أن الطلب على العملة الأجنبية طلب مشتق أي ينبع من الرغبة في شراء السلع الأجنبية و عليه يؤدي تحويل قدر من العملة الوطنية إلى العملة الأجنبية ومنه يسمح بشراء نفس الكمية أو القدر المكافئ من السلع و الخدمات في الدولتين و بمعنى آخران القوة الشرائية للنقود إذ تم التعبير عنها بعملات مختلفة ينبغي ألا تتغير و بناء على ذلك فان سعر الصرف المتوازن بين عملتين هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لكليهما 2 .

وعلى سبيل المثال إذا كان سعر السلعة في فرنسا يساوي 50 أورو ونفس السلعة في و.م.أ يساوي 40 دولار فإن سعر الصرف \$ إلى الأورو يعطى بالعلاقة $40/50 = \$ 1$ أورو أي $1 = \$ 0.8$ أورو و منه فإن نظرية القدرة الشرائية المطلقة تركز في تحليلها على فكرة ضرورة تساوي الأسعار في الأسواق المتنافسة بغض النظر عن مكان إنتاجها و مكان بيعها.

ثانياً- نظرية القوة الشرائية النسبية:

جاءت هذه النظرية بعد ظهور بعض العيوب في استعمال مؤشر القدرة الشرائية وما لها من علاقة بمتوسط الدخل الفردي بين الدول خاصة بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة بحث اعتمدت هذه النظرية على مشكل مؤشر الأسعار الذي لا ينبغي أن يتساوى في جميع الدول و لكنه مربوط بعلاقة خارجية و وطنية نوعا ما ثابتة ويعبر عنها ب : $K/pe = K . p$

يمثل الفرق بين سعر السلعة في الخارج وسعرها في الداخل و عليه فان كل تغير في الأسعار تضخم خارجي أو داخلي لابد أن يعود بتغير نسبي في أسعار الصرف و تصبح:

$$pe = e + pd \text{ أي } e = pe - pd \text{ هذه العلاقة بين سعر الصرف و معدل التضخم}$$

1. فرانسيس جيرونيلام ، الاقتصاد الدولي ، ترجمة محمد عزيز ، ص 98

2. زينب عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق الجامعة الإسكندرية و بيروت ، 1996 ، ص.

ثالثاً-الانتقادات الموجهة إلى نظرية تعادل القوة الشرائية:

قد واجهت النظرية محل الدراسة أكثر من غيرها من النظريات المتعلقة بسعر الصرف العديد من أوجه النقد و التحليل كون أن هذه النظرية تضع الاقتصادي ين الذين جاءوا بعد كاسل على طريق تحليل العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف و لعل أهمها:

- اعتماد النظرية على الأرقام القياسية للتعبير عن القوة الشرائية .
- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لفترة قادمة في المستقبل تزيد عن سنة .
- صعوبة اختيار السنة أو فترة أساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.
- تحمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد سعر الصرف مثل مستوى الدخل و سعر الفائدة و اثر المضاربة.

- تفترض أن سعر الصرف متغير تابع أي لا يؤثر على القوة الشرائية للعملة بل يتأثر فقط .
- تحمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية على الصادرات و أثر الرقابة على النقد الأجنبي و أثر

المديونية و أعباء الضرائب

- إضافة إلى إهمال تأثير تغيرات أذواق المستهلكين و ظهور السلع البديلة على سعر الصرف 1 .

رابعاً-المحددات المستنبطة من النظرية:

يمكن الاعتماد على تفاوت القوة الشرائية من دولة إلى أخرى لمعرفة تقدير تقريبي لسعر الصرف.

المطلب الثاني: النظرية النقدية:

يمكن التعرف على ملامح النظرية النقدية في تفسير تغيرات سعر الصرف خلال دراسة أثر كل من كمية النقود و سعر الفائدة في تحديد سعر الصرف.

أولاً- النظرية الكمية:

إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية و بالتالي نقص الصادرات و زيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها و هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات و انخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف و حصول عكس ذلك في حالة انخفاض كمية النقود 2 . و يجدر الإشارة إلى أنه يشترط لحدوث أثر المعروض النقدي على سعر الصرف أن تكون السوق متصفة بالنشاط و الحرية و لعل كثرة النظريات النقدية و تعارض بعضها مع نتائج البعض الآخر تجعل هناك صعوبة في دراسة أثر المتغيرات النقدية في تحديد سعر الصرف.

ثانياً- نظرية معدلات الفائدة سعر الفائدة:

تؤدي زيادة أسعار الفائدة في إحدى الدول إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال إلى هذه الدولة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها و من ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة و يحدث عكس ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة و يلاحظ أن تغيرات سعر الفائدة عادة ما تتفاعل مع تغيرات المعروض النقدي و قد يؤثر كل منهما في اتجاه مضاد لتأثير الآخر و من ثم يلغي كل منهما الآخر و عدم حدوث أي تأثير على سعر الصرف و على سبيل المثال فإن عدم توقع حدوث تغير في المعروض النقدي بشكل غير عادي في المستقبل القريب يؤدي إلى عدم تغير سعر الصرف لأن سعر الفائدة الاسمي سوف يتجه إلى الانخفاض بسبب الانخفاض المتوقع في المعروض النقدي و في حالة تغير القوة الشرائية للنقود بدرجة تفوق التغير المرتقب في الطلب على النقود يمكن أن يحدث نفس الأثر السابق و ذلك عندما يتم تحقيق توازن السوق النقدية حيث تسيير تغيرات سعر الفائدة و سعر الصرف في اتجاهين متضادين بدرجة أكبر مما إذا ترك السوق حراً دون تدخل من جانب السلطات النقدية.

1. حمدي عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص 47 - 48

2. فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 120

وتعتبر النظرية النقدية أن الاعتماد على سعر الفائدة في تفسير تغيرات قيمة العملة المتوقع حدوثها في المستقبل غالباً

ما يؤدي إلى نتائج هامة و غير متحيزة¹

و من التحليل السابق نجد أن النظرية تنطلق من علاقة الفرق بين معدلات الفائدة في دولتين و تخلص إلى أن الفرق لا بد أن يساوي إلى الفرق بين سعر الصرف العاجل والآجل.
 إذا اعتبرنا Id معدل الفائدة في الدولة المحلية واعتبرنا Ie معدل الفائدة في الدولة الأجنبية و اعتبرنا CC سعر الصرف العاجل و CT سعر الصرف الآجل و افترضنا أن مستثمرا ما يريد توظيف أمواله بمبلغ M في السوق محلية ، و لمدة سنة فإنه يحصل على مبلغ $M(1+Id)$ في نهاية السنة .
 ومن منطلق هذه النظرية فإنه إذا أراد تحويل المبلغ إلى عملة أجنبية بواسطة سعر الصرف العاجل و تم توظيفه و لمدة سنة واحدة حسب سعر الصرف الآجل فإننا نتحصل على العلاقة التالية:

$$M(1+Id) = CT \cdot (Ie+1) \cdot M/CC \dots \dots \dots (1)$$

$$Id+ 1 = CT (Ie+1) 1/CC \dots \dots \dots (2)$$

$$(Id+1) cc = (1+Ie) CT \dots \dots \dots (3)$$

$$(Ie+1)/(ID+1)=CT/CC \dots \dots \dots (4)$$

بطرح العدد 1 في المساواة 4 نجد:

$$(1+Id)/(1+Ie) - 1 = CT/CC - 1 \dots (5)$$

$$(Id-Ie)/(1+Ie)=CT-CC/CC \dots \dots \dots (6)$$

و حتى يصبح الفرق بين سعر الصرف العاجل و الآجل يساوي الفرق بين معدلات الفائدة فإننا نفترض أن تكون IE صغيرة جدا يمكن إهمالها و بالتالي تصبح العلاقة (6) كما يلي $Id - Ie = (CT - CC)/CC$

ثالثاً - سعر الخصم:

و يؤثر سعر الخصم على سعر الصرف عن طريق تأثير سعر الخصم على سعر الفائدة إذ أن زيادة سعر الخصم تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى تدفق رؤوس أموال الأجنبية إلى داخل الدولة 2 و يؤدي ذلك إلى زيادة طلب الأجانب على عملة الدولة ومن ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة.

1. حمدي عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص 51

2. فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 228

و يحدث العكس في حالة انخفاض سعر الخصم حيث ينتهي الأمر إلى انخفاض سعر الصرف وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر الخصم و سعر الصرف على عكس سعر الفائدة المدين و هو السعر الذي تحصل عليه مقابل القروض و هو ما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج و الصادرات و انخفاض الطلب عليها ومن ثم انخفاض طلب الأجانب على العمل الوطنية أي انخفاض سعر الصرف 1 .

رابعاً-المحددات المستنبطة من النظرية النقدية:

الملاحظ أن أهم ما تركز عليه النظرية هو كمية النقود أي المعروض النقدي وكذا معدلات الفائدة إضافة سعر الخصم الذي له علاقة مباشرة بسعر الصرف حيث أن سعر الخصم يؤثر على معدل الفائدة و منه على سعر الصرف بالزيادة و النقصان.

المطلب الثالث: النظرية الإنتاجية:

يؤدي ارتفاع مستوى الإنتاجية في دولة ما إلى زيادة حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة بغرض الاستثمار في عمليات الإنتاج و هو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة و بالتالي ارتفاع سعر الصرف هذه العملة مقابل العملات الأجنبية و يترتب على زيادة مستوى الإنتاجية انخفاض تكلفة المنتجات و زيادة القدرة التنافسية للدولة و ارتفاع قيمتها مقابل العملات الأجنبية و يحدث العكس في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة.

و يلاحظ أن انخفاض قيمة العملة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على صادرات الدولة في حالة استجابة الجهاز الإنتاجي له مما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري للدولة و اتجاه قيمة العملة الارتفاع في المستقبل و لعل ما سبق يشير إلى أهمية اتجاه سعر الصرف في نفس اتجاه مستوى الإنتاجية في الدولة لكي يتحقق التوازن المرغوب في ميزان المدفوعات.

أولاً -المحددات المستنبطة من النظرية:

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي و زيادة الإنتاجية.

المطلب الرابع: نظريات تقلبات أسواق الأصول المالية:

تهتم هذه النظرية بتحديد سعر الصرف المتوازن و تعتمد على حرية الأسواق و قوى السوق في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وقد تناول هذه النظرية بالشرح الاقتصادي العالمي جاك آرثس من خبراء ص.ن.د. و تعتمد هذه النظرية على دراسة محدودات سعر الصرف الآجل القصير ثم ضبط المعدل الفعلي لآثار العوامل المؤقتة بغية الوصول إلى تقدير لسعر التوازن في الآجل الطويل ويتم دراسة هذه النظرية من خلال أسس نظرية

1. حمدي عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص52

الاحتياطات النقدية في تحديد سعر الصرف التي تركز على الدور التوازني الذي يلعبه سعر الصرف في موازنة الطلب الأجنبي على الأصول المالية المحلية و الطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية. و يلاحظ أن سعر الصرف يتغير كلما حدثت تغيرات طارئة في الأسواق المالية التي تتداول فيها الأوراق المالية و غيرها و تتوقف قيمة على التغيرات التي تحدث في قيمة ما يملكه الأجانب من أصول مالية. ويجدر الإشارة إلى أن النظرية لم يتم تطبيقها عمليا رغم أنها تعتمد بشكل رئيسي على قوى السوق الحرة لمعرفة سعر الصرف المتوازن كما تفترض هذه النظرية إمكانية تحديد العوامل المؤثرة على توقعات سعر الصرف وهي التوقعات التي يمكن التنبؤتها إلا إذا كانت السوق النقدية حرة وكان المتعاملون فيها على درجة عالية من الرشد و هو ما يصعب وجوده في الحياة العملية بدرجة كافية ومن ثم صعوبة تفسير سعر الصرف الخارجي و فقدان النظرية لفعاليتها.

وقد انتقدت النظرية على أساس أنها أكثر تعقيدا من نظرية تعادل القوة الشرائية رغم أنها أقل تعقيدا من نظرية اختلال ميزان المدفوعات حيث يمكن تطبيقها دون حاجة إلى بناء النماذج القياسية و ذلك إضافة إلى عدم صلاحيتها لتفسير تغيرات سعر الصرف في الدول التي تتدخل في سوق النقد الأجنبي بدرجة تحد كثيرا من حريته. و على أي حال فإن الاتجاهات العالمية الراهنة إلى تدويل أسواق المال و النقد و تقويم أسعار الصرف و تحرير التجارة الدولية تشير إلى أهمية تطبيق هذه النظرية و ملاحظة النتائج و اختبار صحة الفرضيات التي تقوم عليها و هو ما لم يحدث عمليا حتى الآن.

أولا-المحددات المستنبطة من النظرية:

تتلخص هذه النظرية في التركيز على دراسة تغيرات و تطورات الأسواق المالية التي يتداول فيها الأوراق المالية و كذا الأصول المالية للدولة و الملاحظ أن هذه النظرية تأتي تحت اسم نظرية فعالية الأسواق و التي هي عنوان مختلف لمضمون واحد حيث أنه في السوق الفعال كل معلومة اقتصادية لها أثرها على سعر الصرف.

المطلب الخامس: نظرية الأرصد:

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغير فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية و هو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية و العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات و الذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية مما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية و يعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية الأولى كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود و معدل دورانها و ارتفاع مستوى الأسعار و السبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات لألمانيا

بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين يؤثر على قيمة الخارجية للعملة 1 .

أولا - المحددات المستنبطة من النظرية:

تنطلق هذه النظرية من كون سعر الصرف يتحدد تبعا لأرصدة ميزان المدفوعات.

المطلب السادس: طرق تحديد سعر الصرف :

من خلال النظريات السابقة استخلصنا أهم محددات سعر الصرف و منه تتخذ محددات الصرف أشكالا لا تختلف على وجه الخصوص باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها تحديد السعر المذكور وهنا نميز الحالات التالية

- **الحالة الأولى :** حيث تقوم السلطات النقدية و المالية بالتدخل في سوق الصرف للحد من التذبذبات العريضة لأسعار صرف عملتها بالإضافة قد توجد في بعض البلدان أسواق سعر الصرف موازية يتم فيها تبادل العملة المحلية و عدة عملات أجنبية جنبا إلى جنب إلى جانب تدخلها المباشر في سوق الصرف ذاتها لحماية عملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية و الاقتصادية التي تواجه البلد2 .

- **الحالة الثانية :** يتم تداول العملات في أسواق الصرف محكومة بأسعار البيع والشراء ومنه قوى الطلب و العرض على العملة حيث أن الطلب على عملة معينة يعني عرض لعملة أخرى فالطلب على عملة أجنبية يعني العرض للعملة الوطنية و العكس صحيح و يعمل الطلب و العرض على العملات على إحداث سعر الصرف في السوق و سعر الصرف كأى سعر آخر يتحدد بمجموعتين من العوامل هي الطلب والعرض.

- **الحالة الثالثة :** 3 السعر المتوازن للعملة يمكن اعتباره بديلا لتقدير التعريف الجمركية كثيرا و ذلك على أساس أن التعريف الجمركية تعتبر أسلوب وقائي يستخدم لموازنة الطلب المحلي على الواردات الأجنبية عند الحدود التي تتناسب مع الطلب الأجنبي وبعبارة أخرى عندما يتساوى الطلب المحلي على العملات الأجنبية بغرض الاستيراد مع طلب الأجانب على العملة الوطنية في حالة التصدير إلى الخارج.

و يقصد بسعر الصرف التوازني ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض و الطلب عندما يحدث التساوي بين الكمية المطلوبة والمعروضة من إحدى العملات .

يرتفع سعر الصرف عن السعر التوازني و يصبح م س 1 و العكس في حالة الانخفاض.

- **الحالة الرابعة :** مرونة الطلب و العرض و ذلك من خلال وجود قوى تدفع بسعر الصرف إلى التوازن و نقصد بمرونة الطلب أي درجة أو مدى استجابة الكمية المطلوبة من عملة ما للتغير الحاصل في سعر الصرف تكتسي الطبيعة الأساسية للتجارة الدولية وجهين هما أخذ و عطاء أو استيراد و تصدير، وكانت هذه الطبيعة

1. عبد المجيد قدي ، السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص123

2 - 109 .د.محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص108

3 - 40 .د. حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص39

المبحث الثالث: ماهية ميزان المدفوعات وهيكله :

التبادلية تأخذ الشكل المبسط في التجارة الدولية و اليوم لا تظهر هذه الطبيعة المبسطة فقد أصبحت هناك عمليات أخرى غير منظورة مثل السياحة والخدمات وعليه فإن هذه المعاملات المنظورة وغير المنظورة وضعت تحت سجل محاسبي ألا و هو ميزان المدفوعات ومنه فما المقصود بميزان المدفوعات ؟ ما أهميته ؟ و ما هي مصادر إنجازها ؟

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه ذلك السجل المنظم أو البيان المحاسبي الشامل و الملم بكل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين أي بين المقيمين في تلك الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة 1. وينبغي أن يكون واضحاً من خلال التعريف ما يلي:

- ينصب ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقاً للمقيمين لدى غير المقيمين أو نتج عنها حقوقاً لغير المقيمين يتعين على المقيمين آداؤها أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.
- يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على أرض الدولة لا يعتبرون وطنيون كالأجانب الوافدين بغرض السياحة.
- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بنوك شركات مؤسسات الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياها الإقليمية و مجالها الجوي يضاف إلى ذلك السفن و الطائرات التي تحمل علم الدولة و أساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها.
- لا توجد قاعدة محددة في تحديد الفترة الزمنية التي يغطيها ميزان المدفوعات و على سبيل المثال تبدأ بعض الدول هذه الفترة في أول جانفي و تنتهيها في آخر ديسمبر و عكس ذلك دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر أفريل من كل سنة لتنتهي في آخر شهر مارس من العام القادم.
- بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازن مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة كل ثلاثة أشهر مثل الو.م.أ و معظم الدول المتقدمة اقتصادياً و ذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثمة العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة. ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازن دائما بمعنى أن تكون المديونية و الدائنة متساوية في جميع الأحوال . وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية إذ قد ينطوي توازنه الحسابي الكلي على اختلالات في بنوده المختلفة².

1. عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي عمان ، 2002 ، ص112

2. زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر ، 1999

و من الجدير بالذكر أن موازين المدفوعات في الدول المختلفة تخدم العديد من الأغراض أهمها:

أ - تتبع التغيرات في مركز الدولة بالنسبة للتجارة العالمية من خلال المقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط القوة و الضعف في المواقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

ب - تعتبر الصادرات و الواردات من مكونات الدخل الوطني و لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أحجمها النسبية عند وضع السياسات التي تعثر علي الدخل و التوظيف.

ج - تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي النقود و من ثم على السياسات المالية و النقدية الواجب إتباعها.

د - إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن 1 .

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات:

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية هي في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:2

إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته و درجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الوطني لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات من المنتجات المختلفة ، بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف و مستوي الأسعار و التكاليف... الخ.

إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية.

يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية.

إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

1. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، 1994

2. عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي عمان ، 2002 ، ص 11

المطلب الثالث :مصادر إنجاز ميزان المدفوعات:

يتم الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة يمكن إيجازها كالآتي:

- **إدارة الجمارك** : حيث أن إدارة الجمارك تقوم بإعداد أرقام و تصدير بيانات مفصلة أو جزئية عن تصدير و استيراد السلع المرئية.

- **مصلحة الضرائب** : تقدم مصلحة الضرائب إحصاءات عن عائدات رأس المال المستثمرة في الخارج باختلاف أنواعها.

- **تظهر ميزانية البنك المركزي** التغيرات التي تطرأ على الأصول النقدية الدولية (العملات الدولية و الذهب النقدي ... إضافة إلي بعض البيانات عن عملية استيراد و تصدير رؤوس الأموال مقومة بمختلف العملات.
- **إضافة إلى بعض الدوائر المختصة** التي تعدها الدولة وتنشئها خصيصا للقيام بهذا الدور و كذا القيام بمراقبة دخول و خروج الأشخاص وما يقابل ذلك من عملية تحويل العملات المختلفة بين الدول عن طريق هؤلاء الأشخاص عن طريق عملية التحويل.

المطلب الرابع :هيكل ميزان المدفوعات : كما ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات عبارة عن حصر دقيق لكافة العلاقات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين في هذه الدولة خلال فترة زمنية معينة - عادة سنة- ومن هنا فإن ميزان المدفوعات هذه الصفة عبارة عن حصر شامل العديد من العمليات الاقتصادية بعضها عمليات بيع و البعض الآخر عمليات شراء و البعض الثالث عبارة عن تحويلات رأس مالية في اتجاه أو في آخر ومنه حتى يتسنى لنا الوقوف على هذا الهيكل و مكوناته يحسن أن نبدأ بالجدول المقابل التالي:

الجدول رقم : 01 هيكل ميزان المدفوعات.

مدفوعات	مدين	دائن إيرادات	الأقسام المكونة لهيكل الميزان
			أولا - السلع و الخدمات 1 السلع. 2 الذهب غير النقدي. 3 السفر إلى الخارج. 4 النقل. 5 التأمين. 6 أعمال حكومية. 7 دخول الاستثمارات. 8 متنوعات.

مدفوعات	مدين	دائن إيرادات	الأقسام المكونة لهيكل الميزان
			<p>ثانيا - الهبات و التعويضات</p> <p>9 الخاصة.</p> <p>10 العامة.</p> <p>ثالثا - رأس المال و الذهب النقدي</p> <p>أ - القطاع الخاص</p> <p>11 الالتزامات طويلة الأجل.</p> <p>12 الالتزامات قصيرة الأجل.</p> <p>13 الأصول طويلة الأجل.</p> <p>14 الأصول قصيرة الأجل.</p> <p>ب - القطاع الرسمي و البنوك</p> <p>15 الالتزامات طويلة الأجل.</p> <p>16 الالتزامات قصيرة الأجل.</p> <p>17 الأصول طويلة الأجل.</p> <p>18 الأصول قصيرة الأجل.</p> <p>19 الذهب النقدي.</p> <p>السهو والخطأ.</p>

المصدر: د. عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق ، ص 83

المطلب الخامس: مكونات ميزان المدفوعات:

من خلال الجدول السابق يمكننا ذكر تقسيمين لهذا الميزان:

أولا - **التقسيم الرأسي لميزان المدفوعات** : وهو التقسيم الذي يعتمد على النظرة الرأسية إلى البنود التي يتكون منها هذا الميزان وينقسم ميزان المدفوعات طبقا لهذه النظرة الرأسية إلى عمودين يدل أحدهما على الجانب الدائن الجانب الأيمن في حين الجانب الآخر على الجانب المدين الجانب الأيسر و يضم الجانب الدائن كافة المعاملات الاقتصادية المدونة في الجانب المدين لميزان المدفوعات 1 .

ثانيا- **التقسيم الأفقي لميزان المدفوعات** :وهو التقسيم الذي يعتمد على نظرتنا الأفقية للبنود التي يتكون منها الميزان و في هذا الخصوص ينقسم ميزان المدفوعات إلى الموازين و الحسابات التالية: 2

1 .حاتم سامي عفيفي ، مرجع سابق ، ص 340

2 -عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق ، ص 96 .

أ- السلع و الخدمات :

-السلع :يسجل هذا البند كافة العمليات الخاصة بانتقال سلع من ملكية المقيمين إلى ملكية غير المقيمين (وتقييد قيمتها في عمود دائن)والعمليات الخاصة بانتقال سلع من ملكية غير المقيمين (و تقييد قيمتها في عمود مدين)سواء كان ذلك بمقابل أو بغير مقابل ويشير صندوق النقد الدولي FMI في هذا الشأن تقويم الصادر أو الوارد من السلع على أساس "FOB" 1 وهذا خلافا لما جرت عليه العادة في بعض الدول وهي تقويم الصادرات - فوب - و الواردات و تأميننا "CIF" 2 و ذلك تمييزا لقيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلقة بها نقلا وتأمينا.

- الذهب غير النقدي : يقصد بالذهب في اتمجال الراهن كل سلعة ذهبية مسكوكات أو سبائك يزيد نصيب الذهب في قيمتها عن % 80 و إلا فمكان العمليات الخاصة بها في البند السابق.

الصادرات - الواردات + التغير في الأرصدة الرسمية من الذهب النقدي = بند الذهب غير النقدي.

-السفر إلى الخارج : يشمل هذا البند مصروفات المسافرين الأجانب في الدولة (دائن) و مصروفات المسافرين من المقيمين في الخارج (مدين) و يقصد بالمسافر في هذا الشأن السائح أو الطالب أو المريض أو الموظف في مهمة رسمية أو المسافر لقضاء أعمال.

-النقل :يتضمن بند النقل المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري ، البحري و الجوي) و كذا أجور شحن البضائع و ثمن تذاكر السفر ... الخ.

-التأمين :قد يكون التأمين خاصا بنقل السلع كما قد يكون على غير نقل السلع مثل عمليات التأمين على الحياة و الحوادث و إعادة التأمين.

-دخول الاستثمارات :و يشمل هذا البند العائد من الأصول الدولية من أصول الدولة في الخارج (دائن) ومن أصول الخارج في الدولة (مدين).

-عمليات حكومية : و يتضمن هذا البند عددا من العمليات التي تباشرها الحكومات الوطنية أو الحكومات الأجنبية لا تدخل في بنود أخرى من ميزان المدفوعات و تميز في هذا الصدد بين:

• إيرادات و مدفوعات الحكومة الوطنية من خلال نفقات البعثات الدبلوماسية و السياسية و مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية و المعاشات و العمليات الخاصة بالقوات المسلحة في الخارج وكذا الضرائب التي يدفعها مواطن من الخارج.. الخ.

• العمليات الخاصة بالحكومات الأجنبية من خلال الإيرادات الناشئة عن مصروفات البعثات الأجنبية والمنظمات الدولية... الخ.

Free On Board : FOB 1 أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة.

Cost Innaurance Freight : CIF 2 أي قيمة السلعة بما فيها تكاليف التأمين عليها و تكاليف النقل.

-متنوعات :سيشمل هذا البند عمليات مختلفة أهمها:

أجور الموظفين في الخارج و الأجانب المشتغلين في الدخل عن الخدمات المهنية المعاشات الخاصة العمولات التجارية مدفوعات البريد والتلغراف و التلفون إيجار الأفلام... الخ.

- الهبات و التعويضات : يشمل هذا القسم القيود المقابلة للعمليات غير التبادلية التي تظهر في بنود أخرى من ميزان المدفوعات و هي عبارة عن تحويلات من جانب واحد و تنقسم إلي:

-الهبات الخاصة : و تشمل تحويلات الأفراد و المنظمات (دينيه ، ثقافية ، خيرية)النقدي منها العيني.

-الهبات العامة : و تتضمن التعويضات و يعتبرها الصندوق هبات إجبارية و كذلك الهدايا علي أنواعها:

سلع ، خدمات ، نقد ، صكوك مالية.

-رأس المال و الذهب النقدي : و نميز هنا بين القطاع الخاص و القطاع الرسمي :

-القطاع الخاص:

11و - 13 رأس المال طويل الأجل : يتعلق الأمر في هذه الحالة بالتغيرات الطارئة على الأصول والخصوم طويلة الأجل لمقيمين في الدولة من قبل الخارج وأهم أنواع هذه الأصول الاستثمارات المباشرة و صكوك الحافظة

12و - 14 رأس المال قصير الأجل : يتعلق الأمر هنا بصفة خاصة من حيث الالتزامات بالتغيرات المتعلقة بالديون التجارية و القروض المصرفية أما من حيث الأصول فالقيد سيشمل التغير في الرصيد من العملة الأجنبية والودائع في البنوك الأجنبية و أذونات الحكومات الأجنبية و الحقوق التجارية.

-القطاع الرسمي:

15و - 17 رأس المال طويل الأجل : تخص القروض الحكومية و المصرفية و كذا الصكوك طويلة الأجل وما يتعلق بالاستثمارات المباشرة.

16و - 18 رأس المال قصير الأجل : التغيرات الطارئة أولا على التزامات مثل أرصدة الخارج من العملة المحلية و الودائع في بنوك محلية و أدوات الخزنة العامة و القروض قصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية أو مصرفية.

-الذهب النقدي : التغيرات الطارئة على أرصدة الهيئات الرسمية و البنوك من الذهب زيادة أو نقصا حتى لو كان ذلك كما سبق أن رأيناه نتيجة لعمليات داخلية لجنة لا يشترك فيها غير مقيم.

السهو و الخطأ : حيث أن ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة محاسبة مع كون كل معاملة تكون قد سجلت نظريا مرتين فإن المجموع الكلي للبنود المدنية يجب أن تكون دائما نظريا متساويين أي أن رصيد الحساب الجاري و حساب رأس المال يجب أن تكون دائما متساويين ولكن في الواقع العلمي غير ذلك حيث من الصعب أن تجمع بيانات عن كلا جانبي كل معاملة تتم مع الخارج .وبالرغم من الجهود التي يبذلها الإحصائيون فإن الحساب الجاري و حساب رأس المال نادرا ما يتوازن و في بعض الأحيان تغطية البيانات تميل لأن تكون غير كامل.

المطلب السادس: عناصر ميزان المدفوعات: تبعا لما تطرقنا إليه في العنصر السابقة مكونات يجدر بنا أن نشير هنا إلى عدد من المفاهيم الدراجة الاستخدام في الفكر الاقتصادي في هذا الشأن و منها:

- ميزان التجارة المنظورة : الصادرات و الواردات التي تمر على الجمارك فهي منظورة بمعنى محسوسة يمكن رؤيتها. 1

- ميزان التجارة غير منظورة : و هي الصادرات و الواردات غير منظورة فهي غير منظورة لأنها لا تقع تحت نظر رجال الجمارك ولا يحصونها في سجلاتهم ومنه فهي تأخذ شكل خدمات ومنه فهو يعرف " الميزان الخدمي" ومن أمثلته : خدمات النقل التأمين السفر الاستثمار ومصروفات حكومية إضافة إلي خدمات
- الميزان التجاري : وهو يضم معا حركة التجارية منظورة و غير منظورة.
- ميزان العمليات الجارية : و يضم قسم السلع و الخدمات و قسم الهبات.
- ميزان العمليات الجارية : ويضم العمليات التي تغيرا في حالة دائنة و مديونية الدولة.
- ميزان التحويلات : ويضم التحويلات من جانب واحد و ميزان التحويلات الرأسمالية.
- الحساب النقدي : و هو حساب رأس المال قصير الأجل مضافا إليه حساب الذهب النقدي.
- الإيرادات و المدفوعات : يستخدم الكثير هاتين العبارتين بدلا من دائن و مدين و هذا اعتمادا على البنود الظاهرة في الجانب الدائن التي تمثل مصدرا لإيرادات تحصل عليها الدولة من الخارج بينما تمثل البنود الظاهرة في الجانب المدين مصدرا لمدفوعات الدولة إلى الخارج.
- حساب التسويات الرسمية : و يطلق عليه اسم حساب رأس المال الرسمي و هو الفرق بين محتفظات القطاع الرسمي الأجنبي من الأصول المحلية و محتفظات القطاع المحلي من الأصول الأجنبية 3 .

المطلب السابع: منهج القيد في ميزان المدفوعات:

إن الصورة التي لدينا عن ميزان المدفوعات لا يمكن أن تكتمل إلا إذا تعمقنا بعض الشيء في طبيعة هذا الميزان باعتباره حسابا من الحسابات و بيانا يسجل عمليات تمثل دخول أو خروج قيم معينة من ذمة المقيمين إلى ذمة غير المقيمين فالعمليات الاقتصادية كما نعلم عبارة عن عمليات تبادلية لها وجهان : وجه خروج قيمة و وجه دخول قيمة أداء ومقابل أداء لذلك يقوم ميزان المدفوعات في حقيقته من الناحية المنطقية على ما يسمى (القيد المزدوج) أي على قيد كل عملية من العمليات التي تظهر به مرتين مرة باعتبارها خروجاً لقيمة (في الجانب الدائن) و مرة باعتبارها دخولا لقيمة (في الجانب المدين) و خير ما يبين لنا مغزى هذا المنهج أن نضرب عليه بعض الأمثلة من مختلف بنود ميزان المدفوعات:

1. محمود بونس ، مقدمة في التجارة الدولية ، كلية التجارة الجامعي الإسكندرية و بيروت ، 1996 ، ص130

2. فوزي منصور ، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية القاهرة ، ص47

3. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن ، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2004 ،

المثال الأول: تصدير سلع قيمتها 1000 وحدة نقدية دفعت بنقد أجنبي:

مدین	دائن	سلع رأسمال قصير الأجل
1000	1000	

تقيد هذه العملية مرة في حساب السلع بالدائن باعتبارها خروجاً لقيمة و مرة في حساب رأس المال قصير الأجل بالمدين باعتبارها دخولا لقيمة.

المثال الثاني: استيراد آلات بقيمة قدرها 2000 وحدة دفعت نقداً أجنبياً:

مدین	دائن	سلع رأسمال قصير الأجل
2000	2000	

تقيد هذه العملية مرة بالمدين في حساب السلع (دخول قيمة) و مرة بالدائن في حساب رأس المال قصير الأجل (خروج قيمة).

المثال الثالث: أداء خدمة للخارج (نقل ، تأمين ، سياحة ... الخ) قيمتها 3000 وحدة نقدية دفعت من حساب أجنبي في البنوك الوطنية:

مدین	دائن	خدمات رأسمال قصير الأجل
3000	3000	

تقيد هذه العملية مرة بالدائن في حساب الخدمات خروج قيمة و مرة بالمدين في حساب رأس المال قصير الأجل

المثال الرابع: حصول الدولة على هبة في صورة قمح قيمته 4000 وحدة نقدية:

مدین	دائن	سلع هبات
4000	4000	

تثير العملية مشكلة خاصة u1601 فالهبات بطبيعتها عمليات من جانب واحد لا نجد فيها الوجهين المميزين لكل عملية اقتصادية بالمعنى الصحيح أخذ وعطاء.

المثال الخامس : دفعت الدولة تعويضا لغير المقيمين قدره 1000 وحدة نقدية دفعت نقداً أجنبياً

مدین	دائن	
1000		هبات
	1000	رأسمال قصير الأجل

تقيد هذه العملية بالدائن في حساب رأس المال قصير الأجل خروج قيمة ثم نسجل قيدها موازناً في حساب الهبات بالمدين.

المثال السادس : شراء المقيمين لأسهم في شركة أجنبية بقيمة قدرها 5000 وحدة نقدية بسحب على حساب مصرفي في الداخل:

مدین	دائن	
5000		رأسمال طويل الأجل
	5000	رأسمال قصير الأجل

تقيد هذه العملية مرة بالمدين قيمة داخلية في بند رأسمال طويل الأجل و مرة بالدائن قيمة خارجة في بند رأسمال قصير الأجل.

المثال السابع : تحقيق شركة أجنبية لأرباح من نشاطها في الداخل قدرها 100000 وحدة نقدية أعادت استثمارها في مشروع محلي:

مدین	دائن	
100000		دخل الاستثمارات
	100000	رأسمال طويل الأجل

وهكذا فيما يتعلق بكل عملية من العمليات الظاهرة في ميزان المدفوعات قيد مزدوج يسجل القيمة مرة بالدائن و مرة بالمدين الأمر الذي يتضح منه مباشرة حتمية تعادل جانبي المدفوعات أو بعبارة أخرى حتمية توازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية.

المبحث الرابع: قياس الفائض و العجز في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متوازنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج فإذا كان متوازنا فلماذا الحديث عن وجود عجز أو فائض في ميزان المدفوعات؟ للإجابة على هذا السؤال ينبغي التفرقة بين مفهوم التعادل المحاسبي و مفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات فالأول يستوجب تعادل كل بنود الأصول و الخصوم بعد إضافة السهو و الخطأ أم الثاني يستوجب تعادل أصول و خصوم بنود معينة في الميزان و بالتالي فالفائض أو العجز هو رصيد موجب أو سالب لعدد من بنود الميزان المختارة أما البنود الأخرى فإنه تضمن عملية التمويل البنود المدونة في ميزان المدفوعات تنقسم أفقيا إلى مجموعتين : الأولى تلك التي تظهر فوق الخط و التي يمثل رصيدها الفائض أو العجز، و الثانية تلك التي تظهر تحت الخط و التي تبين الطريقة التي يتم بها تمويل الميزان.

المطلب الأول: من وجهة نظر الاقتصاد الوطني : ونميز هنا بين الميزان التجاري و ميزان المدفوعات الجارية
أولاً- الميزان التجاري:

يقصد بالميزان التجاري هنا رصيد العمليات التجارية أي المشتريات و المبيعات من السلع و الخدمات و التي تسجل فوق الخط أما عمليات التحويل تسجل تحت الخط و على ذلك فإن رصيد الميزان التجاري يكون مساويا من وجهة عكسية لرصيد عمليات التحويل و في رأي موريس بي أن عرض ميزان المدفوعات على هذا النحو يعد عرضا من وجهة نظر التحويلات و يكون الميزان على الصورة التالية¹

أ- ميزان المدفوعات من وجهة نظر التحويلات : يقدم كل من العمليات التجارية و التحويلات فالأولى تتمثل في السلع و الخدمات أما التحويلات تتمثل في دخول الاستثمار التحويلات بالمعنى الضيق و رؤوس أموال قصيرة و طويلة الأجل الذهب النقدي و السهو و الخطأ.

ب-رصيد ميزان التحويلات : يوضح ميزان المدفوعات صافي المدخلات أو المخرجات من التحويلات المتوافقة مع الفائض أو العجز في الميزان التجاري فيكون الميزان موافق إذا كان رصيد العمليات التجارية موجبا وغير موافق في الحالة العكسية.

ج-الميزان التجاري وتوازن التدفقات الحقيقية : التوازن في التدفقات الحقيقية(سلع وخدمات) يتحقق عندما تتعادل الموارد الحقيقية مع المستخدمة من هذه فالموارد تشمل : إجمالي الناتج المحلي ج أي مجموع السلع و الخدمات المنتجة محليا خلال الفترة الزمنية محل البحث مقومة بطريقة القيمة المضافة إضافة إلى الواردات من السلع والخدمات و خلال نفس الفترة الزمنية.

¹ محمود يونس مرجع سابق ، ص136

أما الاستخدامات تشمل : الاستهلاك المحلي (ك) الاستثمار المحلي الإجمالي (ث) و الصادرات من السلع و الخدمات (ص) و يتحقق التوازن بين الموارد و الاستخدامات عندما

$$.....(ج + و = ك + ث + ص 1).....$$

$$.....(ص - و = ج) - (ك + ث 2).....$$

و بمعنى آخر إذا كان الاتفاق علي الاستهلاك و الاستثمار المحلي أكثر من إجمالي الناتج المحلي فإن الميزان التجاري يكون في حالة عجز والعكس الصحيح.

د- الميزان التجاري و توازن الحساب الخارجي:

إذا قمنا بإحلال رصيد ميزان التحويلات بالمعني الواسع محل رصيد الميزان التجاري فإن ذلك يمدنا بالكثير من المعلومات إذا ما رجعنا إلى شروط توازن الحساب الخارجي في المحاسبة الوطنية وهو الحساب الذي يقتضي أثر التدفقات المالية بين الداخل و الخارج بحيث تتعادل الموارد الخارج مع استخدامات الخارج.

فمورد الخارج تشمل : واردات الدولة u1605 محل البحث من السلع و الخدمات (و) النفقات الجارية الأخرى لهذه الدولة ن ج الصادرات من رؤوس الأموال ص م الواردة من الذهب النقدي و ذ).

أما الاستخدامات للخارج فتتمثل في صادرات الدولة في محل البحث في السلع والخدمات (ص) المتحصلات الجارية (م ج) الواردات من رؤوس الأموال (و م) الصادرات من الذهب النقدي ص ذ و يتحقق التوازن الموارد الاستخدامات للسحب الخارجي إذا كان

$$.....(و + ن ج + ص م + و ذ = ص م ج + و م + ص ذ 3).....$$

$$.....(أو ص - و) = (ن ج - م ج) + (ص م - و م) + (و ذ - ص ذ 4).....$$

إذا قمنا بضم جميع هذه البنود فيما عدا الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات وحركات الذهب النقدي إلي بند التحويلات بالمعني الواسع فإننا نحصل علي:

$$.....(ص - و) = (ت م - ت ح) + (و ذ - ص ذ 5).....$$

حيث : ت م : التحويلات المدفوعة.

ت ح : التحويلات المحصلة.

و عليه فمن الممكن أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا في ذات الوقت الذي يكون فيه الميزان التجاري غير متوازن و يكفي معاوضة رصيد الميزان التجاري برصيد مساوي من الوجهة العكسية من التحويلات و حركة الذهب.

ثانيا- ميزان المدفوعات الجارية:

يزودنا ميزان المدفوعات الجارية أيضا بمعلومات محددة عن هيكل الاقتصاد و عن دور المعاملات الخارجية في تحقيق التوازن العام للتدفقات الحقيقية والمالية فهو في ذات الوقت ويسمح بقياس الزيادة أو النقصان في الأصول الخارجية التي حدثت خلال فترة الدراسة فإذا كان رصيد البنود المدونة فوق الحظ هو رصيد ميزان المدفوعات الجارية فإن الرصيد المساوية له بإشارة عكسية هو رصيد البنود المدونة تحت الخط و الخاص بعمليات

رأس المال و الذهب ميزانا من وجهة نظر " Mbye النقدي و ميزان المدفوعات على هذا النحو يعتبر في رأي "موريس بي زيادة الأصول كما أن التدفقات في هذا الميزان يضمها مجموعتين من الحسابات هما: حساب المعاملات الجارية و حساب المعاملات الرأسمالية و الذهب النقدي.

يسجل في الحساب الأول التدفقات المناظرة للاستخدامات والموارد التي لا تؤثر مباشرة في الأصول الموجودة في الخارج أي المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات و دخول الاستثمارات و التحويلات الجارية أما الحساب الثاني فيسجل فيه العمليات المتعلقة برأس المال و الذهب النقدي²

أ- ميزان المدفوعات من وجهة نظر زيادة الأصول يضم كل من العمليات الجارية و عمليات رأس المال والذهب النقدي فالأولى u1575 التي تتمثل في السلع و الخدمات إضافة إلى رصيد الميزان التجاري المتمثل في دخول الاستثمار و التحويلات الجارية أما الثانية تتمثل في تحويلات رأسمال طويلة و قصيرة الأجل ذهب نقدي و السهو الخطأ.

ب- رصيد ميزان عمليات رأس المال و الذهب النقدي إذا كان رصيد ميزان العمليات الجارية موجبا أو سالبا فإن رصيد عمليات رأس المال و الذهب النقدي لا بد أن يكون مساويا لهذا الرصيد و لكن بإشارة عكسية. و يمكن توضيح علاقة ميزان المدفوعات الجارية بشروط التوازن العام على النحو التالي:

ج- ميزان المدفوعات الجارية و توازن الحساب الخارجي:

يميز الحساب الخارجي في المحاسبة الوطنية العمليات الجارية عن عمليات التمويل كما أنه يدخل كل عمليات التمويل في العمليات الجارية و نكتب:

(رصيد ميزان المدفوعات الجارية) ف ج = (ص - و) + (م ج - ن ج 6).....

(ص م - و ذ) - (و م + ص ذ)

هذا يعني أن توازن الحساب الخارجي يتضمن أن فائض ميزان المدفوعات الجارية يناظره زيادة في رؤوس الأموال المصدرة إلى الخارج أو زيادة في الاحتياطات من الذهب النقدي و العملات الأجنبية أو الاثنين معا و العكس في حالة العجز.

² محمود يونس مرجع سابق ، ص 143 ، 144

د- ميزان المدفوعات الجارية و توازن التدفقات الحقيقية : عرفنا سابقا أن التدفقات الحقيقية تكون في حالة توازن عندما : $ج = ك + ت + ص - و$.

كما أن التدفقات المالية تكون في توازن عندما تتساوى الدخول الممكن التصرف فيها ل ت مع الإنفاق على الاستهلاك) ك (و الادخار) خ (أي (ل ت = ك + خ 7).....
و في اقتصاد مفتوح فإن المواد الممكن التصرف فيها تشتمل على قيمة الناتج المحلي الإجمالي (ج) مضاف إليها المتحصلات الجارية الأخرى (م ج) ومطروحا منها النفقات الجارية الأخرى (ن ج) بينما تحويلات رؤوس الأموال

تعتبر جزءا من تمويل الاستثمارات الداخلية أو الخارجية و ليست عنصرا من عناصر الدخل و بالتالي التوازن العام للتدفقات الحقيقية و المالية يكون عندما:

$$(ج + م - ج - ن ج = ك + خ 8).....$$

أما التوازن العام للتدفقات الحقيقية و المالية يكون عندما:

$$(ك + ت + ص - و + م - ج - ن ج = ك + خ 9)...$$

$$(أو ف ج = خ - ت) = (ص م - و ذ) - (و م + ص ذ 10).....$$

و بمعنى آخر أنه ، إذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات الجارية ، فإن التوازن العام يمكن أن يتحقق بشرط استثمار جزء من المدخرات في الخارج و ذلك لأن : $ف ج > 0 > أي خ > ت$
(ص م + و ذ) > (و م + ص ذ).

أما إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات الجارية فإن التوازن العام يمكن أن يتحقق إذا ما تم تمويل جانب من إجمالي الاستثمار المحلي عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية وذلك لأن : (ف ج) $< 0 < أي (خ < ت) ص م + و ذ < (و م ص ذ)$.

المطلب الثاني: من وجهة نظر سوق الصرف الأجنبي : يمكن أن نميز من هذا المطلب بين الموازين التالية :

ميزان العمليات التلقائية الميزان الأساسي الميزان الصافي وفق مفهوم التسويات الرسمية

اولا- ميزان العمليات التلقائية:

عند الأخذ في الاعتبار أثر التدفقات في أسعار الصرف يجب أن نميز بين التدفقات التلقائية و التعويضية فالأولى تتولد عن الاختيار الحر للمتعاملين في ظل القيود التي تفرضها السياسة الاقتصادية و تعتبر المعاملات في السلع والخدمات و التحويلات من جانب واحد و حركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة و طويلة الأجل من هذا النوع من التدفقات أما الثانية فهي تلك التي تخصص لتحقيق التوازن بين الطلب و العرض من العملات الأجنبية الذين تولدا من التدفقات التلقائية و تعتبر القروض الرسمية قصيرة و طويلة الأجل و الاحتياطات الرسمية و الذهب النقدي من هذا النوع من التدفقات و يوصى صندوق النقد الدولي بتجميع بنود ميزان المدفوعات في نوعين من الحسابات يختص الأول منها بالعمليات التلقائية أما الثاني يختص بالتمويل الرسمي التعويضي و يمكن توضيح ذلك كما يلي³

أ- ميزان المدفوعات وفقا لمفهوم العمليات التلقائية: يقدم كل من العمليات التلقائية والتمويل الرسمي للتعويض، فالأولى تتمثل في السلع و الخدمات دخول الاستثمارات تحويلات خاصة رؤوس أموال خاصة قصيرة وطويلة الأجل تحويلات رسمية أما الثانية تشمل الهبات الرسمية قروض طويلة الأجل من مؤسسات رسمية و رؤوس الأموال رسمية قصيرة الأجل ذهب نقدي و السهو و الخطأ.

ب- رصيد التمويل الرسمي للتعويض: يظهر في العمليات يسمى التمويل الرسمي يشتمل على القروض و التحويلات الرسمية بالمعنى الضيق و يدخل أيضا في هذا البند الاكتتاب في رأس المال للمنظمات الدولية صندوق النقد الدولي البنك الدولي للإنشاء و التعمير أو سداد القروض الخارجية الطويلة الأجل أو دفع تعويضات.

ثانيا- الميزان الأساسي:

وفقا لهذا الميزان فإن المتحصلات والمدفوعات التي تعتبر مستقرة نسبيا في المدى القصير و تتغير في المدى الطويل تدون فوق الخط و رصيدها يعرف بالميزان u1575 الأساسي أما البنود الأخرى فتدون تحت الخط لأنها قابلة للتغير بسرعة بسبب حساسيتها للسياسة النقدية و يمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ- ميزان المدفوعات وفقا لمفهوم الميزان الأساسي: يقدم كل من المعاملات الرسمية وتمويل هذه المعاملات الرسمية، فالمعاملات الرسمية تتمثل في السلع و الخدمات الدخول من الاستثمارات التحويلات الخاصة والعامة من جانب واحد حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل أمام تمويل المعاملات الأساسية حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل الخاصة و العامة ذهب و عملات أجنبية من المؤسسات النقدية و السهو و الخطأ.

³ .محمود يونس مرجع سابق ، ص152، 153

ب- رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل و الذهب والعملات الأجنبية : يسمح هذا التقسيم بتوجيه السياسة النقدية في الفترة القصيرة لكن من مشكلاته الأساسية صعوبة الفصل بين حركات رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل كما أنه يخفي العجز الجاري عند استقبال الاستثمارات الأجنبية كما أنه يظهر عجز مزيفا عند القيام بالاستثمارات في الخارج

ثالثا - الميزان الصافي وفق مفهوم التسويات الرسمية⁴

ميزان المدفوعات وفقا لمفهوم التسويات الرسمية يضم كل من معاملات الميزان وحركات الاحتياطات والالتزامات الرسمية . فمعاملات الميزان تشمل السلع والخدمات دخول الاستثمارات الخاصة والعامة من جانب واحد صافي التغيرات في ممتلكات المقيمين في الفترة القصيرة والطويلة صافي التغيرات في ممتلكات الحكومة مع استبعاد التغيرات في الاحتياطات وصافي التغيرات في الأموال الأجنبية قصيرة و طويلة الأجل إضافة إلى السهو والخطأ أما حركات الاحتياطات و الالتزامات المتعلقة بالحكومة التغيرات في الاحتياطات الرسمية ديون قصيرة وطويلة الأجل للبنوك المركزية الأجنبية.

أما رصيد الاحتياطات و الالتزامات الرسمية أي زيادة ونقص في هذه الاحتياطات يعتبر وسيلة مناسبة لقياس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات إلا أنه يعاب على هذا الأسلوب أنه يعتبر بعض حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل من مدفوعات التسوية أيضا السلطات النقدية تتصرف في جزء من احتياطاتها الرسمية بالإقراض لدولة أو دول أخرى أو بالبيع للبنوك التجارية و لا يكون الهدف من ذلك تسوية مدفوعاتها و إنما الحد من السيولة الداخلية .

المطلب الثالث : الاختلال و التوازن في ميزان المدفوعات :

الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة أحد الجانبين الدائن أو المدين u1593 على الجانب الآخر في الميزان أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى على مطلوباتها لتلك الدول و يحصل في هذه الحالة فائض ميزان المدفوعات وعجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى ، حقوق الدولة تجاه تلك الدول.

وتوازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى وسيتم التركيز في هذا المجال على أبرز جوانب الاختلال والتوازن فيه.

أولا-التوازن المحاسبي و الاقتصادي في ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات ينبغي أن يكون متوازنا من الناحية الحسابية لأن طريقة تنظيمه و تسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن، والآخر مدين أي

⁴ محمود ، يونس ، مرجع سابق ، ص152، 153

تنشأ حقوق لطرف (أي دائنية) ومستحقات على الطرف الآخر (أي مديونية) وهذا ما يجعل ميزان المدفوعات متساويا من الناحية الحسابية بالضرورة.

إلا أن ما يلاحظ أن الواقع لا يسمح بالتوازن الاقتصادي للميزان دائما إذ قد تتفوق حقوق الدولة على ديونها، ويحصل فائض في هذه الحالة أو تتفوق ديون الدولة على حقوقها و يحصل عجز في الحالة هذه إن حالات عدم التوازن هي التي تتحقق في واقع الحياة و لذلك فإن حالة الاختلال أي عدم التوازن في ميزان المدفوعات هي الحالة الأكثر تحققا⁵

وإذا لم يكن للتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات أي مغزى على هذا النحو فلا بد أن يتركز تحليل هذا الميزان على مختلف المكونات الفردية التي يشتمل عليها أي على مختلف الحسابات التي يتكون منها والواقع أن تركيز النظر على مختلف المكونات الفردية أو الحسابات التي يشتمل عليها ميزان المدفوعات و ليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة هو وحده ما يفسر وصف الميزان بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا أي أن استخلاص بعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات و مقارنة القيمة الكلية لجانب المدين فيها هو وحده الذي يبر وصف الميزان بأكمله بأنه متوازن في حالة تعادل هاتين القيمتين أو مختل في حالة اختلافهما و لما كان ميزان المدفوعات عندما نركز النظر على بعض الحسابات فقط فيه لابد و أن يكون له وصف آخر غير وصفه المحاسبي و هكذا يوصف هذا التوازن أو الاختلال بأنه اقتصادي و إذن فإنه في كل مرة يتحدث عن التوازن أو الاختلال فيميزان المدفوعات فإنه u1604 لا يقصد بذلك إلا التوازن أو الاختلال.

ثانيا- المحك في وصف الميزان بالتوازن أو الاختلال⁶

ما هي المكونات الفردية أو الحسابات التي إن استخلصناها من ميزان المدفوعات لوصف ميزان المدفوعات بأنه مختل أو متوازن ؟.

إن الإجابة على هذا السؤال إنما تكمن في إجراء تمييز بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات بحسب الهدف من إجرائها النوع الأول هو العمليات التلقائية أو المستقلة و النوع الثاني هو عمليات تعويضية أو موازنة.

أما العمليات التلقائية أو المستقلة : فهي تلك التي تجري لذاتها و بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان و ذلك نظرا لما تحققه من ربح أو من إشباع لمن يقوم بها و مثال هذا تصدير السلع أو استيرادها و تقديم الخدمات أو الحصول عليها و تلقي استثمارات أجنبية أو القيام بها فهذه العمليات كلها إنما تتحقق دون نظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات

أما العمليات التعويضية أو الموازنة : فهي تلك التي تجري لذاتها و إنما تجري بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات و مثال هذا استيراد أو تصدير الذهب و الزيادة في الأوراق التجارية المسحوبة على غير المقيمين أو

⁵ حسن فليح ، مرجع سابق ، ص257

⁶ عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق ، ص99

على المقيمين أو النقص فيها هذه العمليات كلها لم تكن لتجري لو لم تكن هناك عمليات تلقائية أو مستقلة سبق القيام بها وهي لا تتحقق إلا من أجل أو تعويض أو تسوية أو موازنة ما تم من عمليات تلقائية أو مستقلة ويلاحظ أن صفة (موازنة) هنا إنما تنصرف إلى معنى التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي ، بمعنى أنه يقصد بهذه العمليات تحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي في ميزان المدفوعات و إذن تكون هذه العمليات متوازنة محاسبيا و ليست متوازنة اقتصاديا وتفاديا لما قد يحدث من لبس في هذا الصدد فإننا نفضل وصف العمليات المذكورة بأنها تعويضية.

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه مختل أو متوازن اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها و هكذا فإن تعادل قيمة جانب الدائن الخاص هذه العمليات (الإيرادات) مع قيمة جانب المدين (المدفوعات) إنما يعني توازن الميزان في حين أن عدم تعادل هاتين القيمتين إنما يعني اختلال الميزان.

المطلب الرابع : أسباب الاختلال والعوامل الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات:

اولا-أسباب الاختلال : و توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل و لعل أهمها:

أ- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية : توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان لذلك هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية و التي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

ب-أسباب هيكلية : و هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات) إضافة إلى قدرتها الإنتاجية و بأساليب فنية متقدمة و هذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين و انصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

ج-أسباب دورية : و هي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي ، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة فتتكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض و في فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير و تزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى و تنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد

العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية و تتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار و الدخول فيها.

د- الظروف الطارئة : قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها و قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية و اندلاع الحروب و التغيير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا و دوليا فهذه الحالات ستؤثر على صادرات القطر المعني الشيء الذي ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

و-أسباب أخرى : من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كإنخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية و مستلزمات الإنتاج و غيرها من سلع التنمية لفترة طويلة و تهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري و يترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم و اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة ونتيجة لهذا التضخم و نظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنيا في ميزان مرفوعاتها و تمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما.

ثانيا- العوامل الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات:

أ- التضخم : من نتائج التضخم ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية و ينجر عنه انخفاض الصادرات وزيادة الواردات و هذا كون أسعار السلع الأجنبية أكثر جاذبية بالنسبة لأسعار السلع المنتجة محليا.

ب- معدل نمو الناتج المحلي : إن زيادة الدخل لأي دولة يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

ج- الاختلاف في أسعار الفائدة : يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال داخليا، بهدف استثمارها في سندات ذات عائد مرتفع ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة الذي يساعد على خروج رؤوس الأموال و يعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين لارتفاع سعر الفائدة فيها للاستفادة من الفرق في السعيرين.

د- سعر الصرف : تبدي التغييرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات و يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا و تجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتعمل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين⁷

⁷ بسام الحجار ، مرجع سابق ، ص 64 ، 65

:إضافة إلى العوامل التالية التي تؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات⁸

• ضعف جهازها الإنتاجي و انخفاض درجة مرونته.

• انخفاض دخولها القومية و الفردية.

• الاعتماد على العالم الخارجي لغرض إقامة مشروعات استثمارية تعتمد فيها على مستلزمات مستوردة من الخارج.

• الزيادة السكانية المرتفعة مقارنة بنمو ناتجها المحلي.

• الأوضاع الاحتكارية أو شبه احتكارية التي تسود التجارة الدولية.

ثالثاً- صور و أنواع اختلال ميزان المدفوعات:

أ- صور اختلال ميزان المدفوعات : لاختلال الميزان صورتان : الأولى هي الفائض و ذلك عندما تزيد قيمة الجانب الدائن في العمليات التلقائية أو المستقلة عن قيمة الجانب المدين والثانية هي العجز و ذلك عندما تزيد قيمة الجانب المدين عن الجانب الدائن⁹.

ويوصف ميزان المدفوعات في حالة تحقيق فائض بأنه موجب أو في صالح الدولة أما في حالة تحقيق عجز يوصف بأنه سالب أو في غير صالح الدولة، وأحياناً توصف عمليات الموازنة بأنها عمليات مولدة بمعنى قد ولدها عدم التعادل أو الاختلال بين قيمة الجانب الدائن و قيمة الجانب المدين في العمليات التلقائية أو المستقلة.

الفائض المؤقت والدائم: الفائض هو زيادة قيمة الجانب الدائن عن المدين أي في صالح الدولة (الحالة المرغوبة)
(الفائض المؤقت قد يتم تحقيق فائض عن طريق خفض الواردات باستخدام الحصص أو برفع التعريفات الجمركية أو عن طريق الرقابة المباشرة و كذا تشجيع الصادرات عن طريق تقديم إعانات للمستثمرين.

الفائض الدائم: أي تكرر حدوث الفائض المؤقت في ميزان المدفوعات و هذا نظراً لسيادة ظروف ملائمة لتجارة البلد الخارجية.

العجز المؤقت والدائم: هو زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن أي في غير صالح الدولة و تجب التفرقة بين

العجز الخفيف و العجز المؤقت و العجز الكبير و العجز الدائم فالأول يمكن اعتباره عادياً و لا يثير

مشكلات كبيرة لأنه لا بد وأن يختفي في المستقبل القريب ويحل محله فائض مؤقت والواقع أي حدوث عجز

مؤقت أو فائض مؤقت في ميزان المدفوعات هو أمر طبيعي تماماً و لا يدعو إلى اتخاذ أي إجراء خاص لمكافحته

.أما العجز الكبير والدائم فإنه يدعو على العكس من ذلك إلى اتخاذ إجراء ما للحد منه وإزالته كلية ويرجع

السبب في هذا إلى أن مثل هذا العجز $u1573$ إنما يعني نقصاً مستمراً في أصول الدولة قصيرة الأجل وزيادة

مستمرة في خصومها من هذا النوع وقد يبدو أن الدولة التي تحقق فائضاً في ميزان مدفوعاتها هي في أفضل

⁸ فليح ، مرجع سابق ، ص266

⁹ عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق ، ص103

الأوضاع لكن الواقع على خلاف هذا فتحقيق فائض كبير ومستمر في الميزان إنما يخلق بدوه مشكلات للدولة لا بد من العمل على حلها وإن كانت أقل من تلك التي يخلقها تحقيق عجز كبيراً ومستمر في الميزان. فالدولة التي تحقق فائضاً كبيراً أو مستمراً في ميزان مرفوعاتها تضطر إلى قبول الذهب والعملات الأجنبية أو منح معونات للخارج أو القيام بعملية إقراض قصيرة الأجل للخارج و إذن فلا بد للفائض الكبير والمستمر من أن ينتهي ولا بد من العمل على إعادة التوازن مرة أخرى إلى ميزان مدفوعاتها.

رابعاً- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات : من أنواع الاختلالات نذكر:

- أ- الاختلال العارض (العشوائي) :** هو الاختلال الناشئ عن ظروف طارئة مثل تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية التي تصيب المحاصيل ومنه يحدث نتيجة عوامل غير دائمة و غير منتظمة . ويتميز هذا النوع من الاختلالات بأنه وقتي (مؤقت) يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه.
- ب- الاختلال الموسمي :** هو نوع من التقلبات القصيرة الأجل التي تصيب ميزان المدفوعات لفترات زمنية عادة تكون أقل من سنة و يتمثل هذا النوع في التغيرات التي تحدث في المتحصلات و مدفوعات دولة معينة من موسم إلى آخر نتيجة نمط الحياة فيه و يمكن إزالة هذا الأخير على مدار السنة حيث أن زيادة الصادرات في فترة معينة يؤدي إلى تغطية نقصانها في فترة أخرى¹⁰
- ج- الاختلال الدوري :** وهو الاختلال الناشئ عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها دول اقتصاديات السوق و منه تتولى التجارة الخارجية نقل هذه التقلبات من دولة إلى دولة أخرى وهذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق إتباع السياسات النقدية و المالية¹¹
- د- الاختلال الهيكلي :** و هو نوع مرتبط بهيكل الإنتاج و الدخل والتوظيف للاقتصاد الوطني أي تغير في ظروف الطلب و العرض و يرجع إلى أحد أو بعض العوامل التالية:
- تغير عرض عناصر الإنتاج .
- تغير الإنتاج .
- التغيرات في الأصول المملوكة للدولة بالخارج و ذلك بسبب استثماراتها الدولية ولعلاج هذا النوع يجب إتباع فن إنتاجي و تنظيمي راقى وكذا إعادة توزيع الموارد على القطاعات¹²

¹⁰ براهيم محمد الفار ، سعر الصرف بين النظرية و التطبيق ، دار النهضة العربية القاهرة ، 1992 ، ص 91

¹¹ د.سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص 78

¹² محمود يونس ، مرجع سابق ، ص 196 ، 197

هـ - **الاختلال الاتجاهي** : و يمس بشكل خاص الميزان التجاري نتيجة الانتقال من مرحلة u1575 الاقتصاد المتخلف إلى مرحلة النمو و هذا ما يدفع إلى زيادة الطلب على الواردات من الموارد الأولية و التجهيزات الإنتاجية و السلع الوسيطة دون أن يقابل نفس الوتيرة من الصادرات.

و - **الاختلال النقدي** : أي تغير القوة الشرائية لوحده النقود في السوق الداخلية وسعرها في الأسواق الدولية و منه يمكن علاجها عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة أو إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق سياسة انكماشية.

المطلب الخامس: السياسات التصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات:

في مجال رسم و إعدادات السياسات الملائمة لتكييف ميزان المدفوعات جرت العادة على التفرقة بين المناهج أو السياسات التالية:

اولا- سياسة محولة للإنفاق (منهج المرونات) يسعى منهج المرونات لإبراز دور سياسة سعر الصرف كوسيلة لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وعلى وجه خاص من خلال تركيز التحليل على الميزان التجاري و يتصف هذا المنهج بالخصائص التالية ويعتبر هذا المنهج أحد عناصر طائفة سياسات تحويل الإنفاق بين السلع الأجنبية والسلع الوطنية بشكل يؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في حالة العجز وفي أحيان أخرى يؤدي إلى نقصان الصادرات وزيادة الواردات في حالة فائض ويركز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات إذ يعتبره حجر الزاوية في علاج الخلل الحادث في ميزان المدفوعات.

حيث أن التحسن في الميزان التجاري يتطلب أن يكون مجموع مرونة الطلب العالمي على الصادرات (ع د) مع مرونة الطلب الوطني على الواردات (ع خ) أكبر من الواحد الصحيح ع د + ع خ > 1 و يطلق على هذا الشرط مصطلح شرط مارشال - ليرنر والذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري إثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض به فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى علاج العجز في الميزان التجاري و إلى تلاشي الفائض في حالة رفع قيمة العملة.

إن منهج المرونات يوضح لنا كيف يؤدي إتباع الدولة لسياسة تغير سعر الصرف إلى إحداث التكييف المطلوب في الميزان التجاري حسب صياغة شرط مارشال - ليرنر فإذا نظرنا إلى تغير سعر الصرف في شكل تخفيض قيمة العملة الوطنية للدولة رفع سعر الصرف فإن هذا يؤدي u1578 تغيرات مناظرة في أسعار كل من الصادرات و الواردات فأسعار الصادرات تصبح منخفضة من وجهة نظر المستهلك الأجنبي فيزداد طلبه عليها في الوقت الذي تصبح فيه أسعار الواردات مرتفعة نسبيا من وجهة نظر المستهلك المحلي و هو ما يعكس في انخفاض طلبه عليها و من هنا يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات إلى أن يتم القضاء على العجز في الميزان التجاري و يحدث العكس في حالة وجود فائض في الميزان التجاري¹³

ثانيا- سياسة مغيرة للإنفاق (منهج الاستيعاب والمنهج النقدي) : وهنا يمكن التمييز بين المنهجين التاليين:

¹³ محمود حسن حسني ، آثار التخفيض على الميزان التجاري ، كلية حلوان القاهرة ، 1987 ، ص79

أ- **منهج الاستيعاب** : و يركز هذا المنهج على الدور الذي تلعبه السياسة المالية كوسيلة لتصحيح الخلل فيها الميزان المدفوعات و يتميز هذا المنهج بالميزات التالية:

- يعتبر هذا المنهج أحد أركان مجموعة سياسات تغيير الإنفاق التي تهتم بدورها بتعديل المستوى العام للإنفاق القومي بالزيادة أو النقصان لإحداث التغييرات المطلوبة في مستويات الطلب الفعال وبالتالي إحداث الأثر المطلوب في الميزان المدفوعات.

- ويركز منهج الاستيعاب على سوق السلع و يتجاهل الأسواق الأخرى (السوق النقدي و رأس المال) كما يعتبر هذا المنهج نموذج التوازن الاقتصادي الكلي أي أنه يركز على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الإيرادات الحكومية و الإنفاق الحكومي... الخ . إضافة إلى كل هذا يتفق منهج الاستيعاب مع منهج المرونات في التركيز على رصيد الميزان التجاري ويرجع استخدام مصطلح الاستيعاب إلى ألكسندر عام 1952 وإن كان هناك من الكتاب عام 1951 تمثل اللجنة الأولى في منهج الاستيعاب و تم إعداده معتمدا MEADE " من يرى أن كتابات " ميد على قواعد التحليل الكيتري وعن طريق إبراز دور السياسة المالية يتضح لنا في حالة الدولة التي تعاني من عجز في ميزانها التجاري وترغب في تصحيح الخلل و طبقا لهذا المنهج لا يوجد أمام الدولة سوى وسيلتين هما : زيادة الدخل القومي بنسبة أكبر من

زيادة الاستيعاب الكلي أو تضطر الدولة لتخفيض مكونات الاستيعاب الكلي و في الحالتين فإن الفصل يقع في قدرة الدولة على إتباع سياسات تغيير الإنفاق :

الوسيلة الأولى : تتطلب إتباع نمط توسعي للسياسة المالية يمكن من خلاله تحريك الطلب الكلي الفعال و بالتالي زيادة الإنتاج الكلي ومن ثم زيادة عرض الصادرات مع ثبات الأسعار طبقا للقروض المعتمد عليها في هذا المنهج. **الوسيلة الثانية** : نمط السياسة المالية يأخذ الاتجاه الانكماشية من خلال ضغط مكونات الإنفاق الكلي وذلك على أمل ضغط الاستيعاب الكلي و تصدق الحالة العكسية في وجود فائض (اختلال موجب) .

المنهج النقدي : يعالج هذا المنهج الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام و الفعال للسياسة النقدية و ينظر هذا المنهج إلى الاختلال على أنه نوع من أنواع الاضطراب المرتبط بالاختلال في السوق النقدية أي يبين ظاهرة عدم التوازن بين طلب وعرض النقود و من خصائصه التي تميزه عن المنهجين السابقين: يعتبر ميزان المدفوعات في المقام الأول ظاهرة نقدية و ليست ظاهرة حقيقية.

يجب النظر إلى المنهج النقدي لميزان المدفوعات على أنه نموذج للتحليل الاقتصادي الكلي يركز على الاحتياطات النقدية الأجنبية.

يشير المنهج النقدي إلى أن مشكلة الاختلال في ميزان المدفوعات ناجمة عن عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها داخل الاقتصاد القومي فإذا ارتفع عرض النقود عن الطلب عليها فإن فائض عرض النقود يتجه إلى شراء

السلع والخدمات والأصول الأجنبية من الخارج مما يؤدي هذا إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات أما في حالة حدوث العكس (الطلب أكبر من العرض على النقود) فإن الأفراد المقيمين داخل الاقتصاد القومي سيقومون

بزيادة مبيعاتهم من السلع والخدمات و الأصول الأجنبية إلى غير المقيمين من جهة أخرى وتؤدي هذه العملية المزدوجة إلى زيادة كمية الأرصدة النقدية المحلية في حوزة المقيمين داخل الاقتصاد القومي محل الدراسة و هذا ما يؤدي إلى تخفيض فائض ميزان المدفوعات من هنا نجد أن المنهج النقدي يركز على محددات فائض الطلب على النقود وعرضها و يمكن التعبير على أن الطلب على النقود عبارة عن دالة في كل من المستوى العام للأسعار و مستوى الدخل القومي الحقيقي وسعر الفائدة وتنقسم القاعدة النقدية بدورها إلى قسمين:

القسم الأول: ويختص بالائتمان المحلي الذي يسيطر عليه البنك المركزي بهدف التوسع في عرض النقود الوطني و يزداد هذا الجزء أو ينقص من خلال أدوات السياسة النقدية المعروفة والمرسومة من طرف البنك المركزي للدولة قيد البحث.

القسم الثاني: يتعلق بصافي الاحتياطات النقدية الدولية.

ثالثا - التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة¹⁴: يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها لإعادة 1575 u التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان و الدخل القومي و هو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان و استقرار الدخل القومي عد مستوى العمالة الكاملة و هي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي و في هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى

العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني و إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيراد مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- استخدام الذهب و الاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية... الخ و بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.

¹⁴ عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002، ص45

• بيع الأسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

ونشير أخيرا إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه و هذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي و لا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط و التداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة ، إذ في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول و فائض البعض الآخر و ما لم تتلاقى الأهداف و الأساليب فقد تصبح إعادة التوازن على مستوى الدولي أمرا مستحيلا.

القيود المباشرة: يمكن أن يتم اللجوء إلى وضع بعض السياسات التي تحد من العجز في ميزان المدفوعات وهذا كأن يتم تحديد كمي للتجارة الخارجية بالشكل الذي يقلل من كمية واردات الدولة من السلع المختلفة و زيادة صادراتها قدر الإمكان عن طريق نظام الحصص أو أن تصمم سياسة جمركية تتضمن إعفاء الصادرات وحتى تقديم إعانات لها من أجل تشجيعها و تحفيزها على الإشباع والنمو في حين تفرض الرسوم الجمركية للحد من الواردات عن طريق جعل قدرتها التنافسية أقل في السوق المحلية نتيجة رفع أسعارها بعد فرض الرسوم الجمركية وبالتالي الحد من هذه الواردات و يمكن إتباع تقييدات كذلك على الخدمات التي تستوردها الدولة أو تصديرها وكذا قيود على الصرف الأجنبي¹⁵

¹⁵فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص280

خاتمة الفصل :

لتسوية المدفوعات والمعاملات الدولية لا بد من وجود أداة للتسوية ، ومقياسا للقيمة فالعملة المحلية لا تتوفر على ذلك ، لأن السلع والخدمات المتحصل عليها من دولة أخرى لا يمكن دفع قيمتها بالعملة المحلية بل عن طريق أداة أخرى تعرف في الفكر الاقتصادي بسعر الصرف والذي يتحدد عن طريق وحدة واحدة من العملة الأجنبية وما يقابلها من العملة المحلية وبالتالي ف سعر الصرف وسيلة تساعد على الربط بين أسعار السلع في السوق المحلي مع أسعارها في السوق العالمي.

عرفت أنظمة سعر الصرف عدة مراحل في تطورها بداية من قاعدة الذهب وصولا الى النظام الصرف العائم حيق تنتهج السلطات النقدية نظام سعر الصرف الملائم لها تبعا لوضعية اقتصادها باعتبار سعر الصرف أداة تعكس قوة أو ضعف الاقتصاد الوطني كما حاولت مجموعة من النظريات تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان ولكل فرضيات ونتائج.

يتم تحويل هذه العملات داخل سوق الصرف وهي تختلف عن سوق الأوراق المالية حيث تتميز سوق الصرف بعدم وجود مكان رئيسي لها يلتقي فيه المتعاملون أو المتدخلون في السوق لما لهم من تأثير على عملية تبادل العملات وتلعب البنوك دورا أساسيا في تسيير وتسهيل اجراء المعاملات في سوق الصرف ويعتبر سعر الصرف وسيلة هامة في يد السلطات النقدية من خلال سياسة سعر الصرف ، بحيث تتبع السلطات السياسة المثلى التي تساعد على تحقيق أهدافها كالعامل على تنمية الاقتصاد انعاش الميزان التجاري وبالتالي فهي لا تختلف عن باقي أدوات السياسة الاقتصادية باعتبارها تعمل في مصلحة الاقتصاد الوطني.

كما تم التطرق الى الميزان المدفوعات باعتباره وثيقة تسمح بالتعرف على العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مما يمكن من اتخاذ القرار المناسب في ميدان السياسة التجارية السياسة النقدية والسياسة المالية بالإضافة الى سياسة سعر الصرف فالبيانات التي يحويها ميزان المدفوعات تبين لنا محددات سعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية بالإضافة الى التأثير على السياسة الاقتصادية من خلال الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول أو المناطق النقدية المتعامل معها هذا الى جانب إمكانية التعرف على قدرة الهيكل الإنتاجي والجهاز الإنتاجي في تلبية حاجيات الدولة من السلع والخدمات كما يظهر مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات.

كما لاحظنا انه يتم اختيار أنظمة الصرف في الدول النامية ، وفق معايير معينة ، مقل درجة الانفتاح الاقتصادي لهذه الدول على العالم الخارجي بالإضافة الى التضخم وتدفق رؤوس الأموال باعتبارها من المعايير الهامة للدول النامية ، كما تعاني أيضا من عدم قدرة أسواقها المالية على التكامل مع الأسواق المالية الدولية بالإضافة الى المديونية الخارجية التي ترهق الدول النامية لما لها من أثر على ميزان المدفوعات وعلى الاحتياطات الدولية من العملة الصعبة ، وبالرغم من هذه الخصائص والسمات المتقاربة فيما بين الدول النامية إلا أنها لم تتمكن من انتهاز نظام صرف موحد فيما بينها.

الفصل الثاني

أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات

تمهيد:

بعدها تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف ومنه ميزان المدفوعات، سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة العلاقة بين العنصرين الأخيرين وبعبارة أدق نتناول أثر سعر الصرف ودوره في تعديل ميزان المدفوعات حيث وفي إطار هذه العلاقة تقوم السلطات النقدية المعنية بإجراء وإحداث التغييرات اللازمة على سعر الصرف بغرض تمكين أرصدة ميزان المدفوعات من تحقيق التعادل المرغوب و من ثم التوازن. ومن هنا يمكن القول أن التحليل سينصب في فصلنا هذا على معادلات ميزان المدفوعات ومنه قياس التغيرات في سعر الصرف انطلاقاً من ميزان المدفوعات وفي الأخير سنسلط الضوء على أهم عنصر في بحثنا هذا و هو المتعلق بأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات وهذا من خلال دراسة آفاق سياسة التخفيض في قيمة العملة و أبعادها الاقتصادية التي يزول بمقتضاها الاختلال في ميزان المدفوعات و يحل محله التوازن. و عليه و تبعاً للتحليل السالف الذكر فإن لسعر الصرف بليغ الأثر على ميزان المدفوعات و هو الأمر الذي سنحاول الإلمام به في مختلف المباحث المكونة لهذا الفصل.

المبحث الأول : معادلات ميزان المدفوعات

المبحث الثاني : القيد الخارجي لميزان المدفوعات في أنظمة الصرف

المبحث الثالث : قياس تغيرات سعر الصرف انطلاقاً من ميزان المدفوعات

المبحث الرابع : أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات

المبحث الخامس : إعادة التوازن لميزان المدفوعات

المبحث الأول: المعادلات الخاصة بميزان المدفوعات¹ :

إن الطلب الوطني على السلع الأجنبية و الطلب الأجنبي على السلع الوطنية خاضع لقانون أو قوى السوق و كذا يتأثر بالأسعار المطبقة على المستوى الوطني والخارجي و في نظام الصرف العائم الحر سعر الصرف يلعب دور المحدد في هذا الطلب.

المطلب الأول: الميزان التجاري:

أولا -الواردات :تقوم الدول بمقارنة الأسعار الأجنبية والأسعار الوطنية و منه الحصول على حاصل هذه الأسعار مجرية بتأثير الطلب.

ليكن P و P' السعر المحلي و الأجنبي معبر عنها بالنقد الوطني بالنقد الوطني و P/P' السعر المرتبط بالسلع الأجنبية معبر عنها بالنقد الوطني

وليكن $P'e$ سعر أجنبي معبر عنها بالعملة الصعبة و γ سعر الصرف حيث ان سعر الصرف كما تم التطرق له هو عدد الوحدات من النقد الوطني التي يجب مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي و منه نحصل على العلاقة : $P' = P'e \gamma$ و كذا إعطاء الشكل العام لوظيفة الواردات عن طريق دالة الواردات:

$$F = F(Y, \gamma)$$

$$F = F_0 + F(Y, \gamma)$$

حيث أن : $\Delta F/\Delta Y = F_y > 0$ الميل للاستيراد الحدي

و : $\Delta F/\Delta \gamma = F_\gamma < 0$ التغير في الواردات المرتبط بالتغيير في سعر الصرف

ومنه فالطلب الوطني على الواردات في الأجل القصير، متزايد مع الدخل (Y) و متناقص مع سعر الصرف

ثانيا -الصادرات :و هو مرتبط بالأجانب و لكن منطقيا، يجب أن يخضع لقوى السوق و تنمو في حالة

ارتفاع قيمة X و منه النقد الأجنبي و ينخفض في الحالة العكسية و للترميز نعطي الصادرات الرمز

$$X \gamma = \Delta X / \Delta \gamma > 0 \text{ tq : } X = X(\gamma)$$

-الميزان التجاري (B) وهو مرتبط الواردات و الصادرات

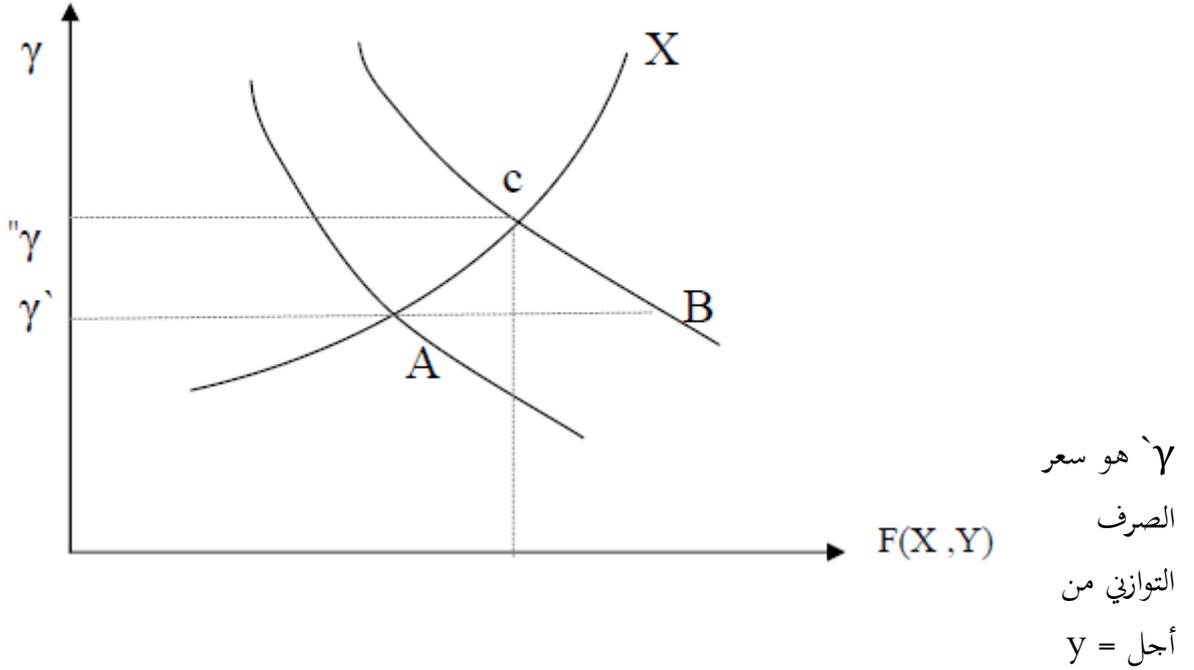
$$B = X - F = X(\gamma) - F(y, \gamma)$$

$$B = B(y, \gamma) \text{ و منه}$$

و مع $\Delta B/\Delta y > 0$ و : $\Delta B/\Delta \gamma < 0$

¹ Michelle DE MOURGUES، La MONNAIE، Système Financier et théorie monétaire ،

غير ضرورية بالنسبة للشروط المتبقية لدالة الصادرات والواردات $\Delta B/\Delta \gamma >$ ونلاحظ فيما يخص الشرط :
 ويكفي للحصول على تأثير فعال و مرغوب لتغيرات سعر الصرف أن يكون مجموع مروونات التصدير و الاستيراد
 أكبر من الواحد 1 و هو شرط ليزنر -مارشال و لمزيد من التوضيح نتطرق إلى المنحنى الآتي:
 الشكل رقم : 01 تغير الصادرات و الواردات بدلالة سعر الصرف.



γ' . إذا كان الدخل في ارتفاع من أجل X معطى، توازن
 الميزان يستوجب زيادة في سعر الصرف γ' .

المطلب الثاني: الميزان الكلي : ليكن K ميزان رؤوس الأموال المستوردة (مقترضة من الأجانب) مع تأثير
 مرغوب على ميزان المدفوعات و المصدرة (مقرضة إلى الأجانب)مع تأثير غير مرغوب على الميزان الكلي.
 تحركات الأموال تتأثر بمعدلات الفائدة الوطنية و الأجنبية و للتبسيط يمكن كتابة ما يلي:

$$r K = K(r) \text{ tq } K_r = dK/dr > 0$$

الرفع من معدل الفائدة الوطني يزيد مدخلات رؤوس الأموال تأثير التوقعات في تغيرات قيمة رأس المال مهمة
 تكون مخططات الأعوان المعتمدين غير منسجمة مع التوازن إلا إذا حققت المساواة الآتية:

$$H = B(y, \gamma) + K(r) = 0$$

$$\Delta H/\Delta Y < 0 , \Delta H/\Delta \gamma > 0$$

المبحث الثاني: القيد الخارجي لميزان المدفوعات في أنظمة الصرف : و نختصر التحليل في القيدين التاليين

المطلب الأول: القيد الخارجي في نظام الصرف الثابت : و منه سنقوم باختبار القيد الخارجي لميزان

المدفوعات انطلاقاً من تأثير حركة رؤوس الأموال و كذا تأثير الأسعار.

أولاً- القيد الخارجي بدون تأثير حركة رؤوس الأموال : إن الطلب الذي يتم في الدولة يتوافق دائما على الطلب الخاص و العام الوطني الطلب الأجنبي للصادرات و منه نحصل على ما يلي:
هو الطلب الخارجي (الأجنبي) للصادرات إن مفاضلة معادلة النفقات تسمح لنا بالحصول على قيمة X' مضاعف التجارة الخارجية:

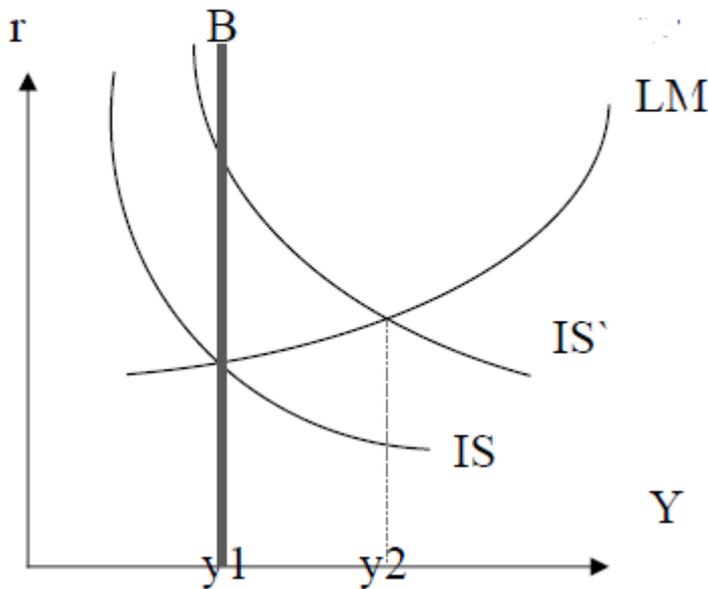
$$Y = C_0 + C(Y-T, r) + I_0 + I(Y, r) + G + X' - F_0 - F(Y) .$$

هذا المضاعف ضعيف مقارنة بالمضاعف في حالة الاقتصاد المغلق غير أن نظام الاقتصاد المفتوح يوافق عنصر النفقة وتملك قيمة ترتفع بارتفاع الطلب الخارجي أو بجهد الأمة X' التي لها أثر فعال و مرغوب إذا كانت الصادرات و منه القيد الخارجي يكتب على الشكل الآتي:

$$B = X' - (F_0 + F(Y))$$

و لتوظيف المعادلة السابقة بصورة توضح لنا بعض الغموض نقوم بترجمتها في المنحنى الموالي الذي يوضح تأثير السياسة الاقتصادية:

الدخل y مستوى الدخل متناسق أو متوائم مع الميزان أو التوازن الخارجي نسمي 1 (B) على يمين المستقيم مساو للدخل الذي يضمن لنا التوازن الداخلي إذا كانت النفقات العامة في تزايد y الموافق له و لنفرض أن 1 الذي يوافق التشغيل التام y سنلاحظ أن مستوى الدخل سيرتفع تبعا لذلك و منه الحصول على 2
r B . الشكل رقم: 02 تأثير السياسة الاقتصادية



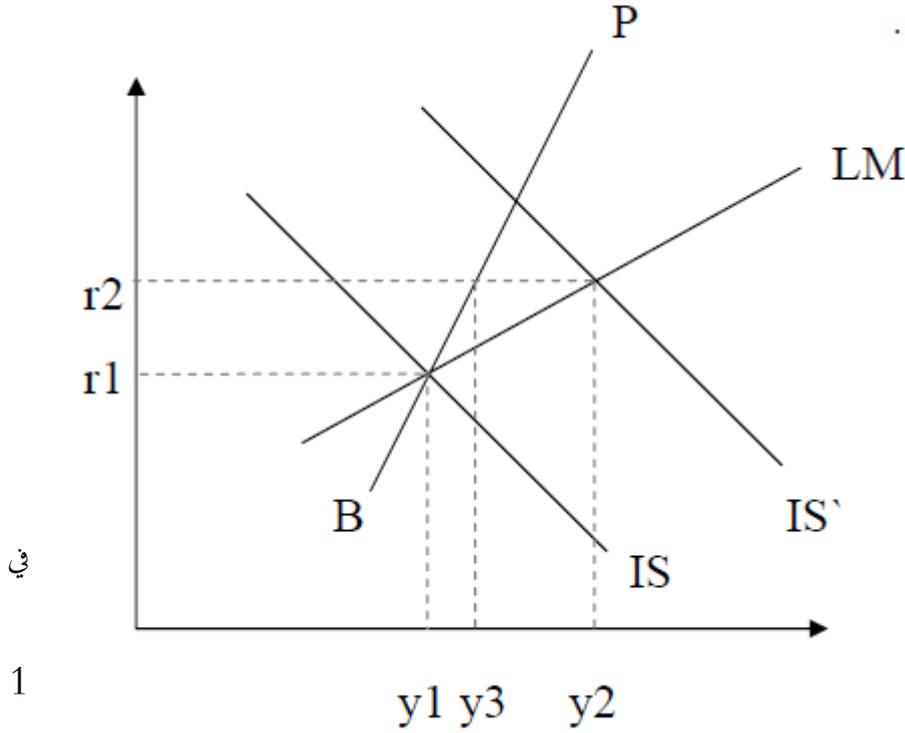
ثانياً- القيد الخارجي وتأثير حركة رؤوس الأموال : سنأخذ في تحليلنا هذا المدخلات والمخرجات مدفوعات ومقبوضات (رؤوس الأموال و نستعمل معادلة الميزان الكلي:

$$H = X' - F_0(y) + K(r)$$

المدخلات من رأس المال الأجنبي ستقوم بموازنة و معادلة جزئياً أو كلياً الانخفاض و r عندما يرتفع معدل الفائدة العجز في الميزان التجاري.

أ- تأثير السياسة الموازنة :

الشكل رقم : 03 تأثير السياسة الموازنة



عندما تكون النفقات

تزايد مستمر فإن

الدخل الداخلي يمر ب

y و من ثم y_2 و

معدل الفائدة المحلي في . مدخلات رؤوس الأموال تنتج بغرض موازنة المدفوعات الخارجية من أجل دخل قدره

y_3 و r_1 و r_2 المحلي

في الحالة الأولى سنقبل أو نسلم بأن ميل BP كبيراً منه بالنسبة لـ LM و هذا ما يدل على أن الادخار الوطني

جد حساس للتغيرات في معدل الفائدة المحلي مقارنة بالادخار الأجنبي، لكن العكس سيحدث في حالة ميل

BP أكبر من ميل LM و سنفرض أن التغيرات في معدل الفائدة الداخلي المحلي تشجع المدخلات

من رؤوس ، الأموال الأجنبية التي تزيد من عجز الميزان التجاري.

ب- تأثير السياسة النقدية :

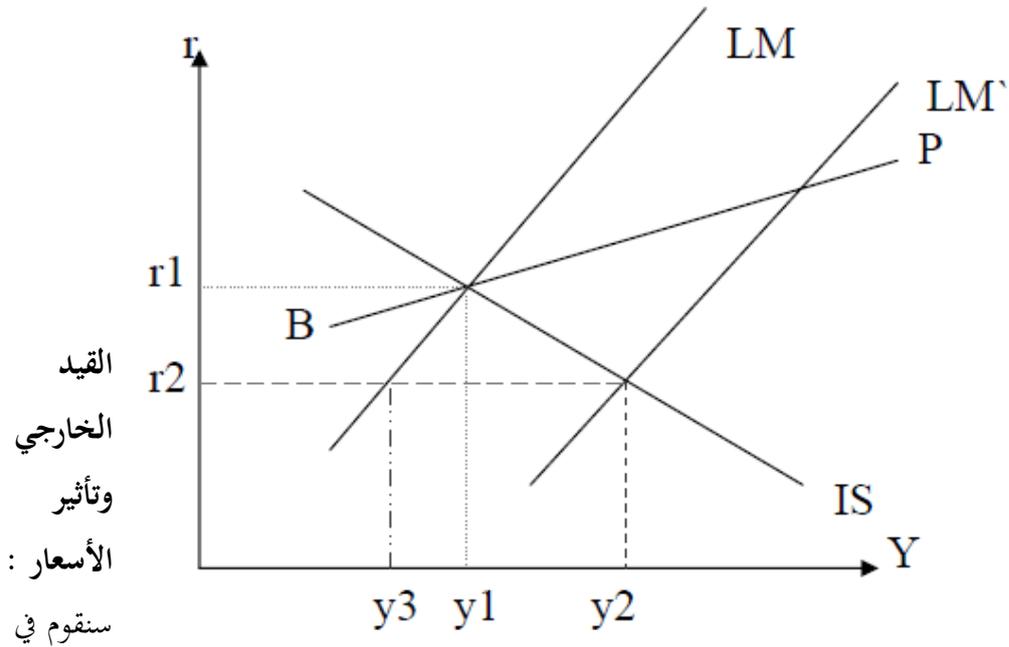
البحث عن زيادة و نمو الدخل عن طريق السياسة النقدية هو العكس من ذلك دائماً غير مرغوبة لأن النمو في

كمية النقود تسمح في نفس الوقت بالرفع من الدخل التوازني الداخلي سنقوم بتجريب جهدين غير مرغوبين في

التوازن الخارجي:

نقوم برفع و تنمية الواردات عن طريق خفض معدل الفائدة إضافة إلى تقليل المدخلات من رؤوس الأموال و كذا الطلب الخارجي للتوظيف في البلد تكون مرنة.
 إذا كان LM يمر بـ LM' ، الدخل الموافق للتوازن هو y_3 ، أقل من y_2 و لكن مساو لـ y_1 .

الشكل رقم : 04 يوضح تأثير السياسة النقدية.



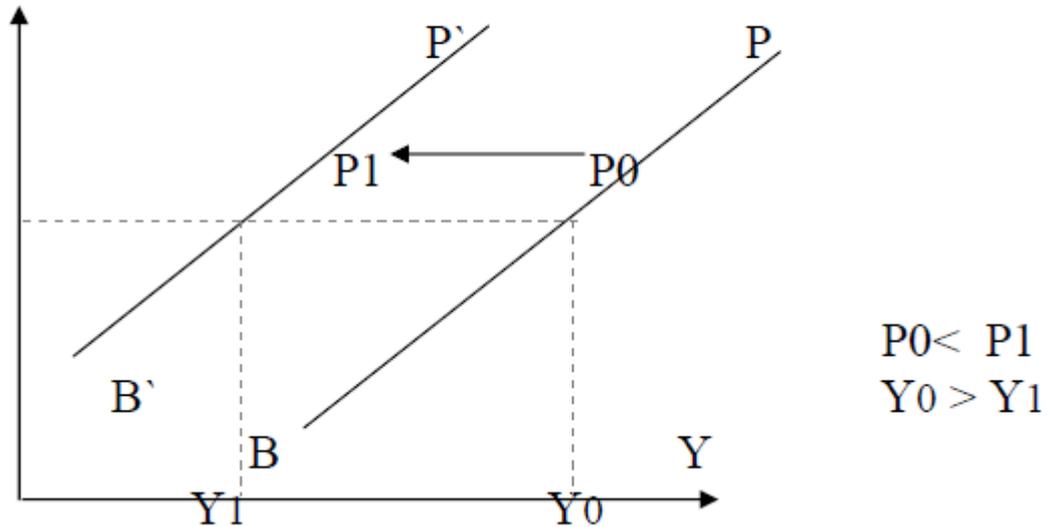
هذا الإطار بدراسة سوق العمل مع الأخذ بفرضية الأجر النقدي الثابت بحيث أن ارتفاع الأسعار هو الوسيلة الوحيدة للحصول على تخفيض في معدل الأجر التوازني عندما تكون السياسة الموازنية و كذا السياسة النقدية تعمل انطلاقا من وضعية التوازن في ظل التشغيل الناقص الارتفاع في السعر يأخذ مكانا في ميكانيزمات التسوية فما تأثير هذا الارتفاع في الأسعار بمقارنتها مع التوازن الخارجي؟.

-التوازن الخارجي و السعر:

الذي يوضح BP نستطيع القول أن ارتفاع الأسعار سيؤدي بوجه أو بأخر إلى تثبيط الصادرات ، وليكن المنحنى تداير معدل الفائدة و الدخل بالموازنة أو بالتماشي مع التوازن الخارجي حيث أنه إذا كنا أمام نمو في الأسعار سيؤدي بنا هذا إلى كبح نمو الصادرات و منه قلتها و كذا تشجيع الواردات.

معدل الفائدة و منه نحاول توضيح التحليل السابق بياناً بالمنحنى التالي Γ : و لنفرض أن

الشكل رقم: 05 العلاقة بين الأسعار و الصادرات.



-تأثير الصادرات وفرضية الأسعار المرنة:

بعض الدول تملك ميزان إجمالي إضافي بغرض وضعية تنافسية جيدة إذ سنقبل بأن صادراتها X حساسة للزيادة الكبيرة و السريعة و إذا كان هناك وضعية توازن نمو الصادرات سيؤدي إلى إزاحة منحنى BP يمينا و منه يخلق فائض خارجي.

غير أن هذا الفائض و الذي نرمز له ب SE يعود إلى نمو كمية النقد و المساوية إلى :

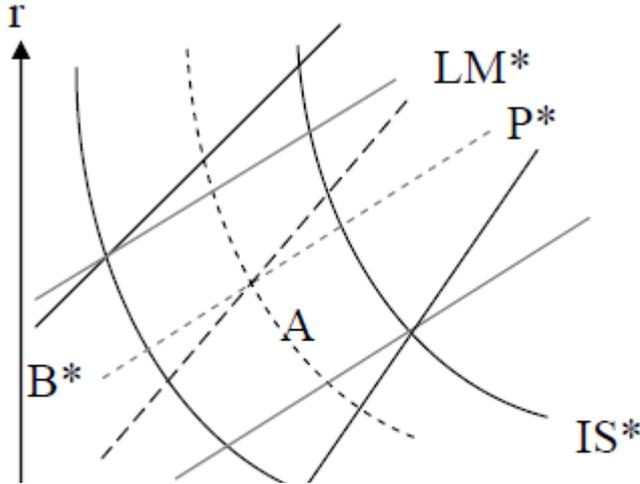
$$\Delta M = [(1+C) / (1-K-Z+C)] \cdot SE$$

ونرى كذلك أن LM . ومنه نستنتج أن زيادة الصادرات يجر إلى الرفع و نمو عرض النقد و منه تحريك المنحنى

يجر إلى ارتفاع الأسعار LM و IS وتبعاً لذلك صعود المنحنيين IS النفقات العامة عند زيادتها تؤدي إلى

تحريك BP' يمينا و من أجل التوضيح نرفق المنحنى البياني التالي الذي يمثل ملخص ما سبق :

الشكل رقم 06 : يوضح تأثير الصادرات على التوازن الخارجي .



+ زيادة الصادرات تؤدي إلى نقل BP إلى BP' (تحسين شروط التوازن الخارجي) و كذا نقل IS إلى IS' (زيادة النفقات) ، و LM إلى LM' (نمو كمية النقود) .

+ ارتفاع الأسعار يؤدي إلى نقل المنحنيات الثلاث نحو نقطة التوازن A .
ومنه كخلاصة نقول أنه من الأذى . ضل الابتعاد عن رفع الأسعار لأن هذا في الحقيقة يؤدي إلى تخفيض الأجر الحقيقي .

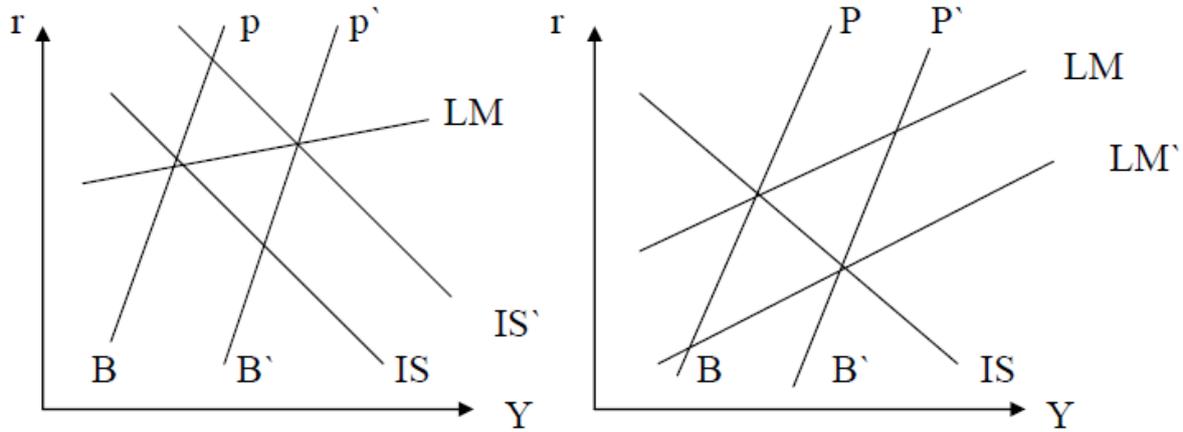
المطلب الثاني: نموذج القيد الخارجي لميزان المدفوعات في نظام الصرف الحر:

كل تغير في الدخل يؤدي إلى حدوث تطورات في معدل الصرف (سعر الصرف) و هذا الأمر الذي سنتطرق له بالتحليل في التالي : لدينا شرط التوازن الخارجي التالي:

$$H = B(y) + k(r), \gamma$$

تغيرات سعر الصرف تساعد على استرخاء القيد الخارجي ، حيث أن ارتفاع النفقة الخارجية تؤدي إلى زيادة العجز التجاري وسعر الصرف سيرتفع تبعاً لذلك وهذا ما ينجر عنه ارتفاع في سعر أو بالأحرى تكلفة الواردات و إذا كنا أمام مرونة أسعار الواردات العادية هذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المستوردة. وعكس ذلك السلع الوطنية تكون أقل تكلفة للأجانب و الطلب الأجنبي على السلع المحلية سيرتفع و منه فإن توازن ميزان المدفوعات سيكون مضمون دوماً بدون أي تدخل و بدون تسوية من الدخل.

الشكل رقم: 07 يوضح تغير الدخل بدلالة سعر الصرف.



ارتفاع سعر الصرف يسهل الحصول على الدخل Y و هذا بتحريك المنحنى BP يمينا و واضح أنه في حالة تدخل السياسة النقدية سيكون هذا الارتفاع أكثر أهمية عند استعماله لغرض موازنة الجهد غير المرغوب في ميزان المدفوعات بتخفيض معدلات الفائدة.

المطلب الثالث: ميزان المدفوعات ونظام الرقابة على الصرف:

أولا - نظام الرقابة على الصرف¹

يمكن للحكومة أن تتدخل في التجارة الدولية ليس عن طريق فرض الرسوم الجمركية على الواردات أو نظام الحصص و لكن عن طريق تحديد كمية العملة الأجنبية التي يمكن إنفاقها على الواردات فإذا ما وجدت الدولة أن كمية العملات الأجنبية المطلوبة عند سعر الصرف السائد أكبر من الكمية المعروضة فإنها تستطيع التدخل لإشباع الطلب في حدود ما هو متوافر لديها من العملات.

ويتطلب ذلك أن تقوم الدولة الممتثلة في إدارة النقد أو البنك المركزي بتجميع كل ما لديها من العملات الأجنبية

* قامت الدول الأوروبية بإتباع النظام في مكافحة هروب رؤوس الأموال القصيرة و أيضا لعلاج اختلال ميزان مدفوعاتها و استمر بعضها في العمل بعد نهاية الح.ع 2 .

¹ . محمد سيد عابد ، مرجع سابق ، ص 331

(سواء من حصيلة الصادرات من السلع أو الخدمات أو من الإيرادات رؤوس الأموال الأجنبية) ثم تقوم بتوزيع هذه العملات على المستوردين الوطنيين و قد تعتمد الدولة نظام الرقابة على الصرف دون أن تضطر إلى عملية تخفيض عملتها (1*) من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

و تختلف الرقابة في درجة شموليتها من دولة إلى أخرى حيث تقوم الدولة بعرض قانون يجبر المصدرين و أي من يحصل على إيرادات من العملات الأجنبية على بيعها إلى البنك المركزي بالسعر الرسمي و في بعض الأحيان تطالبهم ببيع ما يملكون من أسهم و سندات مقومة بالعملة الأجنبية إليها، ومن ناحية أخرى يطلب من المستوردين الحصول على ترخيص خاص لاستيراد سلعة ما.

و على أي حال فإنه بالرغم من الأهداف العديدة التي يمكن أن تحققها السلطات النقدية من وراء الرقابة على الصرف منها تعدد أسعار الصرف يحتاج إلى تنظيم إداري معقد و غالبا ما يصاحب هذا النظام ظهور سوق صرف غير رسمية و لقد طبق هذا من طرف بعض الدول المتقدمة . و كذلك الدول المتخلفة المنتجة للسلع الأولية و المنتجات الغذائية حينما وجدت نفسها مضطرة باستمرار اعتماد نظام الرقابة و تعدد أسعار الصرف منذ الثمانينيات وحتى الآن.

ثانيا-آثار الرقابة على الصرف :

من خلال ما سبق و من خلال آراء بعض الاقتصاديين يمكن تلخيص الآثار التالية:

أ-**الآثار على المبادلات التجارية :** إن المبادلات التجارية يزيد حجمها ومنفعتها بوجود تسهيلات و إجراءات تدعم نشاطاتها فيما بين الدول و لذلك فإن الرقابة على الصرف قد تكون عائق أمام تطور ونمو التجارة الخارجية بسبب القيود التي تفرض على الاستيراد و التصدير حيث تتدخل السلطات في سوق الصرف الأجنبي لتوجيه الطلب و العرض على هذا الأخير مما يؤثر سلبا على حرية التبادل التجاري مما يسبب انكماش اقتصادي يعرقل التنمية الاقتصادية و بالتالي التأثير على التخصيص و تقسيم العمل.

ب-**الآثار على تمويل الاستثمارات التنموية الدولية :** إن الدول التي تفرض فيها قيود على حركة رؤوس الأموال فإن

المستثمرين الأجانب يعرضون عن استثمار أموالهم فيها حيث يتخوفون من عدم إمكانية تحويل أرباحهم أو إعادة رؤوس أموالهم فيما بعد.

كذلك فإن القيود تؤدي إلى عدم إمكانية المقيمين في الدولة استثمار أموالهم في الخارج وحرمانها من استغلال هذه الأموال لصالح التنمية لذا فهو يتسبب في عرقلة الاستثمارات الدولية.

و في الخير إن هذا النظام إضافة إلى ما تم التطرق إليه يؤدي إلى المغالاة في أسعار الصرف للعملة الوطنية مما يدفع

*التخفيض هو عملية أو إجراء يقوم على إعادة التوازن للميزان الكلي عن طريق تقليص الواردات و تشجيع الصادرات و لمزيد من الشرح في الفصل

بأصحاب رؤوس المال و المبادلات التجارية إلى عدم التعامل بهذه العملة نظرا للمخاطر المترتبة عن ذلك ، وهذا ما يؤدي إلى عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث : قياس تغيرات سعر الصرف من ميزان المدفوعات¹

بعد أن تعرفنا فيما سبق على العلاقة بين ميزان المدفوعات و أنظمة الصرف نتعرف فيما يلي على كيفية قياس تغيرات سعر الصرف و ذلك باستخدام الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال.

المطلب الأول : مفهوم الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال:

يقصد بالرقم القياسي لسعر الصرف الفعال الرقم القياسي لمتوسط قيمة أسعار الصرف المختلفة لعملة ما اتجاه عدد من العملات الرئيسية لبعض الدول الأجنبية و يتم حساب هذه الأرقام عن طريق استخدام أوزان نسبية تمثل الوزن النسبي للعملة المحلية لكل دولة أجنبية في مواجهة عملة الدولة التي يتم حساب الأرقام لها بالنسبة لمستوى سعر الصرف في فترة أساس.

و تعبر الأوزان المستخدمة للترجيح عن نصيب مختلف الدول الأجنبية (التي يتم استخدام أسعار صرفها في بناء الرقم القياسي) في تجارة الدولة التي يتم حساب الرقم القياسي لها. و يلاحظ أنه رغم أهمية الأرقام القياسية في التذليل على اتجاهات قيمة العملة الوطنية إلا أن التضخم العالمي الذي ساد العالم خلال السبعينات و أوائل الثمانينات قد ترتب عليه التأثير سلبيًا على هذه الدلالة بسبب تباين معدلات التضخم من دولة إلى أخرى.

المطلب الثاني : أنواع الأرقام القياسية لأسعار الصرف الفعالة:

هناك عدة أرقام قياسية يمكن استخدامها لمعرفة تغيرات سعر الصرف نوضحها فيما يلي:

أولا-الرقم القياسي المرجح للواردات:

و هو عبارة عن المتوسط الحسابي لأسعار عملات الدول الأطراف في التعامل مقوما بالعملة المحلية بالنسبة لفترة أساس مرجحة لنصيب تلك الدول من واردات الدولة المعنية أي أن:

الرقم القياسي المرجح للواردات = متوسط أسعار عملات الدول أطراف التعامل بالعملة المحلية

واردات الدولة من الدولة المعنية × إجمالي واردات الدولة من العالم

ثانيا-الرقم القياسي المرجح للصادرات الثنائية:

و يقصد به المتوسط الحسابي لأسعار العملة المحلية مقوما بأسعار عملات الدول الأطراف في التعامل بالنسبة لفترة أساس مرجحة بنصيب تلك الدول من صادرات الدولة المعنية أي أن:

¹ .حمدي عبد المجيد ، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة ، ص 59 ، 58 ، 57.

الرقم القياسي المرجح للصادرات الثنائية = متوسط أسعار العملة الوطنية مقوما بأسعار عملات أطراف
في التعامل صادرات الدولة إلى الدول الأطراف × إجمالي الصادرات إلى العالم
ثالثا - الرقم القياسي المرجح للصادرات الكلية:

و يقصد به المتوسط الحسابي لأسعار العملة المحلية مقومة بأسعار عملات الدول الأطراف في التعامل بالنسبة لفترة
أساس مرجحة بنصيب الدول الأجنبية من إجمالي الصادرات الكلية في أسواق العالم مع استبعاد السوق المحلي
للدولة المعنية، أي أن:

الرقم القياسي المرجح للصادرات الكلية = متوسط أسعار العملة المحلية مقومة بأسعار عملات الدول
الأطراف

صادرات الدول الأطراف في التعامل × الصادرات العالمية - صادرات الدول المعنية
رابعاً - الرقم القياسي المرجح لمتوسط تجارة الدولة الثنائية:

و هو عبارة عن متوسط حسابي للرقم القياسي المرجح للصادرات و ما يعادل الرقم القياسي المرجح للواردات
مرجحا بنسب كل من الصادرات و الواردات إلى مجموع الرقمين أي أن:

$$\begin{aligned} & \text{الرقم القياسي المرجح لمتوسط تجارة الدولة الثنائية} = \\ & \frac{\text{الرقم القياسي المرجح للصادرات} + \text{الرقم القياسي المرجح للواردات} \times \text{الصادرات}}{2} \\ & \times \frac{\text{الواردات}}{\text{الرقم القياسي المرجح للصادرات} + \text{الرقم القياسي المرجح للواردات}} \\ & = \frac{\text{الصادرات} \times \text{الواردات}}{2 (\text{الرقم القياسي المرجح للصادرات} + \text{الرقم القياسي المرجح للواردات})} \end{aligned}$$

و يقصد به المتوسط الحسابي غير المرجح لكل من الرقم القياسي المرجح للصادرات الثنائية و الرقم القياسي المرجح
للصادرات الكلية السابق شرحهما . أي أنه متوسط حسابي للأرقام القياسية الموضحة في كل من 2 و 3

خامساً - الرقم القياسي المرجح لمتوسط قيمة التجارة:

و هو عبارة عن المتوسط الحسابي غير المرجح للرقم القياسي المرجح لمتوسط قيمة الصادرات و ما يعادل الرقم
القياسي المرجح للواردات.

ويختلف هذا الرقم عن الرقم القياسي المرجح لمتوسط قيمة التجارة الثنائية في بند 4 من حيث أنه رقم غير مرجح و

يتضمن الصادرات الكلية والواردات الكلية وليس الثنائية في بند 4 أي أنه متوسط حسابي للأرقام القياسية الموضحة في بند 5 و 1 أي أن:

الرقم القياسي لمتوسط قيمة التجارة = الرقم القياسي المرجح لمتوسط قيمة الصادرات + الرقم

القياسي المرجح للواردات / 2

سادسا-الرقم القياسي المرجح لسعر الصرف المتعدد : و يقصد به الوسط الهندسي لأسعار العملة المحلية مقومة

بالعملات الأجنبية بالنسبة لفترة أساس مرجحا بالتأثير المحسوب من تعدد أسعار الصرف على ميزان الدولة التجاري مقوما بالعملة الوطنية نتيجة تغير قدر % 1 في قيمة كل عملة أجنبية محسوبة بالعملة الوطنية أيضا.

المطلب الثالث: استخدامات الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال:

تستخدم هذه الأرقام في قياس الانحرافات التي تطرأ على عرض وطلب العملة في الأسواق المالية العالمية و معرفة تغيرات قيمة المعاملات التجارية و المالية صادرات - واردات - رؤوس أموال التي تقوم بها الدولة مع مختلف دول العالم كما يمكن بواسطتها معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأرقام القياسية و تنشرها حاليا في بياناتها المالية والاقتصادية وقد حسبت هذه الأرقام هناك باستخدام متوسط قيمة الدولار الأمريكي مقابل عملات عشر دول صناعية هامة تمثل 3 قيمة التجارة العالمية وأكثر من نصف تجارة الوم أ و لها وزن كبير في الأسواق المالية / . تجارها الخارجية نحو 2 كما تحدد أسعار عملاتها طبقا لقوى السوق حسب المعاملات المالية الفردية في أسواق النقد المستقرة ا خلال (1976 وهذه الدول هي : ألمانيا ، اليابان ، فرنسا ، بريطانيا ، كندا ، إيطاليا ، هولندا ، - الفترة 1972) بلجيكا ، السويد و سويسرا.

المبحث الرابع: أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات:

إن تخفيض سعر صرف العملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات الصادرات والواردات من السلع والخدمات التحويلات بدون مقابل وحركات رؤوس الأموال و مع ذلك فالاعتبار الرئيسي هو أثر سعر الصرف على الصادرات والواردات من السلع والخدمات أي على حساب العمليات الجارية لميزان المدفوعات.

حيث أن التوازن في سوق الصرف الحرة يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات لأن التغيرات في سعر الصرف تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات لكن يعتقد قسم آخر من الاقتصادي ين أن تخفيض قيمة العملة قد يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري بدلا من تحسنه و منه أصبح من الضروري دراسة كافة الآثار المتوقعة و المتوخاة من جراء القيام بعملية التخفيض¹

¹ كامل بكري ، اقتصاد دولي ، التجارة الخارجية و التمويل ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2001 ، ص 360

ومن أجل الوصول إلى الآثار المتوقعة لتعديل سعر الصرف لا بد من ذكر ملاحظة لها أهمية بالغة و هي أنه عند الحديث عن التعديل فإن التحليل يتركز على عملية تخفيض قيمة العملة وهذا كون أن العملية العكسية و هي الرفع لها من المساوي ما يجعل التطرق له بالتحديد نسبي مقارنة بعملية التخفيض ومنه و تبعاً لذلك نستخدم في مجال دراسة الآثار المتوقعة لتعديل سعر الصرف مدخلين : مدخل المرونات (آثار الثمن) و يدرس بدلالة تغير الأسعار النسبية للصادرات و الواردات و مدخل الاستيعاب و يدرس بدلالة تغيرات الدخل و الإنفاق.

المطلب الأول: تخفيض أسعار العملات و آثاره الاقتصادية:

إن لحركة التنمية الاقتصادية أعباء فقد يتدهور وضع ميزان المدفوعات لبلد ما نتيجة السياسات المالية التوسعية أو زيادة خدمة الدين أو تدهور شروط التجارة أو مجموع هذه العوامل وغيرها لذا فقد يشتمل البرنامج التصحيحي على عدة سياسات نقدية مالية و اقتصادية أحيانا ما يكون تخفيض سعر العملة جزءاً منها.

أولاً- تخفيض سعر الصرف¹

إن عملية تخفيض سعر الصرف أمر مثير لكثير من الجدل خصوصاً لكون العملة ارتبطت خلال السنوات الأخيرة وفي كثير من الدول النامية بانخفاض النمو الاقتصادي و زيادة البطالة و ارتفاع تكاليف المعيشة. أحد أوجه النقد كذلك هو أن تخفيض سعر العملة إذا لم تستوف شروط نجاحه قد يؤدي إلى زيادة في التضخم دون تحسين كاف في وضع المدفوعات الخارجية مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض جديد و إغراق البلد في دائرة هدامة من التضخم و تخفيض العملة.

فالواقع أن تخفيض سعر العملة لا يمكن أن يتم دون ألم ولا ينبغي أن يكون أي خلل في المدفوعات الخارجية حجة مقنعة في التخفيض وإنما يلجأ إليه إذا كان أفضل من البدائل الأخرى أو إذا تم ضمن مجموعة من السياسات المترابطة و التي من شأنها أن تعزز بعضها بعضاً لتقليل التشوهات و إعادة الربحية للصادرات فعلى سبيل المثال إذا تدهورت أسعار الصادرات نتيجة انكماش الطلب في البلدان الصناعية فإن كل ما تستطيعه البلدان النامية هو الانتظار حتى انتهاء الدورة و تحسن الأسعار.

غير أنه إذا كان تدهور أسعار الصادرات ناتجاً عن عوامل طويلة الأجل فقد يكون من المناسب انتهاج طريق آخر لإعادة هيكلية الصادرات مع تنويع و تعزيز قاعدتها لتخفيف العبء الاجتماعي للوضع الجديد و لتحقيق تنويع كاف للصادرات خلال فترة زمنية مناسبة تحتاج الكثير من الاحتياطات الخارجية أو القدرة على الاقتراض كي تتمكن من القيام بالاستثمارات اللازمة و انتظار الانتعاش الدوري و في الممارسة قد لا تتوفر هذه الموارد لكثير من الدول النامية على وجه الخصوص، فيصبح تخفيض سعر العملة المحلية هو أيسر و أسرع طريق لتحسين ربحية الصادرات . ذلك لأن الانخفاض المفاجئ لأسعار التصدير الناتج عن انكماش الطلب في البلدان الشريكة يؤدي إلى تغيير في أنشطة التصدير الرئيسية فتصبح أحيانا غير مربحة بأسعار العملة المحلية.

¹ محمود حميدات ، مرجع سابق ، ص 119،120

والفائدة من تخفيض سعر العملة هذا هو إعادة تخفيض أسعار صادرات البلد في الأسواق العالمية الشيء الذي يحفز توسعها و يدفع عليها ربحا طارئا دون أن تكون العملية مكلفة من احتياطات الدولة من العملات الأجنبية أو مدخرات القطاع العام.

قد يكون الدفاع عن تخفيض سعر الصرف أكثر إقناعا إذا كان الخلل في المدفوعات الخارجية راجعا بالدرجة الأولى إلى ارتفاع سريع في تكلفة الإنتاج للأسعار الداخلية نتيجة ارتفاع الطلب الداخلي.

ثانيا- الآثار الاقتصادية الناتجة عن تأثير تخفيض سعر الصرف¹.

إن دراسة ما يؤدي إليه تخفيض قيمة سعر الصرف من آثار على الاقتصاد يعد في الواقع أمرا غاية في الصعوبة نظرا لتشابك هذه الآثار من وقت لآخر، ولذ سوف نقتصر على إلقاء نظرة على بيان آثار التخفيض على ما يلي:

أ- الآثار على المستويات الداخلية:

إن تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية قد يؤدي إلى انخفاض سعر السلع الوطنية بالنسبة إلى سعر السلع الأجنبية ، و لذلك فقد تزداد الصادرات و تقل الواردات لكنه إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية أخرى فإننا نجد أن التخفيض يؤدي في غالب الأحيان إلى ارتفاع الأسعار الداخلية و ذلك للأسباب التالية:

ارتفاع أثمان المواد الأولية المستوردة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي ارتفاع الأثمان.

ارتفاع أثمان الواردات الأخرى بصفة عامة وحيث تشمل هذه الواردات على بعض السلع الاستهلاكية فإن ارتفاع أسعارها يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و الأسعار.

بسبب ارتفاع أسعار الواردات يتحول جزء من الطلب عليها إلى بدائل من السلع المحلية و إذا كان إنتاج هذه السلع الوطنية البديلة غير مرن لسبب أو لآخر فسيترتب على زيادة الطلب إمكانية زيادة العرض و ارتفاع أثمان السلع.

ب- الآثار على الصادرات و الواردات:

من أهم أغراض التخفيض كما رأينا تشجيع الصادرات وتقليل الواردات لكنه لكي يتحقق هذا الغرض ويتجه ميزان المدفوعات نحو التوازن يشترط تحقيق ما يلي:

عدم ارتفاع أسعار السلع المستوردة من داخل الدولة لأن انخفاض قيمة عملتها و ذلك بسبب ارتفاع هذه الأسعار المقومة بالعملة المحلية يجعل الأجانب يزدون من طلبهم مما يقضى على مزايا التخفيض.

عدم انخفاض أسعار السلع المستوردة من الخارج لأنه إذا حدث و انخفضت هذه الأسعار فلن يقل الاستيراد نتيجة التخفيض.

¹ عبد النعيم أحمد مبارك و محمود يونس ، مرجع سابق ، ص198

ج-آثار أخرى للتخفيض:

إن ارتفاع الأسعار الداخلية الناجمة عن التخفيض يفيد ذوي الدخل المتغيرة مثل المنتجين و رجال الأعمال ... الخ ، لكنه يضر ذوي الدخل الثابتة مثل أصحاب العقارات و أيضا يضر بأصحاب الدخل التي تتزايد ببطء في وقت لاحق مع ارتفاع الأسعار مثل أصحاب المرتبات و الأجور.

إن تخفيض قيمة العملة الوطنية لا يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات فارتفاع أسعار الواردات و انخفاض الواردات قد يؤدي بالدولة المخفضة لقيمة عملتها إلى أن تقوم بتصدير كمية أكبر من منتجاتها مقابل أن تحصل على نفس الكمية التي كانت تحصل عليها قبل التخفيض.

إن تخفيض قيم العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة عبئ الديون الخارجية للدولة التي قامت بالتخفيض حيث كانت هذه الديون مقومة بعملة أجنبية أخرى إن التخفيض يؤثر على حركات رؤوس الأموال فإذا ما توقع الجمهور تخفيض قيمة العملة الوطنية فقد يندفع إلى إخراج بعض ما بحوزتهم من رأس مال إلى الخارج تفاديا لنقص قيمته أو بحثا عن الأرباح.

و منه و للمزيد من التوضيح نرفق الجدول التالي الذي يوضح انخفاض قيمة العملة:

الجدول رقم 01 : انخفاض قيمة العملة.

الحالة	قيمة الواردات	مرونة الطلب على الصادرات	قيمة الصادرات	تجاوب الميزان التجاري
1	تنخفض قيمة الواردات في جميع الحالات .	أكبر من الواحد الصحيح.	زيادة.	تحسن - تجاوب طبيعي - .
2	الطلب على الواردات مساوٍ للصفر، أي عديم المرونة .	معادل للواحد الصحيح.	ثابت .	تحسن - تجاوب معتاد - .
3	تزداد قيمة الواردات كلما زادت قيمة مرونة الطلب .	أقل من الواحد الصحيح .	انخفاض .	أ/تحسن معتاد (تجاوب) . ب/تدهور (عديم التجاوب).

المصدر : سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص 112

المطلب الثاني: دور سعر الصرف في علاج اختلال ميزان المدفوعات:

أولاً-منهج مقارنة المرونات : تركز هذه النظرية¹ على العلاقة بين العرض و الطلب على السلع والخدمات المتبادلة و التي مفادها أن أي اختلاف بين قيمة الصادرات مقارنة مع قيمة الواردات يؤدي إلى عجز أو فائض في ميزان المدفوعات فالتخفيض في أول الأمر يجعل من أسعار الصادرات تنخفض نسبياً مع معدل التخفيض ، كاستجابة لهذا الانخفاض في أسعار الصادرات فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع، أما بالنسبة للواردات فإن أثر التخفيض في سعر الصرف يجعل من أسعارها ترتفع بالنسبة للعملة الوطنية وبالتالي ينخفض حجم الواردات، وفي هذه الحالة فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مرد ودية أكثر لهذا يفضلون الإنتاج من أجل تحسين الصادرات وإحلال الواردات في هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف :أداة تسيير العرض والطلب والتخصيص الفعال للموارد وقد وضع أصحاب هذه النظرية الفرضيات التالية²

افتراض ثبات الدخل .

مرونة الجهاز الإنتاجي بدرجة كبيرة .

استقرار سوق الصرف الأجنبي .

عدم قيام الدول الأخرى بإجراءات من شأنها عرقلة الوصول إلى هدف التخفيض مثل تقييد التجارة .

و منه فإن الحديث عن نجاح سياسة التخفيض تتوقف على حالة المرونات الأربعة التالية³

مرونة الطلب المحلي على الواردات .

مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات .

مرونة العرض المحلي للصادرات .

مرونة العرض الأجنبي للواردات .

أ- مرونة الطلب المحلي على الواردات : إذا كان الطلب المحلي عديم المرونة فإنه لن يحدث نقص في الطلب

على الواردات رغم ارتفاع أسعارها بالعملة الوطنية أما إذا كانت المرونة محصورة بين الصفر (0) و الواحد (

1) فإن الطلب المحلي يكون مرناً نسبياً ، و لكن انخفاض حجم الواردات يكون بنسبة أقل من نسبة التخفيض

و بالتالي فعالية التخفيض في هذه الحالة تكون محدود . أما إذا كان الطلب المحلي مرناً بنسبة أكبر من الواحد

فإن حجم الواردات ينخفض بنسبة أكبر من نسبة التخفيض⁴

¹ وهي نظرية مرتبطة باسم الباحث (j . robinson) 1937 وهي مستوحاة من نظرية التوازن الجزئي لباحث (Marchal) .

² محمود حسن حسني ، آثار التخفيض على الميزان التجاري ، كلية حلوان ، القاهرة ، 1987 ، ص 79 :

³ كامل بكري ، مرجع سابق ، ص 297

⁴ فرانسيس جيرونيلام ، الاقتصاد الدولي ، ترجمة محمد عزيز و محمد سعد الفاخرين u1548 ، طرابلس ، ص 213

ب- مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات : في هذه الحالة درجة مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات لها علاقة

مباشرة بالأسعار و بالتالي على استقرارها و على فعالية التخفيض فإذا كان الطلب الأجنبي عديم المرونة فلن تكون هناك زيادة في الصادرات رغم انخفاض أسعارها بالعملة الأجنبية أما إذا كانت المرونة غير منعدمة فإن نسبة النجاح تتوقف على نسبة تغير الأسعار بمقارنة بنسبة التخفيض.

ج- مرونة العرض المحلي للصادرات : في هذه الحالة يجب أن يكون للدولة طاقات و قدرات لزيادة صادراتها و هذا من أجل مقابلة الزيادة في الطلب الأجنبي وبالتالي تساهم بذلك في عدم زيادة أسعار الصادرات مما يسمح بنجاح سياسة التخفيض وهذا حسب درجة المرونة، أما إذا كانت السلع المصدرة تدخل في صناعتها مواد مستوردة فإن ذلك ينقص من فاعلية التخفيض باعتبار أن هذه المواد المستوردة قد تزيد من تكلفة هذه السلع وبالتالي في أسعارها.

ومثال ذلك أن قيمة الصادرات ستنخفض بنفس قيمة تخفيض قيمة العملة إذا كانت مرونة العرض الداخلي للصادرات منعدمة أما إذا كان العرض مرناً فإن ثمن الصادرات بالعملة الوطنية سيرتفع مع الزيادة في كمياتها بينما سينخفض ثمنها بالعملة الأجنبية بأقل من نسبة انخفاض قيمة العملة¹

د- مرونة العرض الأجنبي للواردات : كلما قلت مرونة العرض الأجنبي للواردات كلما قل تأثير التخفيض على حجم الواردات أما إذا كانت هذه المرونة أكبر من الواحد 1 فإن ذلك يساعد على سياسة التخفيض و يتضح مما سبق أن التغير في حجم الصادرات و الواردات يتوقف على درجة مرونة كل من العرض و الطلب المحلي و الأجنبي لكليهما.

إذن أثر التخفيض لا يترجم بالضرورة بتحسين المعاملات الجارية و الشرط الضروري لذلك هو شرط مارشال - ليرنر أو شرط روبنسون ومفاده أن أي تخفيض يعدل ميزان المدفوعات للبلد المخفض شرط أن يكون مجموع المرونات السعرية للعرض و الطلب أكبر من القيمة المطلقة للواحد.

أما إذا كان هذا المجموع أقل من القيمة المطلقة للواحد فإن رصيد ميزان المدفوعات يختل و فيما إذا كان هذا المجموع مساوياً للقيمة المطلقة للواحد فإن الرصيد لا يتغير.

إذن شرط مارشال - ليرنر يستوجب من أجل أن يكون للتخفيض أثر إيجابي على ميزان المدفوعات أن تكون أكبر من الواحد (dm) و على الواردات (dx) القيمة المطلقة مجموع مرونة الطلب على الصادرات

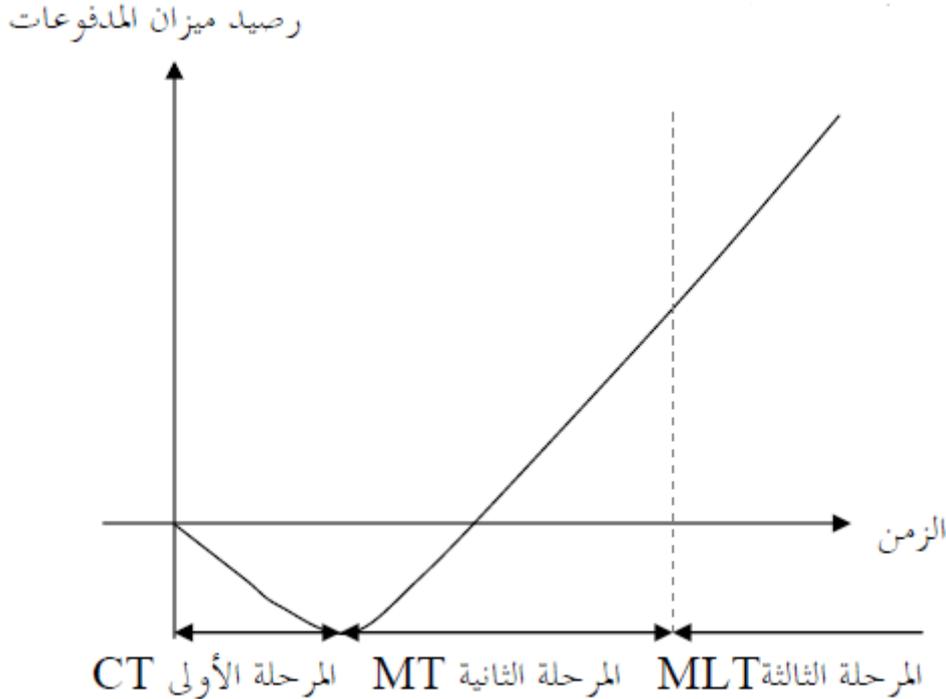
$$| dx + dm | < 2 .$$

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار عنصر الزمن فإن أثر التخفيض يمكن ملاحظته في المنحنى ، أنظر الشكل المقابل:

¹ عبد النعيم مبارك و محمود يونس ، اقتصاديات النقود المصرفية و التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، مصر ، 1998 ، ص 207

² سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص 190

الشكل رقم 08 : تأثير التخفيض على ميزان المدفوعات . رصيد ميزان المدفوعات



المصدر : محمود حسن حسني ، مرجع سابق ، ص 80

إن الملاحظ للشكل السابق يستنتج أنه يعبر عن مرحلتين¹

المرحلة الأولى : و هي مرحلة المدى القصير أقل من سنة و يكون للتخفيض فيها أثر سلبى حيث يزيد من حدة العجز التجاري لأن أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية تزداد بسرعة بينما تبقى أسعار الصادرات ثابتة ، بالإضافة إلى أن المتعاملين لا يزالون في فترة العقود تحت التنفيذ أين تتأثر قيم الصادرات و الواردات بالعملة التي أتفق على التسوية .

المرحلة الثانية : و تظهر في المدى المتوسط ما بين سنة و أربع سنوات و يكون للتخفيض فيها آثار إيجابية على الميزان التجاري حين يصبح البلد يستورد السلع الأجنبية التي أصبح سعرها مرتفع بكميات أقل هذا من جهة و من جهة ثانية ترتفع صادراته كون أسعارها بالعملة الأجنبية أصبحت منخفضة و بطبيعة الحال فإن التحليل نفسه ينطبق على المرحلة الثالثة و المبينة في الشكل السابق و هي مرحلة طويلة و متوسطة الأجل .

ثانيا- منهج الاستيعاب:

¹ محمود حسن حسني ، مرجع سابق ، ص 80

أ-التأثير على الدخل الوطني : إن عملية التخفيض تؤثر على الدخل الوطني عن طريق عاملين:
الموارد العاطلة و شروط التجارة.

-أثر الموارد العاطلة : ينتج عن التخفيض زيادة الصادرات و بالتالي زيادة الدخل الوطني الذي ينتج عنه
الانتعاش في قطاع المنتج الذي زادت صادراته، وبالتالي استغلال الموارد العاطلة وهو ما يعرف بمضاعف التجارة
الخارجية:

$$dy = (1/(S + M))dx$$

الميل الحدي للدخار : S . حيث الميل الحدي للاستيراد M : .

فيرتفع مستوى الدخل لكن هذا الارتفاع يؤدي إلى ارتفاع الاستيعاب و بالتالي أثر التخفيض على الميزان التجاري
يتوقف على الميل الحدي للاستيعاب بالنسبة للتغير في الدخل الذي يساوي مجموع الميول الحدية للاستهلاك و
الاستثمار و الإنفاق الحكومي:

$$da/dy = dc/dy+di/dy+dG/dy$$

-أثر شروط التجارة : إن التغير في شروط التجارة يؤثر على الدخل الحقيقي والاستيعاب و النتيجة الطبيعية
لتخفيض سعر الصرف و تدهور شروط التجارة و الذي يؤدي إلى انخفاض الاستيعاب و بالتالي تدهور في رصيد
الميزان التجاري الناجم عن انخفاض الدخل يعوض بانخفاض الاستيعاب.

إن الأثر النهائي الصافي لرصيد الميزان التجاري يتوقف على قيمة الميل الحدي للاستيعاب:

فإذا كان أكبر من الواحد (1) فالتخفيض سوف يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بنسبة أقل من انخفاض
الاستيعاب، وبالتالي تحسن الميزان التجاري.

فإن ذلك يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري $(da/dy) > 1$ أما إذا كان الميل الحدي للاستيعاب أقل من الواحد

¹ إذن آثار التخفيض على الدخل تتم عن طريق الموارد العاطلة التي تؤثر على الدخل وذلك التأثير المحفز
للاستيعاب، وشروط التجارة هي الأخرى تؤثر على الدخل وبالتالي على الاستيعاب.

ب-التأثير على الإنفاق : يتأثر الإنفاق بمستوى الأسعار حيث يؤثر ارتفاع الأسعار على الاستهلاك و
الاستثمار و بالتالي على الاستيعاب و يتم ذلك عن طريق الأرصدة النقدية و أثر الخداع النقدي.

-أثر الأرصدة النقدية : ينتج عن تخفيض قيمة العملة ارتفاع أسعار السلع و الخدمات و هذا سيؤثر على رصيد
الأفراد لأنهم سيقبلون من الإنفاق على الاستهلاك و الاستثمار ، و بالتالي انخفاض الاستيعاب كما قد يقومون
ببيع أصولهم المالية للحصول على نقود ، فتقوم السلطات برفع أسعار الفائدة من أجل تأخير البيع و هذا يعيق .
الأنشطة الاستثمارية و بالتالي ينخفض الاستيعاب بطريقة غير مباشرة و تسمى هذه الأخيرة بأثر بيجو²

-أثر الخداع النقدي : يؤدي ارتفاع الأسعار إلى التقليل من نفقات الأفراد دون النظر إلى تغيرات دخولهم أو

1 محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص 80 ، 81

2 كامل بكري ، اقتصاد دولي ، مرجع سابق ، ص 300

أرصدتهم النقدية ، في هذه الحالة سيعمل هذا الأثر إلى جانب الأرصدة النقدية على تحسين رصيد الميزان التجاري من خلال انخفاض الاستيعاب.

ج - الآثار الأخرى للتخفيض عن الاستيعاب : قد يتوقع الأفراد ارتفاع الأسعار بعد عملية التخفيض مما يدفعهم للتخزين تجنباً لارتفاع الأسعار و بالتالي انخفاض الاستيعاب و تحسين الميزان التجاري كما قد يؤدي لارتفاع تكاليف الاستثمار نتيجة لارتفاع أسعار السلع الوسيطة المستوردة و هذا سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار و بالتالي الاستيعاب الذي ينتج عنه تحسن في الميزان التجاري.

و في الأخير يمكن أن نقول أن أثر التخفيض على رصيد الميزان التجاري وفقاً لمدخل الاستيعاب يتوقف على مقدار ما يحدثه من تخفيض الاستيعاب أي تأثير مباشر أو زيادة في الدخل و بالتالي تأثير غير مباشر للاستيعاب

المبحث الخامس: إعادة التوازن لميزان المدفوعات:¹

المطلب الأول - إعادة التوازن في ظل قاعدة الذهب:

إذا افترضنا أننا في ظل قاعدة الذهب ، ففي هذه الحالة ينبغي أن تتحقق الشروط الآتية:

-تحدد الدولة قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب بحيث يكون لهذه العملة سعر ثابت لنسبة للذهب.

-تقوم على الحرية الكاملة لحركات الذهب من حيث التصدير و الاستيراد دون أية قيود.

-تقوم على علاقة طردية بين عرض النقود داخل كل دولة و بين الذهب الذي تحزره.

-قابلية الأجور و الائتمان للتغير.

في هذه الظروف إذا حدث وفقاً لظروف العرض و الطلب السائد بالنسبة للسلع وفقاً لسعر الصرف الثابت بين

عمليتي الدولتين ، إذا كانت إحدى الدولتين في حالة عجز و الأخرى في حالة فائض فإن ذلك يؤدي إلى

خروج الذهب من دولة العجز إلى دولة الفائض لتسوية قيمة العجز و لذلك فإن عرض النقود يتجه إلى

النقصان في دولة العجز بينما يأخذ في الزيادة في الدولة ذات الفائض مما يؤدي إلى انخفاض الأجور و الائتمان

في دولة العجز و ارتفاعها في دولة الفائض و هذه النتيجة يمكن التوصل إليها إما عن طريق النظرية الكمية في

النقود و عن طريق تحليل ظروف الطلب و العرض.

و النظرية الكمية للنقود تقوم كما سبق أن ذكرنا على أساس ثبات حجم المعاملات و كذلك فإن التغيير في

كمية النقود ينصب فقط على الأسعار حيث يؤدي زيادة عرضها إلى ارتفاع الأسعار و النقص في عرضها إلى

انخفاض الأسعار لذلك يؤدي خروج الذهب من دولة الفائض إلى دولة العجز إلى نقص كمية الذهب في

الأولى و زيادته في الثانية و يؤدي ذلك إلى نقص عرض النقود في دولة الفائض و زيادة عرضها في دولة العجز مما

يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأولى و انخفاض الأسعار في الثانية و يترتب على ذلك زيادة صادرات دولة العجز

، و زيادة واردات

¹أحمد فريد مصطفى، اقتصاد دولي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ص 48، 49

دولة الفائض مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لكل دولة و يمكننا أيضا الوصول إلى نفس النتيجة السابقة عن طريق تحليل ظروف الطلب و العرض فإذا كان هناك عجز لدى إحدى الدول و فائض لدى الدولة الأخرى نتيجة تغير ظروف الطلب فإن ذلك يعني أن هناك تغييرا في ظروف الطلب هذه نحو مزيد من استهلاك السلع دولة الفائض والإقلال من استهلاك سلع دولة العجز ويؤدي الانخفاض في استهلاك سلع دولة العجز إلى انخفاض الأجور والأسعار و يترتب على ذلك ارتفاع الائتمان في دولة الفائض وانخفاضها في دولة العجز وزيادة صادرات دولة الفائض وبذلك يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني-إعادة التوازن في ظل العملات الورقية:

في هذا الصدد ندرس كيفية حدوث التوازن في ميزان المدفوعات في ظل نظام العملات الورقية الإلزامية حيث يكون تقلب سعر الصرف في إطار العملة الورقية الإلزامية بحرية صعودًا وهبوطًا دون قيد بعكس الحال في نظام الذهب.

ومثل هذه التغيرات في سعر الصرف تساعد على موازنة العرض والطلب على العملات الأجنبية وذلك عن طريق تغييرها لأسعار السلع الدولية وهذا ما يؤدي بنا إلى ضرورة التفرقة بين السلع الدولية والسلع الداخلية.

و نبحث الآن عن أثر تخفيض العملة الوطنية على طلب وعرض الصادرات والواردات:

* إن تخفيض عملة الدولة (أ) بالنسبة للدولة (ب) يعني ارتفاع أثمان سلع الدولة (ب) ويؤدي هذا التغيير في الأثمان النسبية لسلع الدولتين إلى مجموعة من التغيرات فأثمان السلع الدولية في الدولة (أ) التي قامت بتخفيض عملاتها تتجه إلى الزيادة بالنسبة لأثمان السلع الداخلية في نفس الدولة ذلك أن تخفيض العملة يؤدي إلى ارتفاع أثمان الواردات من الدولة (ب) ومن ثم يزيد الطلب على السلع المنافسة للواردات في (أ) لإحلالها محل الصادرات.

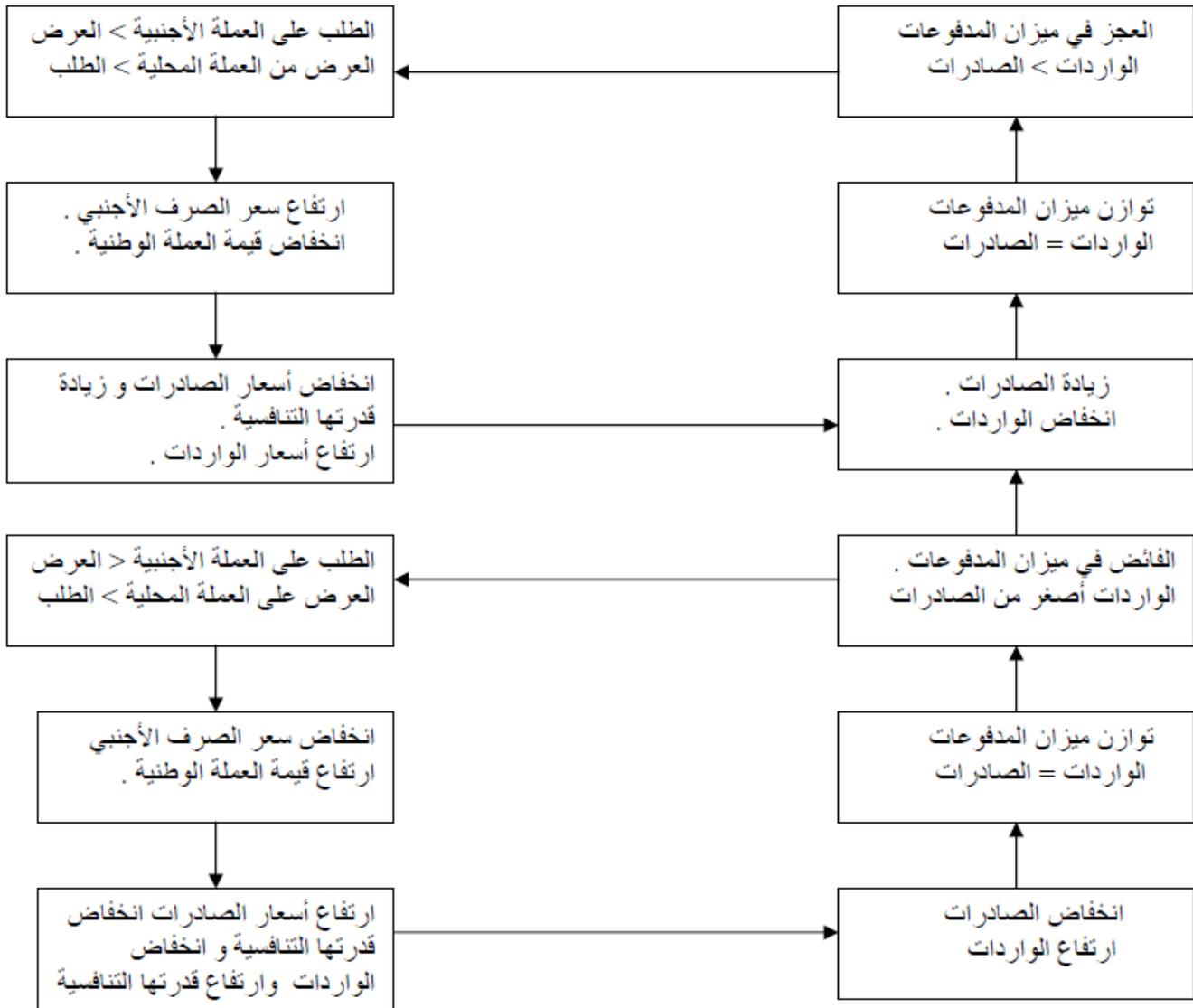
ويؤدي ذلك إلى زيادة أسعار هذه السلع المنافسة داخل الدولة (أ) على أسعار السلع الداخلية في نفس الدولة وبالمثل فإن تخفيض العملة يؤدي إلى انخفاض أثمان الصادرات من (أ) في نظر الدولة (ب) ومن ثم يزيد الطلب مما يؤدي إلى ارتفاع أثمانها بالنسبة إلى السلع الداخلية في (أ) و على ذلك فإن تخفيض عملة الدولة (أ) يؤدي إلى زيادة الأثمان النسبية لسلعها الدولية بالنسبة لأثمان سلعها الداخلية و ذلك نتيجة لزيادة الطلب الداخلي على السلع المنافسة للواردات من ناحية و زيادة الطلب الخارجي للصادرات.

* و يحدث العكس في الدولة (ب) التي ارتفعت قيمة عملتها نتيجة لتخفيض عملة الدولة الأخرى فيترتب عن ذلك ارتفاع أثمان السلع الداخلية في الدولة (ب) بالنسبة لأثمان السلع الدولية فيها.

و هكذا يؤدي تغير سعر الصرف إلى تحسين ميزان المدفوعات بشرط أن تتوفر ندرة الإحلال من الاستهلاك و الإنتاج بين السلع الدولية و السلع الداخلية.

نستخلص من ذلك أن التغيرات في أسعار الصرف في ظل نظام العملة الورقية الإلزامية تحدث تغيرات في عرض و طلب العملات الأجنبية بسبب آثارها على السلع الدولية.

وكحوصلة لعلاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات نتطرق للشكل رقم 09



خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الآلية أو الكيفية التي يؤثر بها سعر الصرف على ميزان المدفوعات و بهذا تكون قد وصلنا إلى الباب الأخير من بحثنا هذا و هو الجزء التحليلي أي دراسة حالة الجزائر.

حيث ركزنا تحليلنا في هذا الفصل على أهم عنصر في البحث سعر الصرف و الذي هو حجر الزاوية في هذا التحليل و منه أثره على ميزان المدفوعات حيث تطرقنا في هذا الطرح العلمي إلى النقاط التالية:

تطورات قيد ميزان المدفوعات في الأنظمة المختلفة (النظام الثابت الحر و كذا نظام الرقابة على الصرف). قياس التغيرات في سعر الصرف انطلاقا من أرصدة ميزان المدفوعات (الأرقام القياسية).

التخفيض الذي هو عبارة عن إجراء تقوم به الدولة في حالة العجز في ميزان مدفوعاتها و الذي يسعى إلى التقليل من حجم الواردات و زيادة الصادرات تبعا لذلك و من ثم إعادة التوازن للميزان الكلي.

و منه يعتبر سعر الصرف أحد الأدوات المهمة التي يمكن عن طريقها إعادة التوازن في ميزان المدفوعات و هذا عن طريق الرقابة على الصرف حيث يجب على الدولة المتبعة للسياسة سابقة الذكر تبني سياسة اقتصادية صارمة تحاشيا لما لها من آثار سلبية قد تأزم وضع ميزان المدفوعات إضافة إلى تغير أو تعديل قيمة العملة الوطنية.

الفصل الثالث

أثر سعر الصرف على ميزان مدفوعات الجزائر

لفترة : 2009-2013

تمهيد:

منذ الاستقلال و الجزائر تعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض باقتصادها ولعل ما زاد من الحرص على ذلك الأزمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في مطلع سنة 1986 و الناتجة عن تدهور أسعار النفط و التي أدت إلى انخفاض حصيلة الجزائر من الصادرات النفطية وكما هو معلوم فالجزائر تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية و التي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات وعليه فقد كان للأزمة تأثير كبير على الاقتصاد مما أحدث عجزا في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات و ذلك ما يعرف في الاقتصاد بالعجز التوأم إن تفاقم هذا الأمر دفع بالجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من بينها التخفيض الرسمي للدينار من أجل الحد من هذه الاختلالات .

وما عرفه العالم من مستجدات في الفترة الأخيرة و المتمثل في ميلاد العملة الأوروبية الموحدة و التي تمتاز بتقلبات مقابل الدولار الأمريكي وما لذلك من أثر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و على ميزان المدفوعات بصفة خاصة باعتبار الجزائر تتعامل بالدولار في مجال الصادرات و تتعامل باليورو في مجال الواردات خاصة وأن الكمية الكبيرة من هذه الأخيرة مصدره الاتحاد الأوروبي وعليه فإن الارتفاع في قيمة الأورو و مقابل الدولار يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات مما هي عليه وهذا ما يؤثر على الميزان التجاري بالإضافة إلى تأثير الارتفاع على احتياطي الصرف الجزائري لذلك كان لابد على الجزائر من أن تسعى إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد أو على الأقل التقليل من حدة أثر هذه التقلبات على الاقتصاد، وهذا ما سنحاول معالجته في هذا الفصل من خلال التطرق إلى مراحل تطور نظام الصرف الجزائري بالإضافة إلى معرفة أثر تخفيض الدينار الجزائري على ميزان مدفوعاتها وفي الأخير التطرق إلى مدى انعكاس تقلبات العملات الدولية خاصة الدولار و اليورو على ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الأول : تطور نظام الصرف في الجزائر

المبحث الثاني : ميزان المدفوعات وسعر الصرف خلال فترة 2009-2013

المبحث الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر

منذ الاستقلال عرف نظام الصرف الجزائري عدة مراحل كانت بداية من تطبيق نظام الصرف الثابت و وصولا إلى التعويم الموجه للدينار وعليه سنحاول في هذه النقطة التطرق إلى تطورات نظام الصرف الجزائري كالاتي:

المطلب الأول: نظام الصرف الثابت للدينار الجزائري.

لقد عرف الدينار مرحلتين تتمثل الأولى في الثبات بالنسبة لعملة واحدة و المرحلة الثانية في الثبات بالنسبة لسلة من العملات .

أولا: التثبيت بالنسبة لعملة واحدة.

أ-الانتماء لمنطقة الفرنك الفرنسي 1962-1963:

كانت الجزائر في هذه الفترة منتمية إلى منطقة الفرنك الفرنسي بالرغم من الحصول على الاستقلال أي السيادة الوطنية وقد كانت هذه المنطقة تتميز بقواعد الصرف التالية:¹

- وجود الرقابة على الصرف خاصة فيما يتعلق بالمعاملات التجارية القائمة بين منطقة الفرنك و المناطق الخارجية عن نطاقها.
- وجود حرية في التجارة الخارجية بالإضافة إلى حرية حركة رؤوس الأموال داخل حدود المنطقة.

ومن أجل مواجهة مخاطر تسرب و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و العمل على الحد من اختلال توازن ميزان المدفوعات قامت الجزائر بانتهاج ما يعرف بنظام الرقابة على الصرف كان ذلك بصدد إصدار قانون رقم 63-111 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963، حيث كان بمثابة توضيح أن الجزائر قد خرجت من منطقة الفرنك الفرنسي وأصبح لها سياستها النقدية و المصرفية المستقلة.

ب-إنشاء الدينار الجزائري و التثبيت بالنسبة للفرنك الفرنسي 1964-1973:

بموجب القانون رقم 64-111 المؤرخ في 10 أبريل 1964 تم إنشاء الدينار الجزائري و أصبح عوضا عن الفرنك الفرنسي حيث عرفت هذه الفترة التعادل الثابت لسعر الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي على أساس 1 دينار جزائري يساوي

¹ عبد العزيز مقراني، محاولة محاكاة آثار تخفيض الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص53.

1 فرنك فرنسي وحددت قيمته بمقدار 180 ملغ من الذهب وفيما يخص العملات الأخرى كانت تحدد قيمتها على أساس معدل تعادل الدينار بالفرنك الفرنسي و ذلك في إطار نظام بروتن وودز.¹

ظهرت عيوب هذا النظام حيث بمجرد انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي بالنسبة للدولار الأمريكي في أوت 1969، أدى ذلك إلى انخفاض في قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى و بانتهاء نظام بروتن وودز² وما كان له من نتائج فقد شرعت معظم الدول بتعويم عملاتها كما سحب تداول الذهب من السوق العالمية و الجزائر باعتبار ليست بمعزل عن الأحداث فكان من الضروري مراجعة سياسة سعر الصرف وذلك في سنة 1973.³

ثانيا :التثبيت بالنسبة لسلة من العملات 1973-1994:

انطلاقا من سنة 1973 قررت الجزائر تثبيت الدينار على أساس سلة مرجحة من العملات وذلك لتفادي مخاطر الصرف على أساس التبادل التجاري باعتبار العملة وسيلة للدفع و كوحدة للقياس كما توزع العملات على أساس الديون الخارجية ،باعتبار العملة كمخزن للقيمة و عليه إن الهدف من انتهاج سياسة ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات عكس ربطه بعملة واحدة من أجل الحد من تأثير قيمته بالتقلبات المستمرة لسعر صرف هذه العملة وسنحاول

من خلال الجدول أدناه تبيان أهم العملات المكونة لهذه السلة و مختلف الأوزان النسبية لك

¹ في نهاية الحرب العالمية الثانية ،شهد الاقتصاد العالمي اضطرابات في نظامه النقدي و انخفاض في معدلات التجارة ،دفع ذلك 44دولة إلى عقد مؤتمر في مدينة بروتن وودز سنة 1944، لإرساء قواعد نظام اقتصاد دولي جديد.

²انهار في مارس 1973، حيث إن كلا من الولايات المتحدة و أوروبا لهما أسبابهما لعدم رضاها عن نظام روتن وودز ،فالأولى لم يكن بمقدورها تغيير قيمة الدولار أما الثانية فقد فقدت الثقة في الدولار الذي يمثل عملة الإحتياط الدولي.

³المرجع السابق،ص،54.

جدول رقم (12): العملات المكونة للسلة المعتمدة في سنة 1973:

النسبة %	العملة
40.15	الدولار الأمريكي (USD)
29.2	الفرنك الفرنسي (FRF)
11.5	المارك الألماني (DEM)
4	الليرة الإيطالية (ITL)
3.85	الجنيه الإسترليني (GBP)
2.5	الفرنك البلجيكي (FB)
2.25	الفرنك السويدي (CHF)
2	البيزيتاس الإسبانية (ESP)
1.5	الفلورن الهولندية (NLG)
0.75	الدولار الكندي (CAD)
0.2	الكورون الدنماركي (DKK)
0.1	الكورون النرويجي (NOK)
0.5	الشلن النمساوي (ATS)
1.5	الكورون السويدي (SEK)

المصدر: بنك الجزائر

نلاحظ أن الجدول أعلاه أن الدولار الأمريكي يهيمن على نسبة مهمة في السلة تعادل 40% ثم يليه الفرنك الفرنسي بحوالي 29% و باعتبار أن عائدات الصادرات الوطنية 95% منها محروقات خاصة و أن هذه الأخيرة مقومة بالدولار الأمريكي في السوق العالمية بالإضافة إلى أن معظم وارداتها من السوق الأوروبية و معظم القروض تتحصل عليها من تلك الدول و مقومة بعملاتها بالإضافة إلى الين الياباني.

و بالتالي فإذا عرف الدولار الأمريكي تحسنا فإن هذا يزيد من قدرة الجزائر على الاستيراد و في حالة العكس فإنه يضعف من القدرة الشرائية للجزائر و فيما يخص الديون الخارجية الجزائرية فإن أي تحسن في الدولار بالنسبة للعملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض في أعباء الديون الخارجية للدولة و على سبيل المثال فقد عرفت الجزائر انخفاضا في ديونها و ذلك

بفضل تحسن في قيمة الدولار حيث انخفضت المديونية الخارجية في هذه الحالة من 17 مليار دولار و ذلك من خلال الفترة 1984-1980 و في هذه المرحلة كان الدينار الجزائري غير قابل للتحويل و ذلك للأسباب التالية:¹

- تعتبر عدم قابلية التحويل وسيلة للدفاع عن السعر التعادلي للدينار باعتبار عدم تميز البنية الاقتصادية بالتنوع و المرونة التي تمكنها من الدفاع عن العملة الوطنية .
- إن استخدام الموارد من العملة الصعبة كان يتم تحت رقابة البنك المركزي حيث كان يقوم بمنح رخصة الاستيراد للتجار المعتمدين حيث يقوم بالحد من الطلب على العملة الأجنبية وفق العرض المتاح و ذلك من أجل تثبيت سعر الدينار حسب المستوى المرغوب فيه كما سعت الرقابة على الصرف على تحقيق نوع من التوازن الخارجي بالموازاة مع التدفق للاستدانة الخارجية.

وقد عرف نظام التثبيت بالنسبة لسلة من العملات مرحلتين هامتين سنحاول تبيانها في النقاط التالية:

أ-مرحلة غير فعالة لسياسة سعر الصرف 1973-1986:

في هذه المرحلة كان لسياسة سعر الصرف المنتهجة نتائج معينة ،حيث قد سمحت إلى استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية بمعنى اقتضرت على حماية القدرة الشرائية للمستهلك و المبالغ فيها و ذلك من خلال تسعير الدينار و الأسعار الداخلية للمواد التي تعتبر أساسية و عليه تغطية الحاجات بأقل تكلفة للدولة كما يبقى تقلب الأسعار الدولية فقط للمنتجات المعنية من دون تداخلها مع تغيرات أسعار العملة الصعبة.

نستنتج مما سبق أن القدرة الشرائية للعملة الوطنية قد عرفت استقرارا على المستوى الخارجي أما على المستوى الداخلي فقد عرفت تدهورا وهذا راجع للأسباب التالية:²

- ✓ تراجع تنافسية السلع المحلية أمام الواردات السلعية.
- ✓ فرض القيود أمام التوجه إلى سوق الصرف و تطبيق البرنامج العام للواردات مما ساهم في ظهور السوق الموازية للصرف بسبب زيادة الطلب على الواردات الذي كان إما لغرض المضاربة عليها أو الطلب على السلع الكمالية من الواردات .

وقد زادت الأمور حدة و ذلك بسبب تضاعف عدم قدرة المؤسسات العمومية على تسديد ديونها بسبب ضعف الإنتاجية مما أدى إلى استمرارية ارتفاع معدلات التضخم و هذا بالموازاة مع و جود نظام لمراقبة الأسعار.

¹مولاي بوعلام ،سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1963-2003،مذكرة ماجستير غير منشورة ،فرع اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر،2005،ص،45

² Benbitour A ;l Algérie ou troisème millénaire :désif et potentialités,edition Marinoor ;Alger ;1998 ;p ;71

ب-مرحلة فعالة لسياسة سعر الصرف 1986-1994:

إلى غاية سنة 1986 لم تقم الجزائر بإحداث أي تغيير على أهداف أو وسائل سياسة سعر الصرف و لكن مع تعرضها لصدمة الأزمة البترولية في هذه الفترة و ما كان لها من آثار سلبية على مستوى الاقتصاد الجزائري فلم يعد بالإمكان الإبقاء على نفس السياسة و اضطرت الجزائر اللجوء إلى الديون و التضيق على الواردات و العمل على تغيير سياسة سعر الصرف و التقليل من المغالاة في سعر صرف الدينار الجزائري و ذلك بإجراء عدة تعديلات عليه من أجل الوصول إلى السعر التوازني حيث بدأت بالتخفيض الزاحف (غير معلن عنه) ثم اللجوء إلى التخفيض الرسمي.

ج-التخفيض الزاحف:

هو إجراء اتخذته السلطات النقدية الجزائرية خلال الفترة(1987-1990)بهدف التخفيض المستمر و غير المعلن عنه لقيمة العملة الوطنية حيث قدر سعر صرف الدينار الجزائري 4.85دينار جزائري مقابل 1دولار أمريكي ذلك في الثلاثي الثاني من سنة 1987 أما في سنة 1990 و صل التخفيض إلى 12.19دينار مقابل 1دولار بنسبة تخفيض 160٪مقارنة بسنة 1987.¹

-المرحلة الأولى من التخفيض الرسمي :

بالنظر إلى تدهور الوضع الاقتصادي كان لابد على السلطات الجزائرية انتهاج برنامج للإصلاح الاقتصادي و يسمى أيضا برنامج التثبيت حيث يهدف إلى العمل على تسوية و تصحيح مستوى الأسعار النسبية وزيادة من انفتاح الجزائر على العالم الخارجي كما يهدف أيضا إلى التقليل من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف في السوق الموازي و البحث عن إمكانية تحويل الدينار للقيام بالمعاملات التجارية وقد قامت السلطات النقدية بأول تخفيض رسمي للدينار في سبتمبر من سنة 1991 حيث قدرت هذه النسبة بـ22٪ انتقل فيها الدينار من 18.5دينار للدولار الواحد ليصبح 22.5دينار جزائري مقابل 1دولار أمريكي.²

¹ عبد العزيز المقراني، مرجع سابق، ص:58.

² مولاي بوعلام، مرجع سابق، ص:49.

المرجع السابق، ص:50.

– المرحلة الثانية من التخفيض الرسمي:

شرعت السلطات الجزائرية بمرحلة ثانية من التخفيضات المتتابة ،داخلة ضمن برنامج التعديل الهيكلي الذي اعتمد منذ مارس 1994 باستناد من صندوق النقد الدولي.

يعتبر هذا الإجراء بالنسبة للجزائر كعنصر أساسي لتحسين فعالية نظام الصرف يتوافق مع جهود الدولة وسعيها لتحسين الأداء الاقتصادي و الوصول بالدينار إلى قابلية التحويل و السعي نحو التحرير النسبي للتجارة الخارجية. وقد كانت سلسلة التخفيض للدينار الجزائري حيث وصلت نسبة التخفيض إلى 40.17% بالنسبة للدولار سنة 1994 و أصبح يعادل الدولار الأمريكي حوالي 41 دينار حيث في غضون أشهر قليلة فقط فقدت العملة الوطنية ما يقارب 70% من قيمتها خلال مرحلة التعديل الهيكلي.

وعليه يمكن القول أن سنة 1994 تعتبر البداية الأولية أو الفعلية لقابلية الدينار الجزائري للتحويل وقد كان لقابلية التحويل أثر محسوس على تثبيت و تحديد سعر الصرف حسب العرض و الطلب في سوق الصرف.

المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر.

من خلال تطبيق نظام الرقابة على الصرف فإن الدولة تسعى من وراء ذلك إلى تحسين و ترشيد استخدام ما هو متوفر لديها من العملات الصعبة و توزيعها وفقا للأولويات المحددة بمعنى هيمنة الدولة على سوق الصرف.

أولاً: مرحلة حماية الاقتصاد الوطني 1962-1970:

عرفت هذه المرحلة سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية وتخليص البلاد من الوصايا المضروبة عليها من طرف القوى الاستعمارية و ذلك بإقامة علاقة اقتصادية أوسع من بلدان أخرى و تنشيط التجارة الخارجية.

فقد كرس انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي بموجب مبادئ تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون المالي و الاقتصادي مع الدول المستعمرة حيث دفع الهروب المكثف لرؤوس الأموال عن طريق المصارف إلى ضرورة الحد من الواردات من السلع و الخدمات إلا في نطاق ما تتطلبه تنمية البلاد و بما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية و بالتالي كان لا بد على السلطات اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي تعطي طابع الصرامة في الرقابة على الصرف

ومن بين هذه الإجراءات نظام الحصص و الذي يخص كل العمليات المدفوعة بالعملات الأجنبية باعتبار هذه العمليات أصبحت خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية وعليه أصبحت كل من الواردات و الصادرات تخضع لسلسلة من إجراءات الرقابة.

وإلى جانب نظام الحصص تم إقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات الاحتكارية المسيرة مباشرة من طرف الدولة كما قامت الجزائر بتوسيع مبادلاتها التجارية عن طريق ما يعرف بسياسة تنويع العلاقات التجارية.

ثانيا -مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة1971-1977.

امتازت هذه المرحلة بانتشار كبير للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة كما عرفت أيضا عملية تسارع كبير في مستوى النشاط الاقتصادي الذي اقترن بتنفيذ كل من المخطط الأول و الثاني و كانت هذه المرحلة في واقع يسوده تنفيذ التجارة الخارجية و خاصة بالنسبة للواردات و تمثل أهم هذه القيود في التالي:¹

- إقرار ترخيص إجمالي للواردات يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات.
- تفويض إدارة و متابعة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية و المؤسسات الأجنبية.
- التخلي عن كافة النصوص التي صدرت بعد الاستقلال وذلك عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت من أجل تغطية المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.

ثالثا- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية1978-1987.

عرفت هذه المرحلة عملية إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية حيث يعطي خط عمل ثابت في مجال التجارة للجزائر، و ذلك بإقامة علاقة مباشرة بين المنتجين و المصدرين في الخارج كما يضم أيضا توسيع النظام السابق للواردات ليشمل الصادرات وهذا معناه الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم و بالتالي تكسب هذه العلاقات بين المؤسسات العمومية الوطنية و المؤسسات الأجنبية طابع الديمومة و الاستقلالية في إطار المبادلات الدولية مما يدفع إلى توحيد النصوص التي تتحكم في الصرف.

¹ مرجع سابق،ص،175.

كما تم العمل على تدعيم هذه الأحكام بالبحث عن عقود متعددة السنوات اتفاقية ثنائية مع الحكومات الأجنبية وذلك قصد حماية البلاد من كل التأثيرات السلبية التي تنتج عن علاقات القوى السائدة في مجال التجارة الخارجية.

رابعا - مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية 1988-1995.

عرفت هذه المرحلة ظهور التشريعات الهادفة إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية و تكريس الطابع التجاري لمعاملاتها و بتطبيق هذا النظام أدى إلى الرفع من القيود التي كانت عائقا أمام المؤسسات في تحقيق عملياتها مع الخارج و ذلك بإلغاء تراخيص الصادرات و الواردات السالفة الذكر وعليه تم إخضاع المؤسسات الوطنية إلى شكل آخر من الرقابة و هو ما يعرف بالموازنات بالعملات الأجنبية و بذلك تم إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد الذي كان معمولا به.¹

وقد أدى ذلك إلى تطور دور البنك المركزي و البنوك التجارية التي تقوم بالرقابة على البرنامج العام للتجارة بتفويض من البنك المركزي الذي اقتسم دور الرقابة على الصرف مع وزارة المالية و تم إنشاء لجنة الاقتراض الخارجي و مقرها البنك المركزي و التي تقوم بالمراقبة و الموافقة على منح القروض التي تفوق 2 مليون دولار وعليه في ضوء تطورات الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة كان ظهور قانون النقد و القرض في سنة 1990/04/14 ليتركز اهتمامه على الرقابة على الصرف و تصبح من اهتمام البنك المركزي و الذي أصبح يعرف ببناء على القانون بينك الجزائر.²

خامسا - نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد و القرض.

بهدف توفير شروط الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي قامت السلطات العمومية الجزائرية بمنح البنك المركزي وظيفة الرقابة على الصرف حيث شرع بموجب ذلك البنك المركزي منذ سنة 1990 في وضع الأدوات اللازمة لتدخله، و تتمثل هذه الأدوات في كافة المجالات لاسيما عمليات الاستيراد التصدير الاستثمار الأجنبي في الجزائر،

الاستثمار الجزائري في الخارج و حساب العملات الصعبة و العمليات الجارية الأخرى مستخدما مجموعة من الضوابط تتمثل في الآتي:³

— يتم تحويل الأموال إلى الجزائر أو إلى الخارج عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص لها العمل في الجزائر.

¹ المرجع السابق، ص، 179.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص، 195.

³ قطوش بشرى، فعالية السياسة المالية و سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2007، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص 114-115.

- إمكانية كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم بالجزائر بحق التحويل كما يسمح لغير المقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعتمدة.
- يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي كما يجب تأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط توفر و كفاية القدرة المالية للمستورد وتوفر الضمانات الكافية وقدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية.
- يقوم البنك الوسيط بعد استلام عائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة ثم تحويله إلى رصيده بالعملة الصعبة لدى البنك التجاري و باقي المبلغ المستحق يحول إلى حساب التاجر بالدينار كما يختلف نصيب المصدر من العملة حسب اختلاف نشاط التصدير (10% للنقل و التأمين و البنوك 20% للسياحة 50% للمحاصيل الزراعية و الصيد 100% لكل القطاعات الأخرى باستثناء المعادن و المحروقات التي تعد ملكا للمجموعة الوطنية) وبعد ذلك يدخل الدينار الجزائري في مرحلة جديدة بتطبيق نظام التعويم الموجه ابتداء من سنة 1996 بعد رفع بعض قيود الرقابة عليه.

المطلب الثالث: نظام التعويم الموجه للدينار الجزائري.

بعد عملية التخفيض الرسمي للدينار سنة 1994، قامت السلطات النقدية بتطبيق ما يعرف بنظام التعويم المدار أو الموجه لسعر الصرف و الذي طبق بواسطة ما يعرف بعملية التثبيت ثم سوق الصرف ما بين البنوك .

أولا- التثبيت من سبتمبر 1994 إلى ديسمبر 1995.

وفق التعليم رقم 61-94 المؤرخة في 28 سبتمبر 1994، و التي تنص على تطبيق نظام التثبيت و قد عرف هذا النظام في المادة رقم 2 من التعليم على أنه " تحديد قيمة الدينار بالنسبة للعمليات الصعبة الأجنبية عن طريق تقنية البيع بالمزاد للعمليات الصعبة من طرف البنك المركزي إلى البنوك التجارية".

ويعتمد هذا النظام على جلسات أسبوعية ثم يومية يقوم بتنظيمها البنك المركزي حيث عند افتتاح كل جلسة يقوم البنك المركزي بالإعلان عن سعر الصرف عند سقف معين وهو ما يعادل القيمة التي ضبطها في الجلسة السابقة، أما مبلغ العرض فيحدد على أساس أهداف سياسة سعر الصرف و عليه يقوم كل بنك مشارك بعرض المبلغ الذي يرغب فيه و كذلك بالنسبة لسعر الصرف يقوم ممثل البنك المركزي بتسجيل كل أوامر الشراء مرتبة تصاعديا لأسعار الصرف بالعملة الوطنية و بعد ذلك يحسب المبلغ الإجمالي لأوامر الشراء و يقارنه بالعرض المقدم من البنك المركزي و بالتالي ففي حالة ما إذا كان العرض أكبر من الطلب أو يساويه فإن سعر صرف الإغلاق يكون أدنى من بين

الأسعار المقترحة و إذا كان العرض أقل من الطلب يقوم البنك المركزي بإجراء عدة دورات من خلالها فيقوم بتعديل العرض للعملة المقدم و تعديل سعر الصرف الذي يقترحه لبيع العملات الأجنبية وتستمر هذه الدورات حتى يتم تحديد سعر الصرف التوازني وقد أُلغى هذا النظام في سبتمبر 1995 و استبدل بسوق الصرف بين البنوك.¹

ثانيا-سوق الصرف ما بين البنوك:

في نهاية 1995 قام بنك الجزائر بإصدار التعلية رقم 08-95 الخاصة بسوق الصرف أي تأسيس سوق الصرف المشتركة بين البنوك متنوع بأمرين تطبيقيين اتخذهما بنك الجزائر و يتعلقان:

– الأمر رقم 09-95 المؤرخ في 1995/12/23 خاص بسوق العملات.

– الأمر رقم 79-95 المؤرخ في 1995/12/27 المتعلق بتنظيم إدارة سوق الصرف المشتركة بين البنوك.

حيث يعرف سوق الصرف ما بين البنوك على أنه "سوق بين البنوك و المؤسسات المالية و الوسطاء المعتمدين و يشمل عمليات التعامل الآني و عمليات التعامل الآجل لصرف العملة الوطنية و العملات الأجنبية القابلة التحويل" وبالتالي فإن إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك يسمح للبنوك التجارية من عرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها كما تم إلغاء الحصص المحددة من جانفي 1996 حيث تعتبر بمثابة خطوة أولى و ذلك في ديسمبر من سنة 1996.²

يمكن للبنك المركزي التدخل في السوق و ذلك بواسطة الإيرادات الناتجة عن تصدير المحروقات حيث في هذه الحالة يعتبر البنك المركزي المورد الوحيد للعملة الصعبة وعليه يصبح له دور سيادي في سوق الصرف بين البنوك وقد تم تقسيم سوق الصرف الى قسمين: سوق الصرف العاجل و سوق الصرف الآجل غلا أن هذا الأخير عمليا لم يتم استعماله بعد.

إن إيرادات البنوك من العملة الصعبة تحصل عليها إما عن طريق الشراء في سوق الصرف أو عن طريق إيراداتها من الصادرات خارج المحروقات و المنتجات المنجمة بالإضافة إلى المبالغ المتحصل عليها من القروض بالعملات الصعبة، سواء لحساب البنوك أو لحساب زبائنه و تستعمل هذه الإيرادات لغرض تغطية العمليات مثل عملية استيراد السلع و الخدمات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين إعادة التحويل و التسبيقات على الإجراءات خارج المحروقات تسديد الآجال الخاصة بالمديونية الخارجية و بالتالي بدخول قابلية التحويل للدينار حيز التنفيذ قام البنك المركزي سنة 1996

¹ المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي، مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، دورة جوان 2005، ص17
² بطاهر علي، سياسة التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00، السداسي الثاني، 2004، ص:190

بمنح التفويض للبنوك التجارية بالتحويل الجاري للدينار بالعملة الصعبة و هذا في حدود ما هو مسموح به فيما يخص المعاملات التالية:

- نفقات التعليم في الخارج.
 - نفقات العلاج الطبي للمواطنين في الخارج.
 - المواطنين الذين تم ترشيحهم للحج.
 - السفر إلى الخارج بهدف زيارة الأقارب.
- كما تم إلغاء بعض القيود الأخرى طبقا لتعليمية رقم 08-97 المؤرخة في 28 أوت 1997 و التي تسمح بإعطاء حق الصرف للمسافرين إلى الخارج في حدود سقف 15000 دينار جزائري و لعل مما سبق تم لجوء الجزائر إلى إتباع نظام تحرير سعر الصرف لا بد من معرفة الأهداف و الأبعاد وراء عملية التحرير.

ثالثا-أهداف تحرير صرف الدينار الجزائري:

كان لتحرير الدينار الجزائري مجموعة من الأهداف سنحاول أن نبينها في النقاط التالية:¹

- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية و تقليص الفارق بين السعر الرسمي و السعر الموازي.
- الحد من نشاط السوق الموازي و ذلك بتحسين و تكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل و الصرف بأقل تكلفة.
- العمل على تخفيض الواردات و زيادة الصادرات من أجل تحسين و وضع الميزان التجاري،
- ترشيد الاستهلاك باعتباره يساهم في ارتفاع أسعار الواردات مما يؤدي إلى رشاده المستهلك، وبالتالي انخفاض الواردات غير الأساسية.
- السماح للدينار الجزائري من الأثير و التأثير بكل التغيرات التي يمكن أن تمس الاقتصاد .
- المساهمة في تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو و تشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية و تشجيعها على الإنتاج بهدف إحلال الواردات.
- يلزم المؤسسات الاقتصادية و البنوك و المؤسسات المالية على انتهاج التدابير اللازمة لتعزيز الرقابة الداخلية و الخارجية لمواجهة مختلف المخاطر المرتقبة مثل مخاطر الصرف.

¹ بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقره-بومرداس-ديسمبر 2005، ص:12-13

– الحد من هروب رؤوس الأموال و تحويلها إلى الخارج مما يساعد على إعادة أشكال تمويل مختلفة للإستثمار سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

– السعي و العمل على تحسين زيادة المنافسة البنكية من خلال الجودة و ترقية الخدمات المصرفية.

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات وسعر الصرف خلال فترة 2009 – 2013

سمح التراكم المعترف للاحتياطيات الرسمية للصرف ابتداء من سنة 2001 بالرغم من قفزة واردات السلع والخدمات بتحقيق الانخفاض القوي للدين الخارجي خلال الفترة الثانية من عشرية 2000 ساهمت عناصر السلامة الهامة هذه وبشكل واسع، في الحد من تسرب خطر العدوى المالية البحتة للجزائر أمام تزايد حدة الأزمة المالية الدولية في 2008 و ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية في 2009 وبالتالي فقد سمحت هذه العناصر بمواجهة آثار الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009 .

بعد تحسّن الوضعية المالية الخارجية ومؤشرات المديونية الخارجية في سنة 2010 تميزت سنتي 2011 و 2012 بتعزيز قابلية استمرار ميزان المدفوعات الخارجية كما يُمكن اعتبار الوضعية الجيدة للدين الخارجي للجزائر أداءا تاريخيا أمام محيط دولي متميز بحدة المخاطر السيادية مع ذلك كان أداء ميزان المدفوعات أقل شأنا في 2013 ويرجع هذا أساسا لارتفاع القوي لواردات السلع المرفق بتقلص الصادرات من المحروقات.

واصل بنك الجزائر خلال سنة 2013 إتباع السياسة النشطة لسعر الصرف – التعميم الموجه – بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية ابتداء من منتصف سنة 2013 والتي حملت في طياتها ضغوط قوية على عملات البلدان الناشئة في ظرف كهذا يهدف تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين المصارف الحفاظ على الاستقرار المالي الخارجي.

المطلب الأول: ميزان المدفوعات والدين الخارجي.

إن التعزيز المتواصل لقابلية الاستمرار لميزان المدفوعات خلال ستة سنوات متتالية (2003-2008) بصفته أساس الاستقرار المالي الخارجي المستعاد ابتداء من سنة 2001 قد سمح بإرساء بتطوير قدرة الوضعية المالية الخارجية للجزائر على مقاومة الصدمات الخارجية مثل الصدمة الكبيرة لسنة 2009

في حين وعلى الرغم من صلابة وضعية الاحتياطيات الرسمية للصرف وكذا قابلية الاستمرار الجيدة للدين الخارجي للجزائر في محيط دولي يتميز بعودة التقلبات المالية فإن وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2013 تترجم مدى هشاشته بالنظر إلى ارتفاع مستوى الواردات من السلع حتى ولو كان جزء من هذه الواردات موجهة للإنتاج والاستثمار.

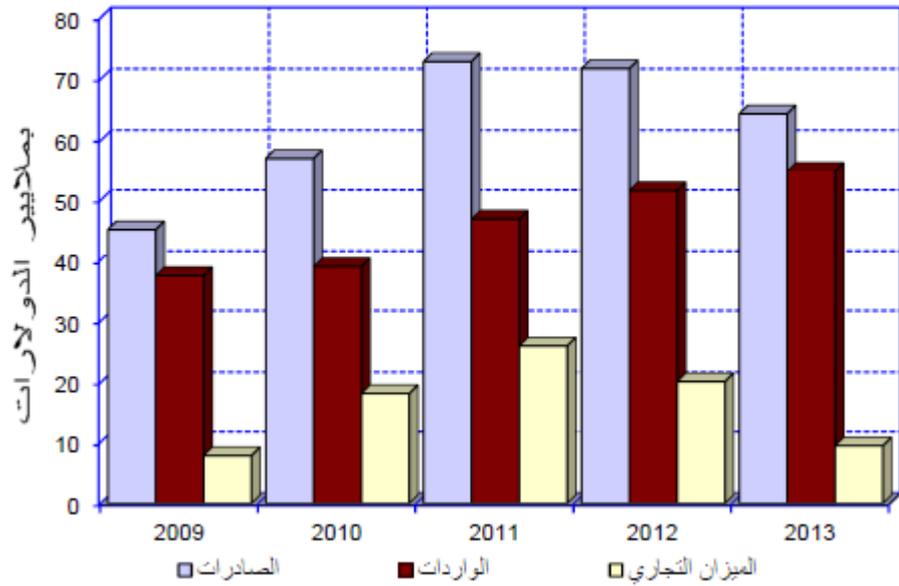
أولا- وضعية ميزان المدفوعات: المحافظة على قابلية الاستمرار أمام مخاطر في تزايد

يؤكد تطور الميزان الجاري الخارجي خلال سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات كما يشهد على ذلك التطور المسجل خلال الثلاثين الثاني والثالث في ظرف يتميز باستمرار المنحى التصاعدي للواردات من السلع خلال 2013 بعد الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009 حيث انخفض سعر البرميل إلى 62,3 دولار والمتبوعة بقابلية استمرار معززة لميزان المدفوعات الخارجية في (111,05 دولار للبرميل)

سجلت سنة 112,94 دولار للبرميل وفي 2011 2012 2013 فائضا طفيفا في الميزان الجاري الخارجي بمتوسط سعر قدره 109,55 دولار.

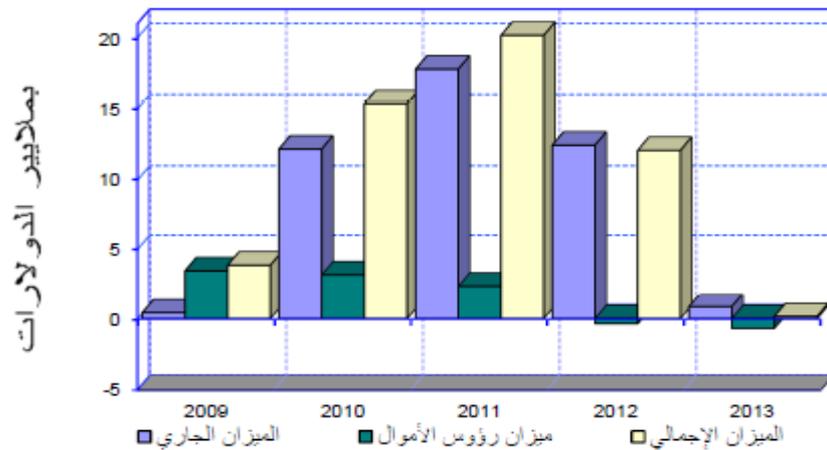
تقلب متوسط السعر الشهري للبتروول خلال سنة 2013 بين 101,45 و 115,79 دولار و 112,51 دولار للبرميل (مقارنة بالثلاثي) للبرميل بعد ارتفاع في الثلاثي الأول من 2013 110,24 دولار للبرميل عرف متوسط السعر الثلاثي للبتروول الخام الأخير لسنة 2012 انخفاضا خلال الثلاثي الثاني من 2013 ليصل 104,40 دولار للبرميل (-7,21 %) مؤديا إلى متوسط سداسي قدره 108,55 دولار بالمقابل لوحظ تحسنا في الأسعار خلال الثلاثين الثالث والرابع من سنة 2013 لتبلغ 110,59 دولار للبرميل و 110,63 دولار للبرميل على التوالي. كنتيجة لذلك وتحت أثر التراجع القوي للكميات المصدرة من المحروقات (-7,37 %) تقلصت قيمة المحروقات المصدرة بواقع 10,27 % خلال السنة قيد الدراسة مقارنة بسنة 2012، حيث بلغت 63,33 مليار دولار في 2013 (70,58) مليار دولار في 2012 بمبلغ سداسي في انخفاض من 32,27 إلى 31,06 مليار دولار هذا وتأثرت الصادرات من المحروقات بتطور الكميات المصدرة أكثر مما تأثرت بأسعارها بالفعل تقلصت قيمة المحروقات المصدرة بواقع 17,2 % خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 (14,61 مليار دولار مقابل 17,66 مليار دولار في الثلاثي الأول) في حين لم تتقلص أسعارها خلال نفس الفترة إلا بواقع 7,2 % متبوعة باستقرار في الثلاثي الثالث عند 14,60 مليار دولار رغم ارتفاع الأسعار ب 5,9 % خلال الفترة بعد ذلك ارتفعت قيمة الصادرات من المحروقات إلى 16,46 مليار دولار في الثلاثي الرابع لسنة 2013 أي تزايداً في القيمة قدره 12,7 % بينما استقرت الأسعار بين الثلاثي الثالث والرابع عند 110,6 دولار للبرميل.

التجارة الخارجية



الشكل رقم 11:

أرصدة ميزان المدفوعات



أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فقد سجلت استقرار عند 1,1 مليار دولار في 2013 مقارنة بالمستوى المسجل في 2012 و 2011 ، مؤكدة الضعف الهيكلي في ظرف يتميز بميل تصاعدي للوتيرة السنوية لواردات السلع.

سجلت واردات السلع fob ارتفاعاً قدره 6,8 ٪ خلال الفترة قيد الدراسة مقارنة بسنة 2012 بالغة 55,06 مليار دولار مقابل 51,57 مليار دولار خلال السنة السابقة إنّ هذا المستوى من الواردات غير قابل للاستمرار وذلك بالنظر إلى طابع الصادرات سواء من جانب الحجم أو القيمة إنّ مستوى كهذا من الواردات بعد المستويات المرتفعة المسجلة في 2011 و 2012 يُناقض الهدف المرتقب للإجراءات الاحترازية المتخذة في 2009 لمواجهة الصدمة الخارجية على وجه الخصوص عن طريق تعزيز تدابير تتبع المدفوعات الخارجية بموجب العمليات الجارية التي تمت بحسن النية وكذا تدابير مكافحة السوق الموازية.

تُشير المعطيات الثلاثية إلى منحى تصاعدي للواردات خلال السداسي الأول لسنة 2013 في حين سجل الثلاثي الثالث تراجعاً في الواردات fop لتصل 12,47 مليار دولار (15.09 مليار دولار في الثلاثي الثاني مقابل 14,21 مليار دولار في الثلاثي الأول) لتبلغ بعد ذلك 13,30 مليار دولار بموجب الثلاثي الرابع مؤكدة تقلص واردات السلع خلال السداسي الثاني تحت تأثير تراجع الواردات من المنتجات البترولية والسلع الغذائية والمواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة ومواد التجهيز للتذكير إنّ استمرار قفزة الواردات للسلع في 2012 كان مجرأ بالارتفاع الحاد لكل من واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية وواردات منتجات البترول بينما تراجعت واردات مواد التجهيز الصناعية.

ميزان المدفوعات

2013	2012	2011	2010	2009	
(بملايير الدولارات الأمريكية ؛ بإستثناء تعليمات مخالفة)					
0,831	12,418	17,766	12,149	0,402	الرصيد الخارجي الجاري
9,384	20,167	25,961	18,205	7,784	الميزان التجاري
64,377	71,736	72,888	57,090	45,186	الصادرات (f.o.b)
63,327	70,583	71,661	56,121	44,415	المحروقات
1,050	1,153	1,227	0,969	0,771	أخرى
-54,993	-51,569	-46,927	-38,885	-37,402	الواردات (f.o.b)
-6,825	-7,006	-8,805	-8,340	-8,696	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
3,914	3,822	3,745	3,567	2,986	دائن
-10,739	-10,828	-12,550	-11,907	-11,682	مدين
1,511	2,006	2,020	0,266	1,219	خارج الميزان التجاري
-0,967	-0,361	2,375	3,177	3,457	رصيد حساب رأس المال
	-0,009				حساب رأس المال
1,691	1,541	2,045	3,478	2,546	الإستثمار المباشر (الصافي)
-0,384	-0,587	-1,081	0,136	1,515	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,062	0,266	0,067	0,575	2,198	السحب
-0,446	-0,853	-1,148	-0,439	-0,683	الإهلاك
-2,274	-1,306	1,411	-0,437	-0,604	الأخطاء و السهو، صافي
0,134	12,057	20,141	15,326	3,859	الرصيد الإجمالي
-0,134	-12,057	-20,141	-15,326	-3,859	التمويل
-0,239	-12,216	-20,035	-14,996	-2,278	زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)
					إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
0,167	0,195	0,102	-0,078	0,089	حقوق أخرى للإستلام ناتجة عن التوظيف
				-1,670	مخصصات حقوق السحب الخاصة
-0,062	-0,036	-0,208	-0,252	0,000	وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي
					للتذكير :
194,012	190,661	182,224	162,221	148,910	الإحتياطيات الإجمالية (بدون ذهب)
35,419	36,667	36,765	38,326	36,405	بعدد أشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل
109,550	111,045	112,943	80,150	62,250	سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)

* وضعية مؤقتة

المصدر : بنك الجزائر ، المديرية العامة للجمارك

خلال الفترة قيد الدراسة فقد بلغت 19,3 % من إجمالي لواردات في 2013 منتجات شبه تامة الصنع أما مساهمة 2013 واحتلت المرتبة الثانية بواقع 18,5 % وعرفت تزايدا قدره 6,5 % خلال السنة 2013 مقارنة بالسنة السابقة بالتالي إنّ الارتفاع المعبر لواردات السلع المخصصة لاستغلال أداة الانتاج والاستثمار (منتجات نصف مصنعة و سلع التجهيز الصناعية والزراعية) يُفسّر بواقع 90,2 % ارتفاع إجمالي الواردات لسنة 2013 وهو اتجاه موافق مقارنة بسنة 2012 التي تميزت كما سبق ذكره بارتفاع حاد في واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية كما شهدت هذه الفئة الأخيرة من الواردات التي تشغل المرتبة الثالثة بحصة قدرها 19,1 %، انخفاضاً في معدل نموها ليصل 12,1 % في وقت بلغت فيه مساهمتها في ارتفاع إجمالي الواردات معدل 32,6 % . من جهة أخرى وبحصة قدرها 16,4 % ومرتبة رابعة تزايدت ب 6,3 % وساهمت بواقع 15,2 % في ارتفاع إجمالي الواردات (المواد الغذائية) واردات التي تشغل المرتبة الخامسة في (طاقة ومواد التشحيم) بالمقابل سجلت واردات المجموعة

هيكل إجمالي الواردات 7,5 %، تراجعاً قدره 11,2 % لتبلغ قيمتها 4,139 مليار دولار في 2013 . مقابل 4,659 مليار دولار في 2012 .

بعد فائض قدره 3,85 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2013 وهو أداء أحسن من ذلك المسجل في الثلاثين الثالث والرابع من سنة 2012 سجل الميزان التجاري عجزاً 0,18 مليار دولار متأثراً أساساً بتقلص صادرات خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 3,67 مليار المحروقات مع بقائه مسجلاً فائضاً بموجب السداسي الأول من سنة 2013 دولار بعد ذلك أعيد تشكيل الفائض التجاري 2,31 مليار دولار خلال الثلاثي الثالث نتيجة للتقلص الذي عرفته الواردات من السلع خلال هذا الثلاثي مما يشير إلى اتجاه موافق مدعم باستقرار صادرات المحروقات عرف الفائض التجاري خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013 تحسناً 3,41 مليار دولار ليبلغ 9,32 مليار دولار بموجب كل السنة قيد الدراسة 25,96 مليار دولار في 2011 وهذا يعكس مقابل 20,17 مليار دولار في 2012 هشاشة الميزان التجاري أمام الصادرات من المحروقات التي تشهد تقلصاً من حيث الحجم في ظرف يتميز باستمرار ارتفاع الوتيرة السنوية للواردات من السلع حتى ولو عرف السداسي الثاني من 2013 انخفاضاً وهو اتجاه موافق إذ يقل مستوى واردات السلع حتى من ذلك المسجل في السداسي الثاني من 2012 .

أما فيما يتعلق بواردات الخدمات خارج دخل العوامل التي استقرت بمبلغ سداسي في حدود 5 مليار دولار خلال سنة 2013 فقد عرفت تراجعاً طفيفاً مقارنة بسنة 2012 وساهم هذا الاتجاه الموافق في التقلص الطفيف في عجز بند الخدمات خارج دخل العوامل الذي بلغ 6,82 مليار دولار في 2013 مقابل 7,00 مليار دولار في 2012

تحت أثر انخفاض التحويلات الصافية التي بلغت 2,78 مليار دولار مقابل 3,16 مليار دولار خدمات « في 2012 والتي مثلت أداءً تاريخياً، وأثر التوسع الطفيف في عجز بند 4,51 مليار دولار في ظرف تميز باحتفاظ الاحتياطي الفدرالي الأمريكي « العوامل بمستوى منعدم تقريباً لمعدله التوجيهي منذ ظهور الأزمة الاقتصادية الدولية، أفضّل (FED) الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية سنة 2013 بفائض قدره 0,83 مليار دولار بعدما سجل خلال التسعة أشهر الأولى من السنة قيد الدراسة عجزاً قدره 0,85 مليار دولار

يمثل الأداء لميزان المدفوعات الخارجية في الثلاثي الرابع أداءً معتبراً بحيث سمح الفائض المسجل 1,69 مليار دولار بتعويض بشكل واسع العجز المسجل خلال التسعة أشهر الأولى والذي خصّ أساساً الثلاثي الثاني 1,55 مليار دولار بينما يعتبر الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية المسجل في 2013 جد ضعيفاً مقارنة بسنة 17,77 مليار دولار هذا ما يترجم على وجه 12,42 مليار دولار (و2012) (2011) الخصوص التآكل الواضح للفائض في الادخار على الاستثمار الذي ميّز السنوات الثلاثة عشر الأخيرة من هذا الجانب فإن سنة 2013 سنة تماثل سنة 2009 لكن في غياب صدمة خارجية مجسدة بانخفاض أسعار المحروقات.

بالنظر إلى استقرار أسعار البترول وانخفاض الواردات في السداسي الثاني من سنة 2013 فإنّ التآكل القوي في فائض الحساب الجاري الخارجي يستدعي النظر في القدرة على تصدير المحروقات من حيث الحجم إضافة لذلك يبدو أنّ جهودات تشجيع الصادرات خارج المحروقات لم تأتي بكامل الأثر المرجوة رغم التدابير المتخذة من قبل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر في 2011 وأنّ ما تحقق في مجال استبدال الواردات لم يرقى إلى مستوى التطلعات على وجه الخصوص إنّ الحصة النسبية لواردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية ضمن إجمالي الواردات قد عرفت تزايداً قوياً بين 2010 (14,5٪) و 2013 (19,1٪).

على الرغم من التحسن النسبي في بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة سجل حساب راس المال صافي رؤوس الأموال الرسمية 1,96 مليار دولار في وضعية عجز لبند والعمليات المالية عجزاً يقدر ب 0,62 مليار دولار بموجب سنة 2003 وكنتييجة لذلك أقل إجمالي ميزان المدفوعات الخارجية بفائض لا يتعدى 0,13 مليار دولار فقط أي 12,06 مليار دولار شبه استقرار بعد الفائضين المعتبرين المسجلين في سنتي 2012 و 2014 وهو أضعف أداء منذ سنة 2000 سنة إعادة تشكيل 2011 / 1999 الموجودات الخارجية عقب الصدمة الخارجية في 1998 إجمالاً، بلغ قائم احتياطات الصرف باستثناء الذهب 194,012 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 190,661 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012 في وضعية تدفق ضعيف للاحتياطات مرفق بأثر التثمين وانخفاض مستواها إلى 189,750 مليار دولار في نهاية جوان 2013 تحت أثر عجز الميزان الجاري في السداسي الثاني قبل أن يصعد إلى 191,866 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2013 إذا كانت زيادة الاحتياطات ضعيفة مقارنة بسنتي 2011 و 2012 فإنّ الوضعية المالية الخارجية للجزائر بقيت متينة معززة

بمستوى منخفض تاريخياً للدين الخارجي 3,396 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 3,694 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012 يتجاوز مستوى الاحتياطات المتراكمة عتبات الكفاية المعتادة للبلدان الناشئة مما يسمح للجزائر بمواجهة الصدمات الخارجية المحتملة والحفاظ على الاستقرار الخارجي.

واصل بنك الجزائر في سنة 2013 التسيير الحذر للاحتياطات الصرف الرسمية معزّزاً أكثر فأكثر المتابعة الصارمة والتسيير الجيد للمخاطر لا سيما بواسطة تدابير احترازية ملائمة لحماية راس مال الاستثمارات من أي خسارة وسعياً في نفس الوقت إلى تحقيق مستوى مقبول من العوائد أخذاً بعين الاعتبار استمرار وضعية معدلات فائدة عالمية ضعيفة.

في نهاية 2013 سجلت الاقتراضات العمومية لعشر سنوات في الولايات المتحدة عائداً قدره 3,03٪ مقابل 1,92٪ للأوراق المالية العمومية الألمانية من نفس الأجل من جهة أخرى يساهم التسيير الحذر للاحتياطات الرسمية

للصرف لبنك الجزائر في الاستقرار المالي الخارجي على المدى المتوسط في ظرف يتميز بإدارة مرنة لسياسة سعر الصرف الفعلي للدينار لإبقائه قريبا من مستواه التوازني الأساسي.

ثانيا- تعزيز قابلية الاستثمار للدين الخارجي.

بعد أزمة الدين الخارجي التي عقبته الصدمة الخارجية لسنة 1986 والتي أدت إلى إعادة جدولة الدين الخارجي بين 1994 و 1998 انتهجت الجزائر استراتيجية تقليص المديونية الخارجية عن طريق تسديدات مسبقة هامة خصوصا ما بين 2004 و 2006 وكانت سنة 2006 حاسمة حيث عرفت انخفاضا قويا للدين العمومي الخارجي هذا ما سمح بتقليص معتبر للتعرض المالي للجزائر تجاه باقي العالم وذلك قبل بداية الأزمة المالية الدولية إلا بقليل.

وكإحدى إرساءات صلابة الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر التي تبقى صلبة فإن 3,396 مليار دولار وهو أدنى مستوى إجمالي الدين الخارجي في نهاية 2013 تاريخيا يشير إلى استمرار تقليص المديونية الخارجية في وضع مالي دولي يتميز منذ عدة سنوات بحدة المخاطر السيادية.

بعد استقرار بين 2006 و 2010 حول 5,6 مليار دولار (5,536 مليار دولار في نهاية (2010، انخفض قائم إجمالي الدين الخارجي في 2013 للسنة الثالثة على التوالي (3,396 مليار دولار مقابل 3,694 مليار دولار في نهاية 2012 و 4,410 مليار دولار في نهاية 2011)

فيما يخص قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل فقد انخفض إلى 2,068 مليار دولار في نهاية 2013 مقابل 2,489 مليار دولار في نهاية 2012 مؤكدا بذلك الاتجاه التنازلي الذي عرفه منذ 2004 من 21,411 مليار دولار في نهاية 2004 انخفض هذا القائم إلى 5,062 مليار دولار في نهاية 2006 سنة الانخفاض القوي للدين الخارجي بواقع 11,580 مليار دولار تواصل التقلص في 2007 و 2008 بحيث أنّ التعرض المالي الضعيف للجزائر قبل ظهور الأزمة المالية الدولية بقليل قد شكّل عنصرا هاما للسلامة تجاه العدوى المالية التي مسّت العديد من البلدان الناشئة منذ سنة 2008 اقفلت سنة 2011 بمبلغ قدره 3,268 مليار دولار بعد انتقال إلى 4,841 مليار دولار في نهاية 2008 ثم إلى 3,758 مليار دولار في نهاية 2010 .

للتذكير يتضمن قائم الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل ديونا تتم التعاقد بشأنها من طرف مؤسسات خاصة ذات رؤوس أموال أجنبية قامت باستثمارات مباشرة في الجزائر كما يجدر التذكير أن سنة 2009 شهدت إدخال إجراءات تشريعية تحد من التمويل الخارجي للاستثمارات في إطار الشراكة تفضيلا للجوء إلى الادخار الداخلي المتزايد في ظرف يتميز بملاءة معززة.

قائمة الدين الخارجي وهيكله

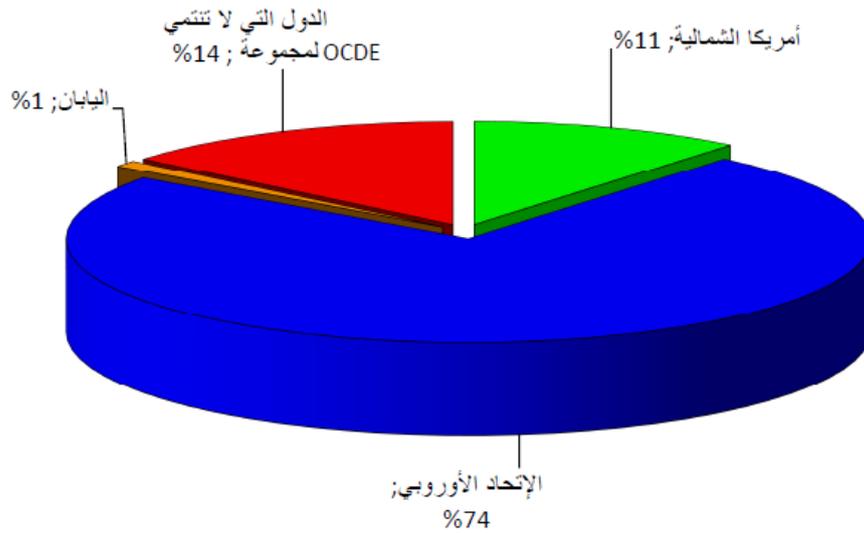
2013	2012	2011	2010	2009	
(بملايير الدولارات الأمريكية)					
0,002	0,007	0,008	0,009	0,010	قروض متعددة الأطراف
0,100	0,100	0,100	0,100	0,100	إصدارات سندية
1,498	1,780	2,442	2,830	3,169	قروض ثنائية الأطراف
1,189	1,288	1,800	2,017	2,157	قروض حكومية مباشرة
0,309	0,492	0,642	0,813	1,012	قروض مشتري و مورد مضمونة
0,128	0,234	0,283	0,315	0,473	قروض مالية
0,128	0,234	0,283	0,315	0,473	قروض مالية و قروض الإيجار
-	-	-	-	-	عمليات إعادة الهيكلة
-	-	-	-	-	تمويل التسبيقات
0,000	0,003	0,003	0,009	0,035	قروض تجارية غير مضمونة
0,000	0,003	0,003	0,009	0,035	قروض الموردين
-	-	-	-	-	قروض أخرى
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	قروض إعادة الجدولة
-	-	-	-	-	دائنون رسميون
-	-	-	-	-	دائنون آخرون
1,728	2,124	2,836	3,263	3,787	المجموع الجزئي
0,340	0,365	0,432	0,495	0,569	دعم الشركات الأصلية لفروعها في الجزائر *
2,068	2,489	3,268	3,758	4,356	مجموع الديون متوسطة و طويلة الأجل
1,328	1,205	1,142	1,778	1,331	مجموع الديون قصيرة الأجل **
3,396	3,694	4,410	5,536	5,687	مجموع الدين الخارجي

* يدرج لميزان المدفوعات، دعم شركات الأصلية لفروعها في الجزائر ضمن بند «إستثمارات خارجية مباشرة»
 ** لمدة إبتدائية أقصاها سنة

المصدر : بنك الجزائر

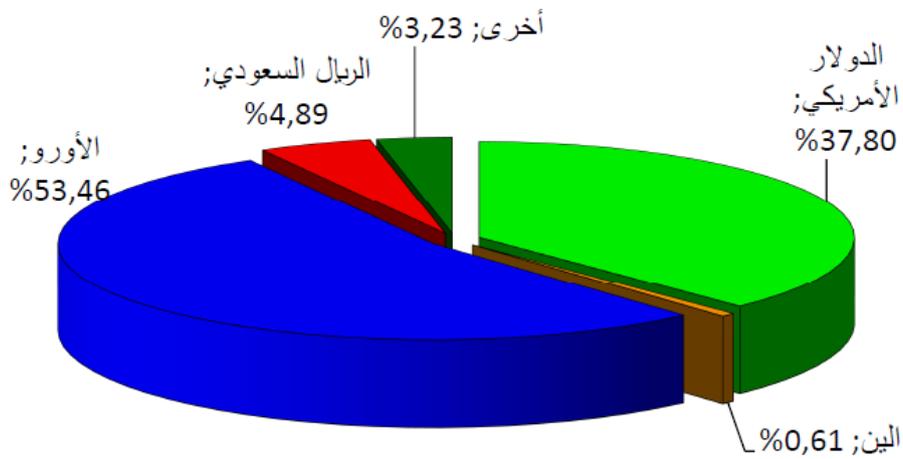
الشكل رقم 12:

التوزيع الجغرافي للدين الخارجي في 2013/12/31



الشكل رقم 13:

هيكل الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل حسب العملة في 2013/12/31



سجل الدين الخارجي قصير الأجل الذي يتمثل أساسا في قروض المشتركين وتسيقات الشركات الأم إلى فروعها في الجزائر ارتفاعا إلى 1,328 مليار دولار في نهاية 2013 و 1,205 مليار دولار في نهاية 2012 و 1,142 مليار دولار في

نهاية 2011 مع بقائه 1,778 مليار دولار يقع هذا الدين قصير الأجل دون المبلغ الذي عرفه في نهاية 2010 أساسا على عاتق زبائن البنوك الخاصة الذين يفضلون قروض المشتركين لتمويل وارداتهم.

يؤكد توزيع قائم الدين المتوسط والطويل الأجل حسب نوع القروض في نهاية 2013 هيمنة القروض ثنائية الأطراف التي بلغت 1,498 مليار دولار 1,780 مليار دولار في نهاية 2012 تقلصت هذه الفئة من القروض بنسبة 15,84٪ في 2013 وتمثل 72,43٪ من قائم الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل 71,51٪ في 2012 و 74,72٪ في 2011 وتتوزع هذه القروض ثنائية الأطراف بواقع 79,37٪ كقروض حكومية و 20,63٪ كقروض تجارية مضمونة أما فيما يخص القروض المالية التي تتمثل أساسا في قروض الشركات الأم إلى فروعها في الجزائر فقائمها المقدر ب 0,568 مليار دولار في نهاية 0,699 مليار دولار في نهاية 2012 يمثل حصة نسبية تقدر ب 27,47٪ من 2013 قائم الدين المتوسط والطويل الأجل.

يبرز تأثير الانخفاض القوي للدين الخارجي خلال النصف الثاني من السنوات 2000 من خلال المؤشرات المعبرة في هذا المجال كما تشهد على ذلك قابلية الاستمرار الجيدة للدين الخارجي في نهاية 2013 .

وعلى وجه الخصوص تراجعت خدمة الدين الخارجي إلى 0,844 مليار دولار في نهاية 2012 أي أدنى 0,520 مليار دولار في نهاية 2013 مستوى خلال الخمس سنوات الأخيرة بمبلغ قدره 0,470 مليار دولار بموجب الأصل للتذكير انخفضت خدمة الدين السنوي إلى أقل من واحد مليار دولار منذ سنة 2009 0,666 مليار دولار في (2010 بعد التسديدات الهامة المسبقة التي تمت في سنة 2006 وكتيجة لذلك بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي 0,76٪ في 2013 مقابل 2,1٪ في 59٪ في 1999 يؤكد هذا المستوى المنخفض جدا للسنة الخامسة على التوالي 2009 قابلية الاستمرار الجيدة للدين المتوسط والطويل الأجل على وجه الخصوص فإن حصة خدمة الدين الخارجي القائمة على عاتق ميزانية الدولة 0,118 مليار دولار مقابل 0,480 مليار دولار في 2012 لم تمثل سوى نسبة 0,17٪ من خدمة الدين الخارجي الكلية في 0,68٪ في 2012 في ظرف يتميز بضعف تعرض المالية العامة للدين 2013 الخارجي بالفعل لم يبلغ الدين العام الخارجي سوى 0,834 مليار دولار في نهاية 2013 مقابل 16,529 مليار دولار في نهاية 2003 .

فيما يخص هيكل الدين حسب العملة الصعبة يتبين أنّ حصة الدولار انخفضت لتصل 38٪ في 2013 مقابل 42٪ في نهاية 2012 و 46٪ في نهاية 2011 في حين ارتفعت 50٪ في نهاية 2011 مع بقاء الحصص حصة الأورو إلى 53٪ في نهاية 2013 النسبية للعملة الأخرى جد منخفضة إنّ الانعدام شبه الكلي لتعبئة الدين في 2012 جعل أثر سعر الصرف يلعب دورا منزاوية تسمين قائم الدين في نهاية 2012 على عكس انخفاض قيمته في سنة 2012 عرف سعر الأورو زيادة في قيمته ب 3,37٪ بمتوسط سنوي مقابل الدولار في 2013 منتقلا من 1,2848 دولار لواحد أورو في 2012 إلى 1,3281 دولار لواحد أورو في 2013 سجل قائم الدين الخارجي انخفاضا طفيفا في 2012 إنّ هذا المستوى الجدد منخفض للقائم يقلل بشكل معتبر من تأثير التقلبات المتزايدة لأسعار الصرف للعملة الرئيسية التي حدثت في 2013 على الدين الخارجي للجزائر.

أما فيما يخص توزيع الدين متوسط وطويل الأجل حسب معدلات الفائدة ثابتة مقابل متغيرة فقد ارتفعت حصة المعدلات الثابتة لتصل نسبة 90٪ في 2013 بعد استقرار بين 85٪ و 84٪ بين 2010 و 2012 بلغ متوسط المعدلات السنوية الثابتة للدين متوسط وطويل الأجل 2,05٪ في 2013 مقابل 2,11٪ في 2012 و 2,36٪ في 2010 و 2,35٪ في 2008

تؤكد المؤشرات الأخرى للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل التحسن الواضح في وضعية المديونية الخارجية، حيث واصلت نسبة قائم الدين المتوسط والطويل الأجل إلى إجمالي 1,64٪ في 2011، 1,22٪ في 2012 الناتج الداخلي تراجعها إلى 1,0٪ في 2013 و 2,33٪ في 2010 مقابل 35,2٪ في 2003 و 16٪ في 2005 وسجلت سنة 2006 تسديدات مسبقة هامة إضافة إلى ذلك أصبح قائم إجمالي الدين الخارجي لا يمثل سوى 5٪ من صادرات السلع والخدمات في 2013.

إجمالا يعد كل من المستوى الجدد منخفض للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل والارتفاع الضعيف للدين قصير الأجل في 2013 بعد تراجعته القوي في 2012 وكذا المستوى الجدد متدني لخدمة الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل البالغ نسبة 0,76٪ من صادرات السلع والخدمات ومؤشرات معبرة عن قابلية استمرار الدين الخارجي للجزائر وهو أداء أكثر اعتبارا بالنظر إلى المحيط الدولي الذي يتميز باستمرار حدة المخاطر السيادية في البلدان المتطورة وتزايد احتياجات التمويل الخارجي لكثير من البلدان الناشئة والبلدان النامية والتي عرفت العديد منها خروج معتبر لرؤوس الأموال في 2013 ارتباطا بعودة التقلب المالي في الأسواق المالية منذ شهري ماي وجوان لنفس السنة.

المطلب الثاني: سوق ما بين المصارف ومعدل الصرف.

في إطار تحرير نظام الصرف تماشيا مع التعديلات الهيكلية خلال الفترة ما بين 1994 و 1998 استُكملت في سبتمبر 1997 عملية قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية سلع وخدمات ودخل العوامل والتحويلات وتجسد ذلك بمصادقة الجزائر في هذا التاريخ على ترتيبات المادة الثامنة من القانون الأساسي لصندوق النقد الدولي المتعلقة بقابلية تحويل عملات البلدان الأعضاء للمعاملات الدولية الجارية وهي ترتيبات متضمنة أيضا في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المصادق عليه في 2002 وتشكل عنصرا أساسيا في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية.

تخص قابلية التحويل الجارية للدينار المعاملات الجارية لميزان المدفوعات الخارجية سلع وخدمات ودخل العوامل والتحويلات بما فيها تخصيصات الصرف بموجب العلاج في الخارج والتعليم في الخارج والسفر إلى الخارج سمحت الآلية التي حددها النظام رقم 95 07 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 المعدل والمعوض للنظام رقم 92-04 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بالرقابة على الصرف بتحقيق تقدم حاسم في مجال قابلية التحويل الجاري للدينار في 2007 جاء النظام رقم 07 01 المؤرخ في 03 فيفري 2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج ليؤكد قابلية التحويل هذه من خلال تُعد التسديدات والتحويلات الخاصة بالمعاملات : «... مادته الثالثة التي تنص على ما يلي الدولية الجارية حرّة وتتم عبر الوسطاء المعتمدين».

أولا - سوق الصرف ما بين المصارف.

تناغما مع تحرير نظام الصرف وتحسن ميزان المدفوعات، أقام بنك الجزائر سوق الصرف. ما بين المصارف ابتداء من 1996 منذ ذلك الحين، تُحدّد أسعار صرف الدينار بالنسبة للعملات الصعبة الرئيسية في سوق الصرف ما بين المصارف بطريقة مرنة تبعا لشروط العرض والطلب. لا يعتبر سعر الصرف ثمن العملة بالنسبة لعملة أخرى فحسب، بل يلعب كذلك دورا مزدوجا كأداة تعديل للاقتصاد الكلي وكأداة استقرار ممتص للصدمات في حالة صدمة خارجية تُدعم أساسيات الاقتصاد الكلي سياسة استقرار سعر صرف الدينار عند مستواه التوازني.

للتذكير وحسب المؤسسات المتعددة الأطراف فقد بلغ سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار مستواه التوازني في 2004 السنة التي بدء فيها تحسن للوضعية المالية الصافية والذي استمر إلى غاية مجيء الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير في 2009 نتيجة لتفاهم الأزمة المالية العالمية.

يرتكز تقييم سعر الصرف الفعلي الحقيقي التوازني للجزائر على إحدى الطرق الثلاثة توازن الاقتصاد الكلي، قابلية الاستمرار الخارجي وسعر الصرف الحقيقي التوازني المتنبأة من المنشأة من طرف صندوق النقد (CGER) طرف المجموعة الاستشارية لسعر الصرف الدولي في 1990، أي تلك المرتكزة على سعر الصرف الحقيقي التوازني المحدد وفق أساسيات الاقتصاد ويُعرف سعر الصرف الحقيقي بكونه السعر الذي من شأنه أن يسمح للاقتصاد أن يكون في وضعيات توازن داخلي وخارجي في آن واحد.

فيما يخص الجزائر وحسب النموذج الذي طُوّر من طرف بنك الجزائر فإن سعر الصرف الحقيقي الفعلي التوازني يتبع اتجاهه وفق أربع أساسيات اقتصادية: سعر البترول الخام الحقيقي والنفقات العمومية وفارق الإنتاجية ودرجة الانفتاح. بالفعل يعدّ سعر الصرف الحقيقي الفعلي في واقع الأمر مؤشرا للوضعية التنافسية التي تضم المبادلات التجارية للجزائر مع خمسة عشر من البلدان الرئيسية الشريكة تجاريا والتي تمثل نسبة 88٪ من المبادلات الإجمالية لسنة الأساس 1995 تندرج سياسة تسيير سعر الصرف من قبل بنك الجزائر في إطار السياسة المسماة بالتعويم الموجه لسعر صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية وهي عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين تُحدّد أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة الرئيسية بكل شفافية في سوق الصرف ما بين المصارف حيث يتدخل 19 مصرفا وبنك الجزائر كمورد رئيسي لعرض العملات الصعبة يتم تحديد أسعار صرف الدينار طبقا لآليات السوق لأسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقا للقواعد والأعراف الدولية.

من الزاوية العملية يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين المصارف للسهر على ألا تؤثر حركة سعر الصرف الاسمي على التوازن المتوسط الأجل لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بحيث ينبغي أن يبقى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار على المدى المتوسط قريبا من قيمته التوازنية التي تحدّد وفقا لآفاق أساسيات الاقتصاد الوطني يستمر بنك الجزائر في تسيير سياسة نشطة لمعدل الصرف - التعويم الموجه - مع هدف استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي. ومن الضروري العمل على تقوية أساسيات سعر الصرف، خاصة عن طريق تحسين الإنتاجية في القطاعات خارج المحروقات وتعزيز قدرتها التنافسية الخارجية يندرج تعزير تدبير دعم الصادرات خارج المحروقات في 2011 ضمن هذا الهدف الاستراتيجي في هذا المجال تم تمديد أجل استرداد إيرادات الصادرات خارج المحروقات من 120 يوم إلى

180 يوم وفق نظام أصدره مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2011 علاوة على ذلك قام بنك الجزائر برفع الحصة من هذه الإيرادات التي يمكن استعمالها بجزية من طرف المتعاملين قصد تشجيع صادراهم.

كما اتخذ بنك الجزائر في أكتوبر 2011 ، إجراءات جديدة لتنشيط دور المصارف في سوق الصرف ما بين المصارف، خاصة في مجال تغطية خطر الصرف لصالح المؤسسات . مع ذلك، على المستوى العملي، تبقى المصارف خلال سنتي 2012 و 2013 غير نشطة في الفرع من السوق البنينة للصرف المتعلق بالعمليات لأجل، على الرغم من استئناف العمليات على مستوى السوق البنينة النقدية.

ثانيا - تطور سعر صرف الدينار :

خمس سنوات بعد بداية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، عرفت الأسواق المالية تقلبات مرتبطة بوضعية الاقتصاد العالمي الصعبة والذي يمر بمرحلة انتقالية في 2013 بعد الحركات الواسعة في أسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية (الدولار الأمريكي والأورو والين والجنه الإسترليني) خلال التسعة أشهر الأخيرة من سنة 2012 وذلك حتى من حيث مستوياتها الحقيقية، اشتدت حدة هذه التقلبات منذ ماي وجوان 2013 كما امتدت تقلبات أسعار الصرف عبر العالم مؤثرة خصوصا على بعض الاقتصادات الناشئة والنامية والتي سجلت خروج رؤوس الأموال.

كان لتطور أسعار صرف هذه العملات خلال سنة 2013 أثرا على أهم الاقتصاديات الناشئة في وضعية تتميز بأقل تراكم لاحتياطيات الصرف حتى ولو بقي مستويات احتياطياتها للصرف مرتفعة تاريخيا كمتوسط سنوي فقد متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي 2,54 ٪ من قيمته مقابل اليوان الصيني خلال سنة 2013 ، أي 6,1482 ٪ يوان صيني لواحد دولار مقابل 6,3085 دولار لواحد يوان صيني في 2012 ، بعدما فقد 2,39 من قيمته في 2012 من جهة أخرى سجل متوسط سعر الدولار خلال الإثنى عشر شهرا من سنة 2013 زيادة في قيمته مقابل الريل البرازيلي والروبي الهندية على التوالي 30,52 ٪ في 2012 انتقل متوسط 2012 و 9,68 ٪ (16,69 ٪ بواقع 10,44 ٪ أسعارها من 1,9530 دولار لواحد ريل برازيلي في 2012 إلى 2,1569 دولار لريل برازيلي واحد في 2013 ومن 53,3586 دولار لواحد روبي هندية في 2012 إلى 58,5252 دولار لواحد روبي هندية في 2013 .

خلال 2013 سجل متوسط سعر صرف الأورو زيادة في قيمته مقارنة بمستواه المسجل في 2012 مقابل أربع عملات لدول ناشئة ازدادت قيمة الأورو مقابل الريل البرازيلي بنسبة 2,8669 أورو لريل برازيلي واحد مقابل 2,5097 أورو لريل برازيلي واحد 14,23 ٪ في 2012 في حين ازدادت قيمته ب 13,47 ٪ مقابل الروبي الهندية 77,8753 أورو لواحد روبي هندية مقابل 68,6295 أورو لواحد روبي هندية في 2012 وب 12,28 ٪ مقابل الروبل الروسي 44,8248 أورو لواحد روبل روسي مقابل 39,9238 أورو لواحد روبل روسي في 2012 أخيرا ازدادت قليلا قيمة الأورو 0,69 ٪ مقابل اليوان الصيني أي 8,1655 أورو لواحد يوان صيني في 2013 مقابل 8,1094 أورو لواحد يوان صيني في 2012 وذلك بعدما فقد 9,86 ٪ من قيمته في 2012 خلال نفس السنة أي سنة 2012 فقد متوسط سعر صرف الأورو السنوي 2,34 ٪ من قيمته مقابل الروبل الروسي 39,9238 أورو لواحد روبل روسي مقابل 40,8797 أورو لواحد روبل روسي في 2011 .

إن هذا الوضع لتقلبات أسعار العملات الصعبة الرئيسية التي عاد من جديد ابتداء من ماي وجوان 2013 والذي أثر سلبا على الاقتصاديات الناشئة تطلب تعزيز الآلية المرنة والديناميكية لتسيير تدخلات بنك الجزائر في السوق البنينة للصراف، و ذلك خصوصا بتعزيز المتابعة اليومية لتطور سعر الصراف الاسمي تناسقا مع آفاق تطور الأسعار النسبية.

بالتالي، وفي هذه الوضعية لتقلبات أسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية ابتداء من ماي 2013 فقد متوسط سعر الدينار السنوي مقابل الدولار الأمريكي 2,36٪ من قيمته استقر متوسط سعر صرف الدينار الجزائري السنوي مقابل الدولار الأمريكي إلى 79,3809 دينار جزائري لواحد دولار في 2013 مقابل 77,5519 دينار جزائري لواحد دولار في 2012 بينما فقد متوسط سعر صرف الشهري للدينار مقابل الدولار الأمريكي 0,6٪ من قيمته وهذا 78,6569 دينار جزائري لواحد دولار وديسمبر 2013 بين ديسمبر 2012 78,1868 دينار جزائري لواحد دولار بلغ سعر الصرف الشهري لنهاية الفترة للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي أقصى قيمة قدرها 81,4128 دينار جزائري لواحد دولار في نهاية سبتمبر 2013 مقابل قيمة عليا 81,9104 دينار جزائري لواحد دولار سجلها في نهاية جويلية 2012 من حيث تغيرات نهاية الفترة عرف الثلاثي الرابع لسنة 2013 زيادة في قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 4٪ مقارنة بالثلاثي الثالث لنفس السنة حيث انتقل سعر نهاية الفترة من 81,4128 دينار جزائري لواحد دولار في نهاية سبتمبر إلى 78,1524 دينار جزائري لواحد دولار في نهاية ديسمبر 2013 مع ذلك ومنزاوية متوسط السعر الثلاثي، بلغت نسبة زيادة قيمة الدينار مقابل الدولار 0,34٪ بين الثلاثي الثالث والرابع لسنة 2013 أي 80,3915 دينار جزائري لدولار واحد و 80,1209 دينار جزائري لدولار واحد على التوالي. يرتبط هذا التطور الايجابي بفائض الميزان الجاري للثلاثي الأخير للسنة قيد الدراسة بعد العجز المسجل خلال التسعة أشهر الأولى بالتوازي فقد متوسط سعر الدينار السنوي مقابل الأورو 3,21٪ من قيمته في 2013 مقارنة بسنة 2012 منتقلا من 102,1627 دينار جزائري لواحد دولار في 2012 إلى 105,4374 دينار جزائري لواحد أورو في 2013 مقابل دينار جزائري لواحد دولار في 2013 1,2848 دولار لواحد أورو في 2012 كما فقد متوسط سعر الدينار الفصلي مقابل الأورو 2,39٪ من قيمته بين الثلاثي الثالث والرابع للسنة قيد الدراسة بالمقابل من حيث تغيرات نهاية الثلاثي ازدادت قيمة سعر صرف الدينار مقابل الأورو ب 2,75٪ خلال الثلاثي الرابع لسنة 2013 مقارنة بالثلاثي الثالث من نفس السنة حيث انتقل السعر من 109,9155 دينار جزائري مقابل واحد أورو خلال الثلاثي الثالث إلى 106,8930 دينار جزائري مقابل واحد أورو خلال الثلاثي الرابع.

تحت أثر تآكل فارق التضخم بين الجزائر وخمسة عشر من البلدان الرئيسية الشريكة تجاريا وذلك ب 1,71 نقطة في ديسمبر 2013 مقابل 6,23 نقطة في ديسمبر 2012 والارتفاع النسبي للأسعار فقد سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار 2,34٪ كمتوسط سنوي في 2013 مقارنة بنفس الفترة في 2012 في حين وفي ديسمبر 2013 يبقى مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار يفوق بواقع 4٪ مستواه التوازني المحدد وفقا لأساسيات الاقتصاد.

إجمالا، يتميز تطور أسعار الدينار مقابل الأورو والدولار الأمريكي بمرونة خلال السنة قيد الدراسة عرفت تقلبات في أسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية. تُعد مرونة أسعار صرف الدينار عنصرا مهما في سير سياسة سعر الصرف المتبعة من طرف بنك الجزائر ولا يمكنها أن تشكل، كما هو الحال في الاقتصاديات الناشئة ذات نظام صرف معوم، عائقا

للمتعاملين الذين ينشطون في التجارة الخارجية، خصوصا كمستوردين إن تحديث أدوات تغطية خطر الصرف الذي قام به بنك الجزائر في سنة 2011 يسمح في الواقع للبنوك التجارية بتغطية زبائنها ضد خطر الصرف مع ذلك نظرا للآجال الجدد قصيرة لتسوية عمليات التجارة الخارجية للجزائر مع بقية العالم بما فيها واردات مواد التجهيز فإن خطر الصرف يبدو منخفضا نسبيا إذ أن المدفوعات الخارجية تتم شبه نقدا إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن المدفوعات بالأورو تشكل أقل من النصف 41 ٪ من الفاتورة الكلية لواردات الجزائر ويتم تسوية النصف الآخر بالدولار أساسا.

خاتمة الفصل:

كخلاصة مما سبق عرف نظام الصرف الجزائري تطورات كبيرة حيث بعد الاستقلال مباشرة كانت الجزائر منتمة إلى منطقة الفرنك الفرنسي أي التعامل بالفرنك الفرنسي إلى الإعلان عن إنشاء الدينار الجزائري في سنة 1964 و لكنه مثبت بالنسبة للفرنك الفرنسي و مع حلول سنة 1973 تم ربط الدينار الجزائري بسلة العملات كان للدولار النسبة الأكبر فيها حوالي 40% حيث تعتبر هذه المرحلة بالنسبة للجزائر الخروج الفعلي من منطقة الفرنك الفرنسي و صولا إلى التعويم الموجه للدينار الجزائري و باعتبار الجزائر لا تخرج عن دائرة الدول النامية فقد تضررت من أزمة تدهور أسعار النفط سنة 1986 و لمعالجة ذلك قامت الجزائر بعدة إصلاحات منها كما شاهدنا سياسة تخفيض العملة الوطنية حيث عرفت سنة 1991 التخفيض الرسمي الأول للدينار الجزائري، بنسبة تقدر بحوالي 20% كما شهدت سنة 1994 التخفيض الثاني للدينار الجزائري بنسبة 40.17% حيث تهدف عملية التخفيض إلى زيادة الصادرات الجزائرية و تخفيض حجم الواردات من أجل تصحيح اختلال ميزان المدفوعات الجزائري، إلا أن عملية التخفيض لم تحقق الأهداف المرجوة منها أي لم تؤثر إيجابا على رصيد ميزان المدفوعات و ما بين فشل هذه السياسة ذلك الواقع الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد كل الاعتماد على عائدات النفط، بالإضافة إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي و عدم تنافسية المنتجات المحلية للمنتجات الأجنبية من حيث النوعية و الجودة و الملاحظ من تطورات ميزان المدفوعات الجزائري أنه قد عرف تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى ارتفاع احتياطي الصرف و تراجع معدلات المديونية وذلك راجع أساسا إلى تحسن أسعار النفط وليس له علاقة بتحسن الوضعية الاقتصادية، حيث انعكس التحسن في أسعار النفط إيجابا على الميزان التجاري و بالتالي على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات. تعتمد الجزائر على عائدات النفط و هذه الأخيرة تسعر بالدولار الأمريكي الذي يعرف تقلبان كبيرة مقابل العملة الأوروبية، و التي تعتمد عليها في مجال وارداتها باعتبار أغلبها من دول الاتحاد الأوروبي، بحوالي 53% من إجمالي الواردات الجزائرية، و عليه يجعل الجزائر تتحمل خسائر مالية ناتجة عن أثر التقلبات الحاصلة بين الدولار و اليورو، يجب العمل على تنويع مصادر الواردات خارج منطقة اليورو بالإضافة إلى العمل على تحسين و تنويع هيكل الصادرات الجزائرية و عدم بقائها مركزة على المحروقات التي لا تمثل مادة تنافسية فالجزائر تملك مقومات و إمكانيات تؤهلها و تمكنها من التميز في عدة قطاعات كالموقع الجغرافي إمكانية تنشيط قطاع السياحة و عليه الصناعات التقليدية التي لها علاقة كبيرة بالسياحة بالإضافة إلى العمل على القيام بقطاع الخدمات الذي يعاني من تدهور كبير، وذلك لن يتم إذا لم توفر له البيئة الملائمة و المناسبة و المشجعة لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب في القطاعات غير النفطية و أخير دقق بنك الجزائر مراقبته لتطور الأسواق المالية و أسواق الصرف العالمية لمعايرة أحسن لتدخلاته

على سوق البينية للصرّف بغيّة احتواء أثر التقلبات المالية على السوق الوطنية بمهدف تسيير سياسة سعر الصرّف الفعلي للدينار عند مستواه التوازني الأساسي، مكن تدخل بنك الجزائر في سوق الصرّف ما بين المصارف من احتواء تأثير الاقتصاد الوطني بالتقلبات الحادة التي عرفتها أسواق الصرّف العالمية ابتداء من ماي 2013 بالفعل يساهم كل من التعرض الضعيف المالي الخارجي والمستوى المرتفع للاحتياطات الرسمية للصرّف وكذا مرونة سعر الصرّف المحدد في سوق الصرّف ما بين المصارف في إرساء قدرة الاقتصاد الوطني لمقاومة الصدمات الخارجية المحتملة.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد بدأنا بحثنا هذا بجملة من المفاهيم المتعلقة بكل من سعر الصرف و ميزان المدفوعات ، فسعر الصرف هو تلك الصورة التي ينعكس عليها تطور الدولة من عدمه و كذا الأمر بالنسبة لميزان المدفوعات الذي هو عبارة عن سجل إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم لما يجري من المعاملات في ظل اقتصاد معين.

و لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم الظواهر الاقتصادية إلا بعد الخوض في أصولها و جذورها و الرجوع إلى إطارها الطبيعي و سياقها العام و دراسة تطورها عبر الزمن ، و هذا اعتمادا على طرق تحليلية تساعد على إعطاء صورة واضحة عن هذه الظواهر الاقتصادية و منه جاءت دراستنا كدعم لموضوع يشكل أحد أهم الأفكار العصرية التي شغلت حيزا لا يستهان به في مجال تحليل هذه الظواهر ألا و هو موضوع سعر الصرف و مدى تأثيره في ميزان المدفوعات فقد اهتم البحث في جانبه النظري (الوصفي) بإعطاء لمحة عن كل من سعر الصرف و ميزان المدفوعات ، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول سعر الصرف و كذا محدداته و منه سوق الصرف و أنواعه وكذا ميزان المدفوعات من حيث التعريف المكونات ثم الاختلال و طرق علاجه أما فيما يخص الفصل الثاني فقد كان التحليل منصب على موضوع سعر الصرف و مدى تأثيره في ميزان المدفوعات حيث تناولنا فيه أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات من منطلق كون سعر الصرف يعتبر أحد أهم الميكانيزمات المساعدة في تحقيق التوازن أو بالأحرى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات و هذا عن طريق عملية التخفيض أو الرفع من قيمة العملة.

و في الفصل الأخير تطرقنا إلى إسقاط ما سبق على حالة الجزائر ، حيث اهتم البحث في جانبه التطبيقي بمعالجة أثر سعر الصرف للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات في ظل التعويم ، وقد اقتضت الطبيعة التطبيقية لهذا الجانب ضرورة التعرف على نظام الصرف المعتمد في الجزائر و كذا الوضعية الاقتصادية ، مخصصين في ذلك القطاع الخارجي و قد كانت دراسة وضعية ميزان المدفوعات و سعر الصرف و تطورها خلال الفترة الممتدة بين 2009 - 2013 و من خلال تحليلنا لمعطيات هذا المجال توصلنا إلى :

- أن سعر الصرف ظاهرة دولية تتغير بتغير المؤثرات المحيطة به و كذا تبعا لأنظمة الصرف المعتمدة التي تتمشى و متطلبات الدولة و نمط التبادل الدولي.
- أن ميزان المدفوعات يعكس مستوى أداء الجهاز الإنتاجي للدولة و مدى قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية و مدى ارتباط الاقتصاد الوطني ببقية الاقتصاديات العالمية.
- إن الاختلالات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات تستوجب تدخل السلطات المسؤولة قصد اتخاذ القرارات أهمها الاعتماد على سعر الصرف لعلاج هذا الاختلال.
- إن الاعتماد على سعر الصرف يكون في أغلب الأحيان بإجراء عملية التخفيض في قيمة العملة المحلية و بالتالي العمل على رفع الصادرات و الضغط على الواردات . إلا أن الملاحظ يجد أن هذا الميكانيزم ليس حتمي

النتيجة بمعنى آخر لا يكون بالضرورة التحسن إيجابيا و لعل أبرز مثال حي و واقعي هو حالة الجزائر فبالرغم من التخفيض إلا أن النتائج لم تكن في مستوى النتائج المنتظرة و هذا نظرا لضعف جهازها الإنتاجي .

- إن سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر حققت نتائج سلبية إذ عرف ميزان المدفوعات عجز مستمر و هو الأمر الذي دفع بالسلطات النقدية إلى تحرير التجارة الخارجية و سعر الصرف غير أن الملاحظ يجد أنه و بالرغم من هذه الخطوة إلا أن الصادرات الجزائرية لازالت تعاني من الأحادية و هو ما شكل عائقا أمام السلطات النقدية في الجزائر.

الاقتراحات

- على الدول النامية و بالخصوص الجزائر العمل على تنويع صادراتها مما يضمن لها الابتعاد النسبي عن تغيرات الأسواق العالمية.
- إعطاء أكثر حيوية للعنصر البشري من خلال التأطير .
- الإلمام بجميع المعلومات و المعطيات الكافية التي من شأنها بناء تنبؤات حول سير الاقتصاد و إعطاء صورة واضحة عن وضعية ميزان المدفوعات.
- لا بد أن تكون سياسة التخفيض ضمن برنامج تسوية شامل يأخذ بعين الاعتبار النقاط السابقة و المستوى الأمثل لسعر الصرف.
- معالجة مشكلة المديونية الخارجية .
- تعجيل وتيرة الإصلاحات (إصلاح النظام البنكي ، نظام الصرف ، تنمية القطاع الخاص) ...
- معالجة مشكلة أحادية الصادرات من خلال تنويع الصادرات في مجال الزراعة لأنه الحل البديل عن المحروقات.

- تطبيق سعر الصرف المزدوج حيث يكون منخفضا بالنسبة لمستوردي السلع الثانوية .
- و خلاصة القول بالرغم من أهمية سعر الصرف و بليغ أثره على ميزان المدفوعات إلا أنه غير كاف فالحل يكمن في استراتيجية اقتصادية شاملة و نختتم موضوعنا بالحكم أن ليس كل ما يطبق في الاقتصاديات العالمية و يكون له آثار إيجابية بأنه قاعدة والحالة في عملية التخفيض التي قامت بها الجزائر من منطلق أن عملية التخفيض تؤثر على الصادرات و الواردات دون أن تأخذ على عاتقها القيام بدراسة لهذا المشروع (التخفيض) لكن الظاهر أنه كان من الأولى اقتراح حلول تنطبق على حالتنا و ليس إتباع ما طبقه الغير و نجحوا به...

افاق البحث:

ما يلاحظ من خلال الدراسة انها كانت على المستوى الكلي للاقتصاد حيث يمكن ان يتم اسقاط هذه الدراسة على المستوى الجزئي و معالجة الموضوع من خلال نظرة جزئية كدراسة اثر مخاطر الصرف على المصارف او اثر تغير سعر الصرف على المؤسسة الاقتصادية و ذلك ما يمكننا من اقتراح بعث الإشكاليات التي يمكن ان تكون مواضيع للدراسة مستقبلا:

- تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي العربي.
- اصلاح النظام الاقتصادي النقدي الدولي مابعد الازمة المالية لسنة 2008.
- واقع الانفتاح الاقتصادي العربي في ظل تقلبات أسعار الصرف.
- دور السياسة النقدية في تفعيل سياسة سعر الصرف.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- 1 عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003
- 2 فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الوراق للنشر ، 2004
- 3 محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1996
- 4 عرفان تقى الحسيني ، التمويل الدولي ، مجدلاوي للنشر ، 1999
- 5 د. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير ، الدار المصرية اللبنانية ، 1994
- 6 محمد أحمد جاهين ، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح ، دار النهضة ، 2001
- 7 د. فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر ، 2004
- 8 فرانسيس جيرونيلام ، الاقتصاد الدولي ، ترجمة محمد عزيز
- 9 زينب عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق الجامعة الإسكندرية و بيروت ، 1996
- 10 د. محمود يونس ، مقدمة في التجارة الدولية ، كلية التجارة لجامعتي الإسكندرية و بيروت ، 1996
- 11 فوزي منصور ، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية القاهرة
- 12 توفيق عبد الرحيم يوسف حسن ، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2004
- 13 كامل بكري ، اقتصاد دولي ، التجارة الخارجية و التمويل ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2001
- 14 محمود حسن حسني ، آثار التخفيض على الميزان التجاري ، كلية حلوان ، القاهرة ، 1987
- 15 فرانسيس جيرونيلام ، الاقتصاد الدولي ، ترجمة محمد عزيز و محمد سعد الفاخرين ، طرابلس
- 16 عبد النعيم مبارك و محمود يونس ، اقتصاديات النقود المصرفية و التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، مصر ، 1998
- 17 د. أحمد فريد مصطفى ، اقتصاد دولي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

18 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، دورة جوان 2005

19 بطاهر علي، سياسة التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00، السداسي الثاني، 2004

المراجع باللغة الفرنسية

1 [1] Benbitour A ;l Algérie ou troisème millénaire :défis et potentialités,edition Marinoor ;Alger ;1998 ;p ;71

2 Système ،La MONNAIE،[1] Michelle DE MOURGUES 1993 ،Economica ،Financier et théorie monétaire

المذكرات والاطروحات

1 عبد العزيز مقراني، محاولة محاكاة آثار تخفيض الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع إقتصاد كمي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2007-2008

2 مولاي بوعلام ،سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1963-2003، مذكرة ماجستير غير منشورة ،فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2005

3 قطوش بشرى ،فعالية السياسة المالية و سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2007، مذكرة ماجستير غير منشورة ،فرع تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2008-2009

4 التقرير السنوي 2013 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، بنك الجزائر

الملاحق

الجدول 1/16 : ميزان المدفوعات مقدر بالدولار

2013*	2012	2011	2010	2009	
(بملايير الدولارات الأمريكية ؛ بإستثناء تعليمات مخالفة)					
0,831	12,418	17,766	12,149	0,402	الرصيد الخارجي الجاري
9,384	20,167	25,961	18,205	7,784	الميزان التجاري
64,377	71,736	72,888	57,090	45,186	الصادرات (f.o.b)
63,327	70,583	71,661	56,121	44,415	المحروقات
1,050	1,153	1,227	0,969	0,771	أخرى
-54,993	-51,569	-46,927	-38,885	-37,402	الواردات (f.o.b)
-6,825	-7,006	-8,805	-8,340	-8,696	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
3,914	3,822	3,745	3,567	2,986	دائن
-10,739	-10,828	-12,550	-11,907	-11,682	مدين
-4,514	-3,906	-2,039	-0,366	-1,318	دخل العوامل، صافي
3,548	3,733	4,453	4,598	4,746	دائن
-8,062	-7,639	-6,492	-4,964	-6,064	مدين
-0,067	-0,134	-0,241	-0,110	-0,173	دفع الفوائد
-7,995	-7,505	-6,251	-4,854	-5,891	أخرى
-5,911	-6,342	-4,970	-3,930	-3,920	منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
2,786	3,163	2,649	2,650	2,632	تحويلات، صافية
-0,967	-0,361	2,375	3,177	3,457	رصيد حساب رأس المال
	-0,009				حساب رأس المال
1,691	1,541	2,045	3,478	2,546	الإستثمار المباشر (الصافي)
-0,384	-0,587	-1,081	0,136	1,515	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,062	0,266	0,067	0,575	2,198	السحب
-0,446	-0,853	-1,148	-0,439	-0,683	الإهلاك
-2,274	-1,306	1,411	-0,437	-0,604	الأخطاء و السهو، صافي
0,134	12,057	20,141	15,326	3,859	الرصيد الإجمالي
-0,134	-12,057	-20,141	-15,326	-3,859	التمويل
-0,239	-12,216	-20,035	-14,996	-2,278	زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)
0,167	0,195	0,102	-0,078	0,089	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
				-1,670	حقوق أخرى للإستلام ناتجة عن التوظيف
-0,062	-0,036	-0,208	-0,252	0,000	مخصصات حقوق السحب الخاصة
					وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي
					للتذكير :
194,012	190,661	182,224	162,221	148,910	الإحتياطيات الإجمالية (بدون ذهب)
35,419	36,667	36,765	38,326	36,405	بعدد أشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل
109,550	111,045	112,943	80,150	62,250	سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)

* وضعية مؤقتة

المصدر : بنك الجزائر؛ المديرية العامة للجمارك

الجدول 2/16 : ميزان المدفوعات مقدر بالدينار الجزائري

2013	2012	2011	2010	2009	
بملايير الدينارات					
68,79	945,01	1 290,24	906,41	30,26	الرصيد الخارجي الجاري
744,52	1 549,97	1 890,06	1 354,40	564,84	الميزان التجاري
5 105,80	5 548,33	5 308,40	4 247,33	3 281,82	الصادرات (f.o.b)
5 022,61	5 458,90	5 218,97	4 175,22	3 225,81	المحروقات
83,19	89,43	89,42	72,11	56,01	أخرى
-4 361,28	-3 998,37	-3 418,34	-2 892,93	-2 716,98	الواردات (f.o.b)
-537,86	-549,97	-638,68	-618,70	-631,10	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
310,28	307,55	272,60	265,57	216,91	دائن
-848,14	-857,52	-911,27	-884,27	-848,01	مدين
-358,90	-300,34	-154,17	-26,41	-94,78	دخل العوامل، صافي
281,40	302,79	324,08	341,91	345,18	دائن
-640,30	-603,13	-478,25	-368,32	-439,96	مدين
-5,28	-25,26	-17,76	-8,19	-12,59	دفع الفوائد
-635,02	-577,87	-460,49	-360,13	-427,37	أخرى
221,03	245,35	193,02	197,12	191,30	منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات تحويلات، صافية
-60,23	-11,20	182,59	243,47	250,38	رصيد حساب رأس المال
0,02	-0,69	-0,09	0,28	-0,01	حساب رأس المال
0,00	0,00	0,60	106,35	0,00	إستثمار في المحفظة
155,85	118,29	147,88	151,70	184,42	الإستثمار المباشر (الصافي)
-83,72	-46,01	-78,76	32,92	96,65	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
4,78	20,61	6,57	40,93	159,74	السحب
-88,50	-66,61	-85,33	-8,01	-63,09	الإهلاك
-132,38	-82,80	112,97	-47,78	-30,68	الأخطاء و السهو، صافي
8,56	933,81	1 472,83	1 149,88	280,64	الرصيد الإجمالي
-8,56	-933,81	-1 472,83	-1 149,88	-280,64	التمويل
-16,63	-945,79	-1 465,02	-1 125,76	-165,53	زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
13,05	15,098	7,51	-5,49	6,72	قروض
0,00	0,00	0,00	0,00	-121,83	مخصصات حقوق السحب الخاصة
-4,98	-3,12	-15,32	-18,63		وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي

* وضعية مؤقتة

المصدر : بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك

الجدول 17 : تركيبة الواردات و الصادرات حسب فوج المنتجات

2013	2012	2011	2010	2009	
(بملايين الدولارات الأمريكية)					
					الواردات (f.o.b)
9 013	8 483	9 261	5 696	5 512	المواد الغذائية
4 139	4 659	1 094	898	516	الطاقة
1 732	1 729	1 676	1 325	1 128	المواد الأولية
10 642	9 994	10 047	9 494	9 557	المواد نصف المصنعة
477	310	364	321	219	التجهيزات الفلاحية
15 233	12 793	15 091	14 690	14 141	التجهيزات الصناعية
10 539	9 400	6 890	5 629	5 868	السلع الإستهلاكية
2 693	3 682	1 986			أخرى
54 468	51 050	46 409	38 053	36 941	المجموع الجزئي :
525	519	518	832	461	الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات
54 993	51 569	46 927	38 885	37 402	المجموع :
					الصادرات (f.o.b)
404	315	355	315	113	المواد الغذائية
63 327	70 584	71 661	56 121	44 415	الطاقة
109	168	161	94	169	المواد الأولية
492	618	660	498	393	المواد نصف المصنعة
0	0	0	1	0	التجهيزات الفلاحية
29	32	35	30	42	التجهيزات الصناعية
16	19	16	30	49	السلع الإستهلاكية
64 377	71 736	72 888	57 089	45 181	المجموع الجزئي :
0	0	0	2	5	أخرى
64 377	71 736	72 888	57 091	45 186	المجموع :
1 050	1 153	1 227	967	766	منها : الصادرات خارج المحروقات
					(بالنسبة المئوية)
					كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)
16,5	16,6	20,0	15,0	14,9	المواد الغذائية
28,0	25,1	32,5	38,6	38,3	التجهيزات الصناعية
19,3	18,4	14,8	14,8	15,9	السلع الإستهلاكية
					كنسبة من مجموع الصادرات
1,6	1,6	1,7	1,7	1,7	الصادرات خارج المحروقات

المصدر : المديرية العامة للجمارك، بنك الجزائر

الجدول 18 : صادرات المحروقات

2013	2012	2011	2010	2009	
					البترول الخام
24 326,5	27 750,4	28 744,8	20 724,9	16 855,6	القيمة (مليون دولار أمريكي)
5 170,4	5 608,0	3 914,5	3 116,7	2 963,1	منها : ترحيل الأرباح
222,2	250,4	254,6	258,7	272,8	الحجم (مليون برميل)
28,4	31,9	32,4	33,0	34,7	(مليون طن متري)
109,5	111,0	112,9	80,2	62,2	سعر الوحدة (دولار للبرميل)
					الكوندونسا
4 838,6	4 698,2	5 495,9	4 268,7	5 146,2	القيمة (مليون دولار أمريكي)
198,3	173,2	229,5	196,4	231,6	منها : ترحيل الأرباح
48,4	45,6	53,1	54,3	93,3	الحجم (مليون برميل)
5,4	5,1	5,9	6,1	10,5	(مليون طن متري)
99,9	103,3	103,6	78,7	55,2	سعر الوحدة (دولار للبرميل)
					مواد البترول المكررة
10 906,3	11 044,7	11 971,8	9 219,5	5 373,4	القيمة (مليون دولار أمريكي)
101,4	97,7	106,7	111,6	85,4	الحجم (مليون برميل)
12,8	12,4	13,5	14,1	10,8	(مليون طن متري)
107,6	113,1	112,2	82,6	62,9	سعر الوحدة (دولار للبرميل)
					غاز البترول المميع
4 389,6	4 775,8	5 202,8	4 086,9	3 216,8	القيمة (مليون دولار أمريكي)
202,8	251,4	426,6	373,1	468,7	منها : ترحيل الأرباح
58,0	59,8	65,4	64,3	74,1	الحجم (مليون برميل)
5,3	5,5	6,0	5,9	6,8	(مليون طن متري)
75,6	79,9	79,5	63,5	43,4	سعر الوحدة (دولار للبرميل)
					الغاز الطبيعي المميع
6 041,5	6 500,0	6 670,9	5 879,2	5 598,0	القيمة (مليون دولار أمريكي)
23,0	24,2	27,3	31,2	34,7	الحجم (مليار م ³)
538,7	565,2	636,8	714,1	791,8	الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)
11,2	11,5	10,5	8,3	7,1	سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)
					الغاز الطبيعي
12 823,7	15 814,6	13 575,6	11 942,4	8 225,1	القيمة (مليون دولار أمريكي)
339,6	309,3	402,9	251,3	257,5	منها : ترحيل الأرباح
32,7	37,3	35,7	37,8	33,6	الحجم (مليار م ³)
1 224,6	1 399,5	1 339,7	1 416,0	1 250,6	الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)
10,5	11,3	10,1	8,4	6,6	سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)
63 326,2	70 583,7	71 661,8	56 121,6	44 415,1	إجمالي الإيرادات من المحروقات (مليون دولار أمريكي)
5 911,1	6 341,9	4 973,5	3 937,5	3 920,9	منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات

(بالنسبة المئوية من مجموع الصادرات)

38,4	39,3	40,1	36,9	38,0	البترول الخام
61,6	60,7	59,9	63,1	62,0	أخرى
7,6	6,7	7,7	7,6	11,6	الكوندونسا
17,2	15,6	16,7	16,4	12,1	مواد البترول المكررة
6,9	6,8	7,3	7,3	7,2	غاز البترول المميع
9,5	9,2	9,3	10,5	12,6	الغاز الطبيعي المميع
20,3	22,4	18,9	21,3	18,5	الغاز الطبيعي

المصدر : وزارة الطاقة

الجدول 19 : قائم الدين الخارجي و هيكله

2013	2012	2011	2010	2009	
(بملايير الدولارات الأمريكية)					
0,002	0,007	0,008	0,009	0,010	قروض متعددة الأطراف
0,100	0,100	0,100	0,100	0,100	إصدارات سندية
1,498	1,780	2,442	2,830	3,169	قروض ثنائية الأطراف
1,189	1,288	1,800	2,017	2,157	قروض حكومية مباشرة
0,309	0,492	0,642	0,813	1,012	قروض مشتري و مورد مضمونة
0,128	0,234	0,283	0,315	0,473	قروض مالية
0,128	0,234	0,283	0,315	0,473	قروض مالية و قروض الإيجار
-	-	-	-	-	عمليات إعادة الهيكلة
-	-	-	-	-	تمويل التسبيقات
0,000	0,003	0,003	0,009	0,035	قروض تجارية غير مضمونة
0,000	0,003	0,003	0,009	0,035	قروض الموردين
-	-	-	-	-	قروض أخرى
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	قروض إعادة الجدولة
-	-	-	-	-	داننون رسميون
-	-	-	-	-	داننون آخرون
1,728	2,124	2,836	3,263	3,787	المجموع الجزئي
0,340	0,365	0,432	0,495	0,569	دعم الشركات الأصلية لفروعها في الجزائر *
2,068	2,489	3,268	3,758	4,356	مجموع الديون متوسطة و طويلة الأجل
1,328	1,205	1,142	1,778	1,331	مجموع الديون قصيرة الأجل **
3,396	3,694	4,410	5,536	5,687	مجموع الدين الخارجي

* يدرج لميزان المدفوعات، دعم شركات الأصلية لفروعها في الجزائر ضمن بند «إستثمارات خارجية مباشرة»
 ** لمدة ابتدائية أقصاها سنة

المصدر : بنك الجزائر